



جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع جريمة و انحراف

الجرائم النسوية (السرقة نموذج)

دراسة ميدانية بدائرة قصر البخاري ولاية المدية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص جريمة و انحراف

من إعداد الطالبين:

- *عقال إسماعيل*
- *عراج علي*

إشراف الأستاذ:

- *محمودي رقية*

السنة الجامعية

2016-2015


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

لقد جاءت الدراسة الحالية بعنوان **" أنماط ودوافع جريم ـــة المرأة في المجتمع "**، ونظرا لأن جرائم المرأة ظهرت على الواقع وأصبحت ظاهرة ملموسة في المجتمع الجزائري، مما يدعو إلى الدراسة والبحث عن أسبابها ودوافعها.

حيث تمحورت الإشكالية حول **الأنماط والدوافع المؤدية بالمرأة لارتكاب الجريمة**، وذلك من خلال :

- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة باستعمال تقنية المقابلة مع ثمانية حالات بدائرة قصر البخاري بولاية المدية.

-كما اعتمدنا على تحليل مضمون جريدة النهار كنموذج، نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات والإحصاءات من الجهات الرسمية، وعلى غرار التساؤل المركزي للدراسة فقد تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1. كم عدد جرائم السرقة التي ارتكبتها المرأة حسب ما نشر في أعداد جريدة النهار خلال السداسي الثاني من سنة 2015 ؟
2. في أي الولايات تزداد جريمة المرأة في الجزائر؟
3. ماهي أهم خصائص المرأة المجرمة ؟
4. ماهي أنماط الجريمة المرتكبة من طرف المرآة حسب ما جاء في خبر الجريدة؟
5. ماهي الأماكن والوسائل المستخدمة في جرائم المرأة ؟
6. مانوع العلاقة الاجتماعية بين المرأة المجرمة وشريكها ؟
7. ماهي عوامل الجريمة ودوافعها لدى المرأة المجرمة ؟

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، باستخدام تقنية المقابلة ثمانية حالات بدائرة قصر البخاري بولاية المدية.

وكذلك مع تحليل المضمون ، وذلك لموافقته لطبيعة الدراسة ، ويخدم أهداف البحث ،

وهذا بإجراء مسح شامل لأعداد جريدة النهار للسداسي الثاني من سنة 2015،(مع أخذ

عينة لأنماط جرائم السرقة كنموذج للدراسة) وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية :

- ✓ معدلات جريمة المرأة مرتفعة في المدن ذات الاستقطاب الكبير للسكان .
- ✓ أغلبية المجرمات ينتمين إلى فئة الشباب ، وارتفاع نسبة العازبات والعاطلات عن العمل .
- ✓ أنماط الجريمة عند المرأة تشبه أنماط الجريمة الذكورية .
- ✓ دوافع الجريمة عند المرأة متعددة وتتراوح بين : الدافع الاقتصادي ، الدافع الاجتماعي ، الدافع النفسي ... إلى غيرها من الدوافع التي تتفاعل فيها بينها لتنتج الجريمة النسوية .

النتائج الخاصة بجريمة السرقة :

- أغلبية مرتكبات جريمة السرقة ينتمين إلى فئة الشباب، ونصفهن متزوجات والنصف الآخر عازبات، ومعظمهن ماكثات في بالبيوت ،وأكثر من 90%منهن يقطن التجمعات السكانية الكبرى.
- دوافع السرقة: كالدوافع النفسية، اجتماعية، اقتصادية و ثقافية ...
- أغلبية جرائم السرقة لدى المرأة ترتكب في المنازل المحلات والشوارع ....
- أغلبية جرائم السرقة ترتكبها المرأة مع الشريك مثل الزوج، الابن أو في إطار تكوين جماعة أشرار.
- دوافع الجرائم لدى المرأة :
  - نفسية: كالحرمان العاطفي و توتر العلاقة الزوجية.
  - اقتصادية : الفقر والبطالة .
  - اجتماعية: كالتقليد والمحاكاة لنماذج إجرامية داخل الأسرة، الإهمال الأسري.
  - ثقافية: ضعف الوازع الديني، تدني مستوى التعليم، وتأثير وسائل الإعلام.

شـــــــكر و عرفان

الشكـــــــر و الحمـــــد الكثـــير في الأول و الأخــــير لله العلي القديــــــــر الذي وفقــنا لإتـــــمام هــــذا العمــــــل،بفضـــله وصلنا لما نحن فـــــيه،كما نتقدم بالشكــــــــــر الجزيل للأســـــتاذة المشـــــــــــــرفة محمودي رقية علـــــى صـــــــبرها عليـــنا وما قـــــــدمته لنا من نصــــــــــائح وإرشــــــادات وتوجيـــهات طيـــلة فـــــترة هـــــــــــذا العـــــــــــمل،كما لايفـــــــــوتنا أن نتقدم بتشكـــــــــرنا الخالـــــــــص لأعضـــــــــــاء اللجنة المناقـــــــــشة ،والى كل أســــــاتذة قســـــــــم علـــــــــــم الاجتمـــــــــاع خاصـــــــــــة أســـــــاتذة علم الاجتـــــــماع الجـــــــريمة والانحـــــــــــــــــــــــــراف.

وفي الأخير نشكر كل من ســـــــــــاعدنا من قـــــــــريب أو بعـــــــــيد في انجاز هذا العمل المتـــــــــواضع.

إسمــاعيــل،عــــلي

الإهــــــــــــداء

أهـــــــدي ثـــمرة جـــــــــهدي :

إلـــــــى من سهرت على رعـــــــــايتي وتــــــــــربيتي وكـــــانت نور دربي أمي الـــعزيـــزة حفظـــــــــها الله

إلـــــــــــى من كان سنـــــــــدا لي منذ طـــــــــفولتي ودعما لما وصلت إليه أبي الـــــــــعزيــــــــــز حفظـــــــــه الله

إلــــــى إخوتـــــــــــــــــــي :عــــــــادل ،عبد النـــور ،عبد المؤمـــــــــن و أمـــــــــــــينة

إلى زوجــــــــــتي العـــــــــزيـــــــــــــزة

إلـــــــــــــى كل الأســـــــــــاتذة والزمــــــــــــــــلاء فـــــي تخصـــص علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إلـــــــــــى كل الـــــــــــــزملاء فـــــــــي الـــــــــــــــعمل

اســـماعيـل

الإهـــــــــــــــداء

أهـــــــدي ثــمرة جـــــــــهدي :

إلــــــى من سهرت على رعــــــــايتي وتــــــــــربيتي وكــــــانت نور دربي أمي الـــعزيـــزة حفظـــــــــــها الله

إلـــــــــى من كان سنـــــــــدا لي منذ طـــــــــــفولتي ودعما لما وصلت إليه أبي الـــــــــــعزيــــــــــز حفظــــــــــــه الله

إلــــــى إخوتـــــــــــــــــــي :عيسى ،أمين،سمية ،هاجر

إلى أبناء أخي:و ادم

إلى زوجـــــــــــتي العــــــــــزيــــــــــــــزة

إلــــــــــــى كل الأســـــــــاتذة والزمــــــــــــــــلاء فـــــي تخصــــص علم الاجتماع الجريمة والانحراف

إلــــــــــــى كل الـــــــــــــــزملاء فـــــــــــي الـــــــــــــــعمل

عـــــــــلي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة

فــــــــــهرس الـــجداول:

فهرس الأشكال البيانية

فـــــهــرس المخطـــطــات:

مقدمـــــة:

تعتبر جرائم النساء من الجرائم التي لم تأخذ الاهتمام الكافي من الدراسات في المجال الاجتماعي والجنائي، ومما لاشك فيه أن ارتكاب النساء للجريمة في المجتمع يعد بمثابة ظاهرة غير متعارف عليها مقارنة بالجرائم التي ترتكب من جانب الرجال نظرا لعدة اعتبارات، منها قلة الجرائم وتكوينها البيولوجي كامرأة ، ومما لا شك فيه أيضا أننا عند ماننظر لحجم جرائم النساء سوف نجد أنه لاتوجد إحصائيات رسمية دقيقة حول هذه الجرائم، وإن كثير من النساء قد يرتكبن جرائمهن في الخفاء ولديهن القدرة على إخفاء ماقد ترتكبهن من جرائم أو أنهن الباعث لارتكاب الجريمة وليس الطرف الأساسي في ارتكابها.

وعند النظر لجرائم النساء نجد أن هناك عوامل كثيرة ومتعددة تتدخل في كونها مؤشرات اجتماعية، اقتصادية، بيئية، نفسية يصبح لها علاقة وطيدة وطبيعة الجريمة المرتكبة من طرف المرأة والتي قد تكون أقوى وأشد كدوافع تدفع بها لارتكاب الجريمة.

وسوف نقوم في بحثنا هذا بتناول الظاهرة الإجرامية عند النساء، حيث انه من المألوف في أغلب المجتمعات أن الجريمة عادة ما ترتبط بالرجال في أغلب الأحوال وهذا ما تناولته معظم الدراسات السابقة حول جرائم النساء على عدة مستويات.

ومن أهم القضايا التي سوف نتناولها هي أنماط جرائم النساء، التي تعد من الجرائم المميزة التي تختص بها المرأة أو ذلك النوع من الجرائم التي تميل المرأة لارتكابه، ودراستنا الحالية تهدف إلى تناول هذه الظاهرة الاجتماعية، وكذا أهم العوامل التي تتدخل في ارتكاب الجرائم النسوية سواء كانت عوامل اجتماعية وأسرية، نفسية ، بيئية ، اقتصادية وفي نهاية موضوع بحثنا سوف نقوم بعرض نموذج يعتبر من أهم النماذج التي ترتبط بجرائم النساء وهي جريمة السرقة .

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة - الجرائم النسوية السرقة نموذج - والتي تهدف إلى بيان حجم وأنماط الجريمة النسوية و اكتشاف دوافعها، كتمهيد لبحث كل نمط بحثا

متعمق على ضوء التصنيف الذي توصلنا إليه ، وبُنية هذه الدراسة تتألف من أربعة فصول، تسبقهم مقدمة وتليهم جملة من النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول متعلق بالإطار المنهجي للدراسة ، والذي تناولنا فيه عرضا لأسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية، ومن ثمة تحديد إشكالية الدراسة وفرضياتها، وبيان أهمية وأهداف موضوع ها، وكذلك تحديد جملة من أهم المفاهيم الواردة في الدراسة، وأخيرا عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة مع تعقيب لهاته الأخيرة .

و الفصل الثاني فقد تناول جملة من المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير السلوك الإجرامي للمرأة.

أما الفصل الثالث ولأهميته فقد عُنون بأنماط ودوافع جريمة السرقة لدى المرأة والذي يتناول مشكلة الدراسة من خلال قراءة إحصائية لجرائم المرأة ، وكيفية تصنيف جرائم السرقة لدى المرأة ، ثم التطرق إلى أهم العوامل والدوافع التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب هذه الجريمة.

والجانب الميداني الذي قسم إلى فصلين :الرابع تناول ضبطا للإ جراءات المنهجية للدراسة، وتحليل مضمون أنماط الجريمة لدى المرأة مع تسليط الضوء على جريمة السرقة كنموذج من خلال في جريدة النهار للسداسي الثاني من سنة 2015.

والفصل الخامس الذي تناولنا فيه عرض وتحليل المقابلات وتحديد أهم الدوافع والعامل التي تؤدي بالمرأة لارتكاب الجريمة.

وأخيرا عرض لنتائج الدراسة المتعلقة بأنماط ودوافع الجريمة عند المرأة وكذالك النتائج المتعلقة بجريمة السرقة (كنموذج في كلا الفصلين).

الجانب النظري

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا: الإشكالية

ثالثا: الفرضيات

رابعا: أهداف الدراسة

خامسا: أهمية الدراسة

سادسا: تحديد المفاهيم

سابعا: الدراسات السابقة

ثامنا: مناقشة الدراسات السابقة

تاسعا: صعوبات الدراسة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

تمهيد:

الإطار المنهجي للدراسة يعتبر أهم مرحلة لكل بحث علمي، أو دراسة سوسيولوجية لأنه يوضح أهم النقاط الأساسية في البحث حيث من خلاله يتم التطرق إلى أسباب اختيار الموضوع وأهدافه، تحديد الإشكالية من خلال ضبط التساؤل الرئيسي الذي تتفرع عنه أسئلة فرعية تتم من خلالها وضع الفرضيات وتحديد المفاهيم الخاصة بها، ثم تأتي مرحلة عرض الدراسات السابقة وأخيرا تحديد المناهج والتقنيات المتبعة في الدراسة.

أولا: أســباب اختيار الـموضــوع

1-الأسباب الــــذاتيـــــة :

-الـرغبة في التطرق إلى هذه الإشكاليــة المتعلقــة بإجــرام النساء، لاسيما جــرائم الســرقة، وهـذا نتيجة إحــساس الطالبين بــمدى خـطورة هذه الظاهرة خاصـــة إذا تـــعلق الأمر بالمرأة، التي تــعتبر في مختلف المجتمعـات رمــز للأمومة والعطاء ومصدر للخوف والذعـــر وانحرافها يــهدد كيــان الــمجتمع بــرمته وكذلك استقراره، خاصة إذا تعلق الأمــر بـمجتمـع محافظ كالمجتمع الجزائري الذي تعتبر هـذه الظواهر دخيلة على عـــاداته وتــقاليده،من خلال القضايا المعروضة على قسم الشرطة وكذا المنشورة في وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة.

-إن أبعاد جريمة السرقة لا تتوقف عندها فحسب بل هي بوابة نحو جرائم أخرى كالاحتيال،النصب،الدعارة........

2- الأسبـــاب المـــوضــوعيــة:

- الانتشار الواسع لــظاهرة الجرائـــم الـنسوية في الجزائر حسب ما أقرتــه الإحــــصائيات وهـــو موضوع أصبحنـــا نــقر ؤه في شتى الجرائـم اليومية ونـــشاهده في معظــم القنـــوات الفضــــائيـــة.
- الـــخروج من دائــرة المواضيـــع الروتينية والتطرق إلى مواضيع جديدة.
- مـــحاولة إثـــراء الـــمكتبة الجامعيـــة في هذا التـــخصص .

ثانيا: الإشـــكالية :

لـقد صاحب الاهتمام بجـــرائم النساء تحديد طبيعــة ارتكابهن للجرائـــم ، لذلك تتـــابعت المحـــاولات التي قـــام بها العلمـــاء لبلـــوغ هذه الغايـــة فالـــحقيقة التـــي لا يختلف عنــها اثنان عن المــرأة والجريــمة هو أن المــرأة تسـهـم بنسبــة ضئيلــة مـــن إجـمالي مـجموع الجـرائـم، وهو ما جـعل البحـث في جرائم النسـاء مــــجالا مــهملا، وذلك لأن تصورانتــا الثقافية واعتقاداتنا المــرجعيـة عـن الــمجرم هو دائما ذكر، وظــهور مشكلة بحثنا هو تكرار ارتباط المرأة بجرائم بشعة تذكر بصفة يوميــة في جرائدنا الوطنيـة، مما دفــع بنا إلى البحــث في هذا المــوضوع ونتــيجة إحساســنا العميــق بمدى خطورة هذه الظاهرة خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة التي تعتبر بمثابة رمز الأمومة والحنان والعاطفة .

فحسب تقرير لمصالح الشرطة القضائية أنه خلال سنة 2006[1]تم إيقاف أكثر من 4121 امرأة متورطة في جميع أنواع الجرائم، في حين سجلت إحصائيات لمصالح الدرك الوطني لسنة 2007عن 1065 جريمة بطلتها امرأة.[2]

كما أكدت دراسة أعدتها خلية الإعلام لقيادة الدرك الوطني، أنه تم تسجيل 2169إمرأة مجرمة خلال سنة 2008[3].

في حين كشفت جريدة الشروق عن حصيلة الشرطة القضائية لسنة 2009 حث سجلت جرائمها على المستوى الوطني 8826إمرأة، متورطات في كافة أنماط الجرائم[4].

وبالرغم من قلة العنصر النسوي في مجال الجريمة وفق الإحصائيات المذكورة، إلا أنها تأخذ منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة، وتبقى هذه الأرقام عبارة عن ما هو مصرح به من قبل مصالح الدولة، ولنا أن نتصور تلك الجرائم التي لم يتم الإبلاغ عنها، فقد تكو ن الجريمة المرتكبة ذات طبيعة خاصة تدعو إلى التكتم أو الخوف من فضيحة اجتماعية مثل:

---

(1) (الجريمة النسوية في المجتمع الجزائري).http//4shared.com.

(2) رشيد حمادو:أكثر من 600إمراة متورطة في جرائم الثلاثي الأول ب2008،الفجر2008/05/06 فيhttp//www.djazalress.com

(3) دليلة:الطلاق والانحراف بالأحياء الجامعية يدخلان المرأة عالم الجريمة،النهار الجديد،2009/04/05في http//www.djazalress.com

(4) لمياء بن رحال :نساء يتورطن في الرشوة والمساس بالأمن الاقتصادي،قسم الشروق،2010/02/28في http//www.djazalress.com

الجرائم الجنسية، الخيانة الزوجية و سرقة الفروع من الأصول وغيرها من الجرائم المسكوت عنها وما تحمله من أرقام مظلمة.

وتختلف جرائم المرأة اختلافا متباينا باختلاف العوامل والدوافع وهو ما يؤدي إلى اختلاف أشكال وأنواع وأنماط جرائمها.

وانطلاقا مما سبق فإننا نلمس مشكل يهدد كيان المجتمع الجزائري ويدل على وجود خلل فيه وهذا ما يفرض علينا جملة من التساؤلات:

ما مدى انتشار جريمة السرقة لدى النساء في المجتمع الجزائري؟

01 ـما هي أسباب ودوافع ارتكاب المرأة لجريمة السرقة ؟.

02 ـما هي أشكال وأنماط جرائم السرقة الأكثر انتشارا لدى النساء ؟.

03 ـماهو التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة لدى المرأة؟.

04 ـما هي الفئة العمرية الأكثر ارتكابا لجرائم السرقة لدى المرأة؟.

ثالثا: الفرضيـــــات:

01 -تنتشر جريمة السرقة انتشارا واسعا لدى النساء في وسط المجتمع الجزائري.

02 -سبب ارتكاب المرأة لجريمة السرقة يعود إلى دوافع نفسية وعوامل خارجية تأثر على سلوك المرأة.

03 ـ من أهم أنماط جرائم السرقة عند النساء في الجزائر هي:سرقة المحلات والمساكن والسرقة في الشوارع وهدا ضمن جماعة أشرار.

04 ـمعظم جرائم السرقة لدى النساء تقع في المدن الكبرى .

05 ـالفئة العمرية الأكثر ارتكابا للجريمة هي فئة الشباب.

رابعا: أهـــــداف الـــــدراســـة :

يتطلب أي بحث علمـي يستـــلزم تحديد وتسطير جملـة من الأهداف التـي تعتـبر في نظـر التحليل العلمـي بمثابة المنطلقات الأساسية في تـحديد التطور النظـري والإمبـريقي للـبحث، فـإن هذه الدراسـة تحاول تسليـط الضـوء عـلى ظـاهرة الجرائم النسوية بصفـة عامة والسـرقة بصفـة خاصـة وهـذا من خـــلال مـعرفة :

- ✓ حجم الجرائم النسوية عامة وجريمة السرقة بصفة خاصة في المجتمع الجزائري
- ✓ الـــتوزيع الجـــغرافي للمناطق التي تكثر بها هـــذه الجرائم.
- ✓ الخصائص الـــديمغرافية للنساء اللواتي ارتكبن جريمة السرقـة.
- ✓ أنـــماط السرقات لكل فئة عمرية استنادا إلى الإحصائيات .
- ✓ تـــحديد الأسباب والدوافع التي تـؤدي بللمرأة إلى ارتكاب جريمة السرقة.
- ✓ طـــبيعة العلاقـــة التي تربط المـــرأة السارقة بشركائها .

خامسا: أهـــميـــة الـــدراســـة :

تـــكمـــن أهـمية الـــدراسة فـــي :

1.أهمية علمية:

- ✓ تـــحديد الأسبـــاب والـــدوافع التي تدفع المرأة إلـــى ارتكاب هـــذا النـــوع من الـــجرائم خـــــاصة في ظل الانتشار الـــواسع لهذه الظاهـــرة وارتفاع عـــدد الـــنساء اللائي يرتكبن مثل هذا النوع من الجرائـــم.

تـعتبر هـــذه الـــدراسة محـــاولة لإبـــراز أهم العوامل والـــدوافع التي تجعل من المرأة مـــجرمة وكـــذا مـــحاولة لإثـــراء البـــحـــث الـــعلمي خاصـــة في مـــجال جـــرائـــم الـــنساء.

02-أهمية عملية :

تـــعتبـــر هـــذه الدراســـة تـــرجـــمة لما تنشـــره الصحف الـــجزائرية من أخبـــار عـــن جـــرائم السرقـــة لدى النساء إلـــى مـــــدلولات إحصائيـــة ،من شأنـــها أن توضـــح عـــدت نـــقاط فـــي الـــبحث،وبالتـــــالـــــي اقتران الأرقام بالدوافـــع التي تـــؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الجريمـــــــــة وأشكالها وكذا توزيعها الجغرافي في الجزائر من شأنها أن تسهل في اتخاذ القرارات ورسم السياسات للـــوقاية من هذه الظاهرة باعتبار أن لغة الأرقام هي الحاكمة لكـــــــافة البيانات .

ولا تقتصر هذه الدراســـة على مجرد أرقام صمـــاء بل تمتد إلى نقل صورة متكاملة عن الجرائم الخطيرة التي ترتكبها المرأة وأبعادها وتفاصيلها

سادسا: مفاهيم الدراسة

تقتضي الدراسة العلمية التطرق إلى المصطلحات التي ترد في سياقها وذلك بهدف ضبط مفاهيمها المختلفة ، ولذلك سوف تتطرق الدراسة الحالية للمصطلحات المتعلقة بها وذلك عن طريق إبراز مفهومها اللغوي والاصطلاحي وأخيرا المفهوم الإجرائي لكل مصطلح، ومصطلحات الدراسة هي الجريمة، المجرمة، الأنماط، الدوافع، العوامل .

1 :مفهوم الجريمة

يكثر الناس التداول لكلمة "جريمة " ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ومتنوعة، ورغم التباين في الأفعال التي يصفها الناس بأنها جرائم، يبقى هناك عاملا مشترك بينهما إذ أنها تعتبر أفعال ضد الغير وضارة بالمجتمع وتجدر بنا الإشارة إلى أن هناك تباين و اختلاف في تفسير الجريمة من قبل الباحثين والمتخصصين، مما أدى إلى اختلاف في مفهوم الجريمة، وبالتالي فمفهوم الجريمة يتميز بالنسبية، ذلك لأنها تتغير من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، سواء نظرنا إليها من الناحية القانونية أو الاجتماعية ، لأن القانون متغير حسب المجتمع.

وبالتالي فإنه لإيجاد مفهوم محدد للجريمة يبدو من الأمور الصعبة، وذلك للاختلافات بين علماء الاجتماع والقانون و النفس والتربية، وذلك لاختلاف تخصصاتهم، الأمر الذي أدى بنا إلى عرض المفاهيم المختلفة، لعل أبرزها المفهوم القانوني، والمفهوم الاجتماعي، كما سنتطرق إلى مفهوم الجريمة لدى علماء النفس ومن المنظور الإسلامي، دون أن ننسى قبل ذلك كله عرض المفهوم اللغوي

أ: المفهوم اللغوي للجريمة

وهي مأخوذة من المصدر (جرم)

"والجرم هو القطع ، جرمه يجرمه جرما ، أي قطعة ، والجرم هو التعدي ، والذنب والجمع إجرام ، جروم ، فيقال فلان أجرم : أي أذنب .قال تعالى :« يأيها الذين آمنوا كونوا

قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون » [1]، أي لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء عليهم ". [2]

ويقال فلان أجرم: أي ارتكب جرما، ويقال أجرم عليهم أي جنى جناية.

والجريمة (مج) الجرائم : وهي الجناية . [3]

وتطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق السوي ، واشتقت من ذلك المعنى أجرام وأجرموا.[4]

فقد قال سبحانه وتعالى: «إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون » [5] ، وقال تعالى: «كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون» [6].وقال عز من قال: «إن المجرمين في ظلال وسعير»[7]. ويتضح من الآيات أن كلمة أجرموا، مجرمون، كلها تبين فعل ما نهى الله عنه، ومنه نرى أن المفهوم اللغوي للجريمة يطلق على كل ما هو معارض للحق وهو كل فعل غير مشروع.

ب: المفهوم القانوني للجريمة

يختلف مفهوم الجريمة في القانون حسب قواعده الوضعية المعمول بها، فهناك من يرى بأنها:"ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون ". [8] وذلك لأنها تجاوز للقانون يستحق العقاب، وبذلك فالجريمة عمل غير مشروع يعاقب عليه القانون وعلى هذا كان القول بأن : "الجريمة مفهوم قانوني ، فلا توجد من دون نص قانوني ".[9]

---

(1) سورة **المائدة** (الآية :8).
(2) ابن منظور : **لسان العرب** ، بيروت ، ط 1994 ، 3، ص 445.
(3) أحمد الزيات وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، اسطنبول ، دس ، ص 258.
(4) محمد أبو زهرة :**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص19.
(5) سورة **المطففين** (الآية :29).
(6) سورة **المرسلات** (الآية :46).
(7)سورة **القمر** (الآية 47).
(8) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان : **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الإجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2001 ، ص181.
(9) عبد الرحمن العيسوي **: دوافع الجريمة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ط 1، 2004،ص28.

وهناك من يعرف الجريمة على أنها "الخروج على القانون ومخالفته " ويستنبط من هذا التعريف أن القانون هو السبب الرئيس في اعتبار فعل معين جريمة ، وذلك بالنص على أن هذا الفعل يقع فاعله تحت طائلة القانون . (1)

وتعرف بأنها "كل فعل أو امتناع يمكن إسناده لمرتكبه ويقرر له عقوبة جنائية "، وتعرف أيضا بأنها: "كل سلوك يمكن إسناده لفاعله يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي". ونلاحظ من المفاهيم السابقة أن الجريمة تتعلق بالسلوك الإجرامي إيجابي أو سلبي يمكن إسناده لإنسان تتوافر فيه الإرادة المعتبرة قانونا ، والذي من شأنه أن يلحق أذى بمصلحة محمية ، ونلاحظ أن جل هذه المفاهيم تصدق على أغلب الجرائم ، بينما لا تصدق على بعض السلوكيات الإجرامية ، لمجرد القيام بالسلوك دون نية إلحاق الأذى بالمصلحة المحمية كجرائم التسول ، وحيازة أسلحة دون ترخيص والتشرد ، وشرب الخمر..........(2)

بينما أشارت سامية محمد جابر إلى أن الجريمة عبارة عن : "نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي ، يحدث بلا دفاع أم مبرر ، وتعاقب عليه الدولة ".

ومن الواضح أن هذا المفهوم القانوني أكثر شمولا من المفاهيم السابقة ، إذ تدخل في نطاقه مدى واسع من الأفعال من شرب الخمر ، مخالفة نظام المرور ، السرقة المخالفات الجنسية ، القتل ،...............(3)

ب-1 : الجريمة في القانون الجزائري :

لم يضع المشرع الجزائري في قانون العقوبات أي مفهوم للجريمة شأنه في ذلك شأن التشريعات الجنائية المختلفة، ويرجع إغفال وضع مفهوم للجريمة في صلب قانون العقوبات لعدم أهمية إيراد مفهوم لها، خاصة في ظل العمل بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، بالإضافة لذلك أن وضع مفهوم الجريمة في صلب القانون قد يكون غير جامع لكل السلوكيات المراد تجريمها، وفي هذه الحالة يعتبر هذا الأمر خروجا على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، لأن

---

(1) سامية حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الجنائي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005،ص 28.
(2) عبد الله أو هايبية : **شرح قانون العقوبات الجزائري** ، جامعة الجزائر ، 2003،ص 22.
(3) سامية محمد جابر : **الجريمة والقانون و المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2007، ص 07.

القاضي إذا عرفت الجريمة قانونا يستفيد به ويمكن أن يخرج سلوكيات من دائرة التجريم كان المشرع يقصد تجريمها.[1]

وحسب القانون الجزائري فهناك نوعين من الجرائم :

- **الجريمة الجنائية :**

وهي عدوان على أمن الجماعة واستقرارها وطمأنينتها ويمكن أن تقوم دون وقوع أي ضرر، كما يحدث في بعض الجرائم كالشروع في الجريمة (المادتان 30-31 من قانون العقوبات)، والتسول (المادة 195).[2]

- **الجريمة المدنية :**

فهي كل فعل يأتيه الإنسان فيتسبب بخطأ منه ضررا لإنسان آخر فيلتزم بتعويضه عن ذلك وفقا للمادة (124)التي تنص: "كل عمل أي كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض ".

و بالتالي فالجريمة المدنية قوامها عنصر الضرر، بينما الجريمة الجنائية لا تقوم على عنصر الضرر كأصل عام.

وبتالي فقانون العقوبات الجزائري وضع لكل جريمة جزاؤها، فالمادة (27) من قانون العقوبات تنص على : " تقسم الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح و مخلفات وتطبق عليها المقرر للجنايات والجنح والمخالفات ".[3]

ج : المفهوم الاجتماعي للجريمة :

وعلى عكس العلماء المعاصرين الذين يأخذون بالمفهوم القانوني للجريمة ، نجد أن هناك بعض العلماء الذين يأخذون بالمفهوم الاجتماعي، وكل حسب نظرته لها ،فمنهم من يرى للجريمة كفعل وأثره على الفرد والجماعة ، ومنهم من يرى أنها سلوك غير مرغوب في المجتمع ، بل وهناك من ذهب إلى نقيض هذا ورأى بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية للمجتمع ، وهذا ما ذهب إليه عالم الاجتماع إيميل دوركايم حيث يرى بأنها "

---

(1) عبد الله أوهايبية :المرجع السابق ،ص23.
(2) المرجع نفسه ،ص 96.
(3) الجريدة الرسمية : السنة 43 ، العدد 84 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 2006 ، ص 22.

ضرورة لمصلحة المجتمع وسلامته وهي جزء مكمل لكل مجتمع سليم ، فهي طبيعية في المجتمع ".[1]

ويرى دوركايم أنه كلما تطور المجتمع ، ازداد نظامه تعقيدا، مما يضعف القوى الاجتماعية، وتضعف الأخلاق عند الناس، وهي ما تسمى بالآنومي أو اللامعيارية وبالتالي وكنتيجة طبيعة تتحرر شهوة الفرد فيرتكب أفعالا إجرامية .

وقد ذهب آخرون إلى تعريف الجريمة بأنها " كل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما .[2]

هذا المفهوم وخلاف لمفهوم دوركايم للجريمة الذي يرى أنها شيء طبيعي،فهو يرى أنها شيء مخالف للمجتمع وقيمه، وهذا ما يراه جاروفالو بأنها :

"فعل غير اجتماعي أو كل فعل ترى الاتجاهات والآراء السائدة في المجتمع أنه ضار".

كما عرفها راد كليف براون بأنه: " انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه "[3] ، أو هي " كل انحراف من المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية والكلية ". ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون جريمة إلا إذا توافرت فيها الأركان الآتية:

- ✓ القيمة التي تقدرها الجماعة وتحترمها.
- ✓ انعزال حضاري أو ثقافي داخل طائفة من طوائف تلك الجماعة، فلا تعود تلك القيمة تقدر وتصبح غير مهمة لهم.
- ✓ اتجاه عدائي والضغط من جانب أولئك الذين يقدرون تلك القيمة الجمعية، ضد الذين لا يقدرونها.[4]

وهناك مفهوم بأنها: " سلوك غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية "، إذ أن هناك أنماط من السلوك المضاد للنظام الاجتماعي والأخلاقي، ليس من الضروري أن تدخل ضمن نطاق الجريمة، كجرائم الياقة البيضاء، التي هي بعض صور السلوك المنحرف التي

---

(1) Emile Durkheim(1894) **Lzs re'gles de la me'thode sociologique**. .ed.Macintoch.Quebec.2002.p 45 .366.

(2) أحمد مختار عمر وآخرون : **معجم اللغة العربية** ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ط1، 2008 ، ص 366.

(3) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان : **المرجع السابق** ، ص 184.

(4) WWW.alnabaa.com

يمارسها كبار رجال الأعمال فهي من وجهة النظر الاجتماعية تعتبر انحرافا، بينما لا تشكل من الناحية القانونية جرائم .[1]

ومن هنا يتضح أن المفهوم الاجتماعي يكشف عن أوجه القصور في المفهوم القانوني لها، إذ أن هناك جرائم ليس لها نصوص في القانون، أو يجد القانون صعوبة في تعريفها : كالعنف المسلط من الزوج على زوجته أو العكس، معظم أشكال العنف الأسري الخيانات الزوجية،...... وما شابه ذلك من صفات ينبذها الناس ، لكنها لا تقع تحت سلطة القانون ، لتعذر الوقوف عليها كما في جرائم السرقة والقتل ....

د: المفهوم النفسي للجريمة :

الجريمة من وجهة نظر علم النفس هي " تعبير عن طاقة لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق و الأوضاع التي يسمح بها المجتمع ".[2]

أما رائد علم النفس فرويد فيرى أن الجريمة هي تعبيرا عن الطاقة الغريزة التي لم تجد لها مخرجا اجتماعيا مقبولا مما حدا بها إلى البحث عن مخرج غالبا ما يكون غير مقبول اجتماعيا .[3]

أما الجريمة عند الفريد أدلر فإنها مثل المرض النفسي تأتي نتيجة للصراع بين غريزة الذات أي النزعة للتفوق وبين الشعور الاجتماعي .[4]

ويرى ألكسندر أن " السلوك الإجرامي ما هو إلا نتيجة للاضطراب في مكونات الشخصية الثلاث ألهو، و الذات العليا في تكيفها مع منظومة الأخلاق والمعايير السائدة في المجتمع ".

أو بأنها: " إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذ لا ينتهجه الجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها والخلل في هذه الغريزة يكون مصحوبا بعلة أو أكثر في صحة النفسية ".[5]

ويرى آخرون بان الجريمة " سلوك إنساني غير متوافق أو غير سوي ينشا نتيجة تفكك أو اختلال في عنصر من عناصر تكوين شخصية الفرد ".[6]

---

(1) طلعت إبراهيم لطفي : **دارسات في علم الاجتماع الجنائي** ، دار غريب ، القاهرة ، ط1، 2008، ص17.
(2) أكرم عبد الرزاق المشهداني :**واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي**،جامعة نايف العربية،الرياض،ط1، 2005،ص45.
(3) **المرجع نفسه** 136.
(4) عبود السراج : **علم الإجرام وعلم العقاب** ، جامعة الكويت ، ط 1983،1 264.
(5) جلال الدين عبد الخالق ورمضان السيد **: المرجع السابق** ، ص 182.
(6) عدنان الدوري : **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي** ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1984،ص176.

المفهوم النفسي للجريمة يركز على أنها سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت والإضراب الداخلي، لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو كهذا السلوك.[1]

وبهذا نرى أن علم النفس في مفهوم للجريمة على خلاف علم الاجتماع الذين ركز على الفعل الإجرامي و أثره على الفرد والمجتمع، في حين أن علم النفس ركز على الشخص المجرم وبأن سلوكه الإجرامي ما هو إلا خلل في شخصيته.

ه : مفهوم الجريمة في علم الاجتماع:

يعرف علم الإجرام قاموس مصطلحات علم الاجتماع بأنه: " دراسة السلوك الإجرامي، والتركيز على طبيعة وأشكال حدوث الأفعال الإجرامية – الأنماط – وتوزيعها الجغرافي و الاجتماعي، وكذا الصفات النفسية والفيزيقية والتواريخ والأصول الاجتماعية للمجرمين، وكذا العلاقات بين الإجرام وغيره من السلوك غير العادي."[2]

ويعود الفضل في ظهوره إلى العالم بينتال Jean Pinatal صاحب كتاب مقالة في القانون الجنائي وعلم الإجرام، أواخر الخمسينات حيث وضع قاعدة منهجية تسمى مستويات التفسير هي: الاجرام، المجرم، الجريمة.[3]

وعليه فالجريمة في علم الإجرام هي: " كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع ولمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة أو عن تكوين إجرامي".[4]

---

(1) أكرم عبد الرزاق المشهداني : **المرجع نفسه** ،ص46.

(2) فاروق مداس : **قاموس مصطلحات علم الاجتماع** ، دار مدني للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 180.

(2) مزوز بركو : **إجرام المرأة في المجتمع الجزائري – العوامل و الآثار** - ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس وعلوم التربية ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،ص103.

(4) عبد الرحمان العيسوي : **مبحث في الجريمة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1992 ،ص 25.

و : مفهوم الجريمة في التشريع الإسلامي :

الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي هي : " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير " والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وقد وصفت بأنها (شرعية) إشارة إلى أنها محظورة من لدن الشارع الحكيم.[1]

وقد عرفها الفقهاء بأنها " إتيان فعل محرم أو معاقب على فعله، أوترك فعل واجب معاقب على تركه ".[2]

إن الشريعة الغراء قد عدت بعض الأفعال جرائم وقد عاقبت عليها من أجل حفظ مصلحة المجتمع، ولصيانة النظام الذي يقوم به، ولضمان بقاء أفراده متضامنين متخلقين بالأخلاق الفاضلة.

والجريمة وفق مفهوم الشريعة إضافة إلى كونها انحراف دنيوي، فإنها في نفس الوقت معصية دينية يعاقب عليها في الدنيا والآخرة . [3]

من خلال عرض جملة من المفاهيم المختلفة للجريمة، يظهر لنا أن هناك قاسما مشترك بينهما هو أن :

"الجريمة هي خرق المعايير وضوابط المجتمع، ويقرر له القانون أو الشرع عقابا."

وبما أن دراستنا الحالية ترمي لكشف النقاب عن الجرائم النساء المنشورة في الصحف اليومية فالمفهوم الإجرائي الذي تتبناه الدراسة هو المفهوم القانوني لأن الجرائم المنشورة مشتقات غالبا من المحاكم ومراكز الشرطة ومنه فالمفهوم الإجرائي هو:

" الجريمة هي كل فعل يعاقب عليه القانون بالسجن أو بغرامة مالية ، سواء كانت جناية أو جنحة أو مخالفة ."

---

(1) محمد أبو زهرة : **المرجع السابق** ،ص 20.

(2) جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود : **الانحراف والجريمة في عالم متغير** ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة،2004 ص 134.

(3) أكرم عبد الرزاق المشهداني: **المرجع السابق** ، 2005،ص38.

2 ـ مفهوم الأنمـــاط

أ ـ لـغة :

لأنماط جمع مفردها النمط وهو الطريقة والأسلوب والشكل أو المذهب المميز لمفرد أو جماعة ،وهو أيضا الصنف والنوع والطراز [1] .

ب ـ اصطلاحا :

- ✓ النمط السلوكي : هو جملة الأفعال المتماثلة، أو المستقرة، نسبيا يقوم بها أشخاص أو جماعات، تنشأ عنها الاستجابة لموقف معين، قبولا أو نفورا. [2]
- ✓ أم النمط الاجتماعي : فهو جزء من السلوك التفاعلي،يتكرر بشكل غالب، كتناول أفراد الأسرة ثلاث وجبات يوميا . [3]
- ✓ النمط الثقافي العام : هو مجموع الوحدات الثقافية المشتركة بين جميع الثقافات ، وقد يعني ذلك الغطاء الذي تندرج تحته كافة العناصر الثقافية المادية والمعنوية . [4]

ويقصد بالأنماط في الدراسة الحالية :

أنواع وأصناف الجرائم المرتكبة من قبل المرأة كالقتل ، والسرقة ، والجرائم الأخلاقية ...، وسيتم تناول مفهوم كل نوع من أنواع الجريمة المرتكبة في قبل المرأة في الفصل الثالث .

3 ـ مفهوم الدوافـــــــــــع :

أ: لغـــــــة :

تعرف الدوافع في قاموس اللغة العربية :

جمع مفردها دافع وهو أسم فاعل من دفع، دفع عن وهو الحافز والسبب، والأمر الموجب " مل الدوافع وراء ارتكاب هذه الجريمة ؟ "، بدافع كذا أي بسببه[5] .

---

(1)احمد مختار وآخرون: **المرجع السابق** ،ص 2286.

(2)محمد علي وآخرون : **المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985، ص 76.

(3)إبراهيم مدكور : **معجم العلوم الإجتماعية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص622.

(4)فاروق مداس : **المرجع السابق** ، ص 282.

(5) أحمد مختار وآخرون:**المرجع السابق**،ص 753

ويعرف الدافع في اللغة الإنجليزية :

(Mtive .Drive.Impellent.Implusiun)، وهو السبب والنية (لماذا ؟) القوة المحركة لفعل ما، التحفيز [(1)].

ب : اصطلاحا :

هو حالة داخلية تثير السلوك في ظروف معينة، وتواصله حتى ينتهي إلى غاية معينة ، وهو حالة أو قوة لا نلاحظها بل نستنتجها من الاتجاه العام للسلوك الصادر عنها [(2)] .

وهو حالة كامنة قد تكون عضوية أو نفسية تؤدي إلى سلوك معين في ظروف معينة لتصل في النهاية إلى الهدف ، أي أن نهاية الدافع تحقيق هدف ولذا قيل " وراء كل سلوك دوافع "[(3)]

وتعرف الدوافع في قاموس مصطلحات علم الاجتماع بأنها الباعث – العامل – على الفعل أو السلوك بطريقة معينة لتحقيق هدف معين [(4)] .

والدراسة الحالية ترى بان :

<u>الدوافع هي السبب المؤدى بالمرأة لارتكاب أنماط مختلفة من الجريمة .</u>

4 -<u>مفهوم العوامل :</u>

أ : لغـــة : جمع مفردها عامل وهو السبب، الباعث، والقوة، أو المادة التي تحدث تغييرا [(5)]، [(5)]، وجاء في معجم الوسيط أن العامل هو الباعث أو المؤثر في الشيء[(6)] .

ب: اصطلاحا : هي مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص في جميع مراحل حياته، بعلاقاته بغيره من الناس واختلاطه بهم اختلاطا وثيقا من شأنه أن يؤثر في سلوكه تأثيرا كبيرا [(7)] .

العوامل أو البواعث هي مثيرات خارجية تحرك الدوافع داخل الفرد، مما تجعله يقوم بسلوك إرادي، وهو نوع من المنبهات الخارجية تثير الدافع وترضيه في آن واحد [(1)].

---

(1) أحمد عزت راجح : <u>**أصول علم النفس**</u> ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط 7 ، 1968 ، 61 .
(2)(<u>**الدافع في قاموس اللغة الإنجليزية**</u>) في : http ://www.ar.w3dictionnary.org
(3)عزت عبد العظيم الطويل : <u>**معالم علم النفس المعاصر**</u> ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط 3 ، 1999 ،ص166.
(4)فاروق مداس : <u>**المرجع السابق**</u> ، ص 117
(5)أحمد مختار وآخرون : <u>**المرجع السابق**</u> ، ص 1555.
(6)أحمد الزيات وآخرون : <u>**المرجع السابق**</u> ،ص 628 .
(7)محمد إبراهيم الربدي : <u>**العوامل الإجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**</u> ، رسالة ماجستير جامعة نايف العربية ، الرياض ،2003 ، ص 11.

ج -الفرق بين الدوافع والعوامل :

من جملة المفاهيم السابقة يتبين أن الفرق الجوهري بين الدافع والعامل في هذه الدراسة يكمن في مايلي :

العامل هو قوة خارجية تحرك القوة الداخلية (الدافع) لدى المرأة لارتكاب الجريمة ، يعني أن العوامل الخارجية لا تؤثر في المرأة إلا بوجود دافع داخلي لديها .

سابعا :الدراسات السابقة

1-الدراسات الأجنبية:

أ: الدراسة الأولى: دراسة سيسليا شابرت (2003) [2]

بعنوان (الجريمة النسوية والفقر) وهي دراسة سلطت الضوء على المرأة المجرمة وعلاقتها بالفقر، حيث شملت الدراسة عينة من النساء الريفيات وذلك باستخدام المقابلة المعمقة معهن.

وهدفت الدراسة إلى معرفة :

- ✓ أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات اقتصاديا .
- ✓ الدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة .
- ✓ العلاقة بين جريمة المرأة والفقر .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ بالنسبة للفئة العمرية فتراوحت بين (23- 46 سنة) ، أغلبية أفراد العينة مطلقات ولديهن أطفال منة (طفل إلى 4 أطفال) ، وأغلبهن عاطلات عن العمل .
- ✓ أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء هي: الإدمان على الكحول والمخدرات، الاتجار بالمخدرات، الانحراف الجنسي الدعارة، السرقة، جرائم الملكية، النصب والاحتيال ، التزوير.

---

(1) سرور بن عبد الوهاب : **الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيرية** ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،2004 ، ص 40

(2)Cecilia Shubert(2005) : **Female crime and poverty** :Stolen apportunities.University of Athabasca.2003.

- ✓ الدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة .
- ✓ البحث عن وسيلة لإنهاء الفقر والحاجة، وذلك يحملهن حمل على ممارسة الجريمة من أجل توفير المال .
- ✓ التعليم المتدني والعمل بأجور زهيدة .
- ✓ الفرص غير متساوية و التهميش من المجتمع .

كما توصلت الباحثة إلى أن البرامج التليفزيونية تروج بصورة غير واقعية وسلبية و غير قابلة للتحقيق من قبل النساء ، إذ أن هذه البرامج تبث للنساء أن لهن الحق في النجاح والتحرر، وتدعي النجاح لكل النساء، إذ كن راغبات في تبني المعيار الموصوف، بالتالي غالبا ماتلجأ النساء الفقيرات غلى ارتكاب الجريمة لتحقيق ذلك النجاح .

العلاقة بين الفقر وجريمة المرأة هي علاقة جدة معقدة، وفسرت الباحثة بأنها علاقة منفعة أو اعتماد متبادل قريب إلى علاقة سبب نمط تأثير، حيث أن هاتين القوتين الجريمة / الفقر أحدهما وقود الآخر

لايمكن إرجاع جريمة المرأة إلى عامل واحد فقط ، فإذا كان الفقر هو الأساس فإنه أيضا هناك عوامل أخرى لاتقل عنه أهمية .

التعليق على الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة إذ سلكت الضوء على طبيعة الجريمة النسوية ومحاولة معرفة أنماطها ودوافعها وعلاقتها بالفقر كعامل أساسي لحدوثها .

أوجه الشبه والاختلاف :

الاختلاف : تختلف الدراسة الحالية عن دراسة سيسليا من حيث المنهج والأدوات المستخدمة والعينة المختارة.

التشابه : تتشابه الدراستين في النواحي التالية :

التطرق لموضوع الجريمة النسوية .

وكذلك بعض الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها كأنماط ودوافع الجريمة عند المرأة.

الاستفادة العلمية والعملية :

تم الاستفادة من هذه الدراسة في :

- ✓ معرفة أنماط الجريمة المرتكبة من قبل المرأة وكذلك الدوافع التي تؤدي بها إلى ارتكابها.

- ✓ ومن الناحية النظرية تم معرفة النظريات المفسرة لجريمة المرأة.
- ✓ وفيما يخص النتائج فتتوقع الباحثة الخروج بنتائج مشابهة لهذه الدراسة.

ب : الدراسة الأولى : دراسة كارول سمارت (1979) [1]

و التي تحمل عنوان (المرأة المجرمة : حقيقة أم خرافة ؟) واستخدمت الباحثة الإحصائيات الجنائية الرسمية للسنوات (1935 – 1946)

و(1955 -1965) و (1965 – 1975) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهدفت الدراسة إلى :

الكشف عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة :

تبين أن :

- التغير في موقع ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية أدى غلى عدم وجود تباين في تقسيم العمل بين الجنسين .
- تحرر المرأة عامل من عوامل زيادة الجريمة .
- الجريمة النسوية تتجه إلى الجريمة الذكورية كالسرقة والسطو،والجريمة المنظمة .
- نظر ة المجتمع آنذاك أن النساء أصبحن موجهات للإجرام أم بصورة أعلى بسبب احتكاكهم بالجنس الآخر خارج البيت ، يعني أن أي تغير اجتماعي واقتصادي يمس المرأة ينظر إليه بتخوف كبير ، بينما أذي تعزيز لقيمة ودور المرأة التقليدي هو بمثابة مضاد حيوي للجنوح والفوضى الاجتماعية .
- تحرر المرأة في المجتمع الأمريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية في الجريمة بينها وبين الرجل ، وذلك لضيق الاختلافات الثقافية بينهما ، أي أن المرأة أصبحت مساوية الرجل حتى في الجريمة .

توصلت الباحثة من خلال مقارنتها لجريمة المرأة في الإحصائيات الجنائية بأن هناك تضليل في الإحصائيات الرسمية للجريمة.

---

(1)Carol Smar (1979) : **“ The new Female criminam : Reality or myth ? “** Britsh journal of criminology , vol 19, N01.

حركة التحرر لن تؤثر على النساء وفقط بل ستؤثر على الوعي وتصورات الشرطة والقضاء وموظفي الخدمات الاجتماعية الذين سيفسرون سلوك المرأة على ضوء اعتقادهم للتحرر.

الاهتمام بالتحرر وتأثيره على سلوك المرأة لا ينفي إهمال المتغيرات الاجتماعية الأخرى والتي قد تكون أكثر ارتباطا بالسلوك الإجرامي للمرأة .

التعليق على الدراسة :

الدراسة لها أهمية كبيرة إذ تعتبر من الدراسات الأولى التي فتحت مجال أمام البحث في جرائم النساء وذلك بتسليطها الضوء على هذه الظاهرة والعلاقة السلبية بينها وبين التحرر.

الاختلاف والتشابه :

الاختلاف : اختلفت هذه الدراسة عن دراسة كارول سمارت من حيث الموضوع الذي نتناوله زمانا و مكانا ، وجاء الاختلاف كذلك من حيث تناولها للجريمة وربطها بعامل واحد وهو التحرر.

التشابه : يوجد تشابه بين الدراستين لكونها تناولتا موضوع الجريمة النسوية .

الاستفادة العلمية والعملية :

استفادت الدراسة من دراسة كارول سمارت في كل من :

النظرية : استفادت الدراسة الحالية من النواحي النظرية التي تناولت الجريمة النسوية ونظرياتها .

المنهجية : تمت الاستفادة في معرفة أنواع المناهج المناسبة حيث يمكن تتبع الجريمة من خلال الحصر الشامل للظاهرة المدروسة من السجلات الرسمية أو الجرائد كما هو الحال في الدراسة الحالية .

الفرضيات : استفادت الدراسة الحالية من الفروض في معرفة أن التحرر احد العوامل المسببة للجريمة لدى المرأة ، مما تمت الاستفادة منه في جانب التساؤلات .

النتائج : الفائدة من النتائج عن الجريمة وعوامل وقوعها في السعي لنتائج جديدة لاختلاف مجتمع الدراستين .

2-الدراسات العربية:

أ : الدراسة الأولى : دراسة محمد إبراهيم الريدى (2003) [1]

قام الباحث بدراسة تحت عنوان (العوامل الإجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك بأسلوب المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وبلغ عدد عينة الدراسة النهائي (288)امرأة موقوفة في سجون النساء، ومؤسسات رعاية الفتيات .

وهدفت الدراسة إلى :

- ✓ محاولة التعرف على الخصائص والسمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة ومدى تأثير تلك السيمات في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة .
- ✓ التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج :

- ✓ كشفت الدراسة أن غالبية النساء السعوديات المودعات في سجون النساء ومؤسسات رعاية الفتيات جرائمهن أخلاقية ولم يكن لها منافس من القضايا الأخرى، كما ان معظمهن في سن الشباب، وأن الأمية وتدني مستوى التعليم ينتشر عندهن،وأن أكثر من نصفهن متزوجات أو سبق لهن ذلك، وأن معظمهن يعشن في بيئة أسرية متصدعة ماديا أو عاطفيا أو أخلاقيا، وأنهن يتلقين معاملة أسرية سيئة، وان معظمهن يضعف أو ينعدم عندهن الضبط الأسري ويزداد هذا عند المرتكبات للجرائم الأخلاقية والمركبة .
- ✓ تبين أن هناك ضعف في الحالة الاقتصادية لدى النساء عينة الدراسة، من تدني دخل أسرهن والسكن في أماكن ضيقة وقديمة وفي الإحياء الشعبية المتوسطة مما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة كعامل مساعد .

---

(1) محمد إبراهيم الربدي : **المرجع السابق .**

- ✓ كثير من النساء عينة الدراسة يرافقن صديقات سيئات مما كان له الأثر في انحرافهن، حيث بعض السلوكيات المنحرفة والسيئة، وأن أكثر من نصفهن مستوى تدينهن ضعيف، ويزداد ضعف مستوى التدين عند صديقات النساء المرتكبات للجريمة المركبة .
- ✓ تبين أن وقت الفراغ والنشاط الذي يشغل فيه عند النساء عينة الدراسة له تأثير في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أن معظمهن لديهن وقت فراغ طويل لا يستفدن منه، بالإضافة إلى أن معظمهن لا يقوم والديهن بإرشادهن في كيفية استغلال وقت الفراغ، بنا هو مفيد، وأن أكثر النساء عينة الدراسة يقضين وقت فراغ، بما هو مفيد، وأن أكثر النساء عينة الدراسة يقضين وقت فراغهن مع غير أفراد أسرهن وفي أماكن يقل فيها عملية الضبط .
- ✓ تبين أن نوعية البرامج التي تتابعها النساء عينة الدراسة عبر وسائل الإعلام المختلفة له تأثير في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أم معظمهن تتابعن البرامج السيئة والمثيرة والمؤججة للعواطف والشهوات الجنسية، ويزداد كتابعة هذه البرامج السيئة لدى النساء المرتكبات للجرائم الأخلاقية والمركبة .
- ✓ تبين أن ضعف مستوى التدين عند النساء عينة الدراسة له تأثيرا قويا في ميلهن لارتكاب الجريمة ، حيث أن غالبيتهن مستوى تدينهن ضعيف أو ضعيف جدا ويزداد ضعف مستوى التدين عند النساء المرتكبات للجريمة المركبة، وأن معظم النساء عينة الدراسة لديهن إعراض وإهمال في قراءة وسماع كتاب الله (القرآن الكريم).
- ✓ ويرى الباحث أن مستوى التدين عند المرأة السعودية مرتكبة الجريمة من حيث قوته أو ضعفه من أهم العوامل التي لها ارتباط في ميل المرأة للانحراف و ارتكاب الجريمة بل هو العامل المؤثر على بقية العوامل الاجتماعية من حيث تأثيرها على المرأة من عدمه في ارتكاب الجريمة حسب مستوى تدينها ، بحيث أن هذه العوامل لا تعمل على دفع وميل المرأة للانحراف وارتكاب الجريمة إلا في لحظة تكون فيها المرأة في حالة ضعف في مستوى تدينها وتدين أسرتها وصديقاتها .
- ✓ تبين أن معظم النساء المتزوجات من عينة الدراسة يشعرن بعدم التوافق الزواجي مع أزواجهن بشكل عام مما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة بالإضافة للعوامل الأخرى، ويزداد ضعف هذا التوافق لدى النساء المرتكبات للجرائم المركبة [(1)].

---

(1) محمد إبراهيم الربدي : **المرجع السابق.**

التعليق على الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لأنها سلطت الضوء على جرائم النساء والعوامل الاجتماعية المرتبطة بها ، وكذلك التطرق إلى أنماط الجريمة عند المرأة السعودية والدوافع الإجتماعية التي تؤدي بها لارتكاب هذه الجريمة .

أوجه الاختلاف والشبه :

الاختلاف : تختلف الدراستان من ناحية المجتمع والعينة المدروسة، والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة .

التشابه : كلا الدراستين تناولتا ظاهرة جرائم المرأة في المجتمع.

الاستفادة العلمية والعملية :

تمت الاستفادة العلمية والعملية من دراسة (محمد إبراهيم) في دراسة الجرائم النسوية من عدة نواحي :

تعميق الفهم للجريمة النسوية و أنماطها ودوافعها الإجتماعية .

الناحية النظرية : استفادت الدراسة الحالية من الجوانب النظرية المتعلقة بجرائم النساء والنظريات المفسرة طلها .

الناحية المنهجية : تمت الاستفادة من هذه الدراسة في بناء المنهج الوصفي الذي يعتمد على الإحصائيات لجرائم النساء من خلال الجرائد الوطنية خلال عامين 2010/2009.

كما تمت الاستفادة من النتائج المتوصل إليها، وذلك بمعرفة العوامل لاجتماعية التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة.

ب : الدراسة الثانية : دراسة هادية العود بهلول (2005) [1]

والتي بعنوان (جرائم النساء من خلال باب " أخبار الجريمة " في أهم الصحف اليومية في تونس) ، حيث قامت الباحثة بمعالجة كل أخبار الجريمة المتعلقة بالمرأة في أعداد جريدتين يوميتين من شهر نوفمبر 2004 إلى شهر أفريل 2005 .

---

(1) (هادية العود البهلول : **جرائم النساء من خلال باب "أخبار الجريمة** " في أهم الصحف اليومية في تونس ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد41، 2009) في : htt/www.ULUM.com

وهدفت الدراسة إلى:

- ✓ استكشاف جريمة المرأة والتعرف على مدى تطورها نوعيا بالأساس .
- ✓ محاولة فهم الظاهرة على ضوء التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع التونسي .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ تبين أن نوع الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع التونسي هي جرائم خاصة بالأخلاق – الجرائم الجنسية – بنسبة تفوق 37%،التي غالبا ما تكون مرفوقة بجريمة سكر أو عنف، كذلك جرائم السرقة التي تقع بدافع الحاجة والفقر أو بدافع المحاكاة والإغراء، وكذلك تورط المرأة في جرائم القتل لأسباب سوسيو-اقتصادية كالوعد بالزواج مقابل استغلال اقتصادي ثم غدر ، أو خصومات زوجية بسبب الضيق المالي، أو لأسباب أخلاقية : خيانة زوجية ، مجون وسكر بين الجانيات والضحايا ....الخ
- ✓ تبين انتشار ظاهرة العنف اللفظي والجسدي عند المرأة ضد الزوج .
- ✓ كما تشير أخبار الجريمة إلى انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات بين فئة الإناث .
- ✓ بينت هذه الدراسة أيضا أكثر من ثلثي الجرائم ترتكب في المدن الكبرى المعروفة بأنها أقطاب جذب سكاني فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص الجريمة وأن هذه الجرائم غالبا ما تقوم بها إناث جئن من مناطق ريفية للإقامة بهذه المدن بغرض العمل لكن سرعان ما يتجهن إلى كسب المال من الدعارة ومن السرقة ، وذلك لقلة فرص العمل أو لضعف مردوده أمام ارتفاع تكاليف المعيشة .
- ✓ تبين من خلال الدراسة تغير في أسلوب الجريمة عند المرأة كتوخي العنف والتهديد باستعمال الأسلحة البيضاء للنهب، أو استعمالها لخلع المنازل والمحلات التجارية للسرقة، وكذلك وجد أن عددا كبيرا من المنحرفات ضمن العينة بنسبة 70% يرتكبن جرائمهن ضمن مجموعات من الجنسين.
- ✓ تبين أن الجرائم الجنسية خاصة الدعارة أصبحت بالنسبة لبعض النساء (اغلبهن في العقد الرابع أو الخامس من العمر) مجلا للاستثمار، ذلك بتنظيم أجواء ملائمة في أماكن سكنية راقية للتوسط في الدعارة بين بائعات الهوى وزبائنهن.

- ✓ أغلب المجرمات ينتمين إلى فئة الشباب والكهول الشباب، وأنهن من دون عمل أو يقمن بأعمال ذات أجور زهيدة، وينحدرون من مناطق فقيرة ومحرومة و خاصة يشتكين من خلل قيمي وأخلاقي وغياب الوازع الباطني (دعارة خيانة ، قتل ، مخدرات ....) [1].

التعليق على الدراسة :

دراسة هادية من الدراسات التي سلطت الضوء على جريمة المرأة في المجتمع التونسي من خلال معالجة مضمون الصحف اليومية التي تتطرق لهده الجرائم ، ومحاولة فهم هذه الظاهرة في المجتمع التونسي .

أوجه الاختلاف والتشابه :

الاختلاف : تختلف الدراسة الحالية عن دراسة هادية في حجم العينة ، والأهداف و التساؤلات التي تسعى الدراسة تحقيقها .

التشابه : كلا الدراستين تناولتا موضوع جرائم المرأة ، والمتبع في دراسة الظاهرة وهو تحليل مضمون الجرائم اليومية .

الاستفادة العلمية والعملية :

تمت الاستفادة العلمية والعملية من هذه الدراسة في الجوانب التالية :

النظرية : استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من الجوانب النظرية المتعلقة الجريمة من حيث المفهوم وأنماط الجريمة النسوية .

المنهجية : تمت الاستفادة من الجوانب المنهجية في بناء المنهج للدراسة الحالية وفي تحديد عينة ومجتمع الدراسة .

وبالرغم من أن الباحثة لم تتوصل إلى النتائج بعد، إلا أنها تتوقع الخروج بنتائج تصب في نفس اتجاه دراسة هادية مع بعض الاختلافات فيما يخص بكل موضوع .

---

(1) هادة العود البهلول : المرجع السابق

3-الدراسات الجزائرية:

أ :الدراسة الثانية : دراسة مزوز بركو (2006) [1]

قامت الباحثة بدراسة بعنوان (المرأة المجرمة العوامل والخصائص النفسية و الاجتماعية) ، وتحددت عينة الدراسة بنساء اقترفن الجريمة وهن سجينات بالمؤسسة العقابية بباتنة ، وعددهن 10 سجينات .

وهدفت الدراسة إلى :

- ✓ معرفة العوامل الباعثة بالمرأة إلى اقتراب الفعل الإجرامي .
- ✓ معرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للنساء المجرمات ، واكتشاف آثار وعواقب ذلك الفعل عليهن .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- وجود عوامل مساعدة للفعل تمثل معظمها في الأسباب القائمة وراء ارتكاب المرأة للجريمة.
- نوعية الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي في معظمها تلك التي يرتكبها الرجل وأن أعلى نسبة سجلت في هذه الدراسة تلك المتعلقة بجريمة القتل، الدعارة، السرقة والأعمال الإرهابية، فجريمة القتل احتلت المرتبة الأولى بين مختلف الجرائم التي اقترفتها المرأة،وقد حاولنا تفسير ذلك على اعتبار أن هذه الجريمة بقواعدها القانونية المعروفة لا يمكن التستر عنها، أما بقية الجرائم فهي أقل وقد يعزو ذلك إلى أنه يمكن التستر عليها كالدعارة والسرقة والتشرد .
- تبين أن معظم النساء المقترفات للجريمة بأنواعها المختلفة ارتكبن الجريمة لأول مرة، أما الحالة العائلية للمرأة المجرمة فقد كانت أعلى نسبة لصالح المرأة المتزوجة بنسبة 74.36%، أما بالنسبة للمستوى التعليمي لديها، حيث أن أعلى نسبة لدى النساء بدون مستوى تعليمي قدرت ب 60.54% .
- بينت الدراسة أن المرأة المجرمة تنتمي إلى الأسر غير سوية تتأرجح في معاملاتها بين قسوة وسوء المعاملة، وان معظم حالت البحث عانين في طفولتهن ولاقين شتى أنواع العذاب من مصادر مختلفة تراوحت من الأب إلى باقي أفراد العائلة وعائلة حالات البحث تميزت

---

(1) مزوز بركو : **المرأة المجرمة العوامل والخصائص النفسية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 28 ، المجلد أ، ديسمبر 2007 ، ص 11 -112.

معظمها بالتفكك و التصدع والذي تمثل في الإهمال واللامبالاة، إضافة إلى ديناميكية النبذ الذي مورس على المرأة قبل إقدامها على الفعل الإجرامي حيث لاقت النبذ من شخص على الأقل أو أكثر من أفراد أسرتها .

بينت الدراسة أن الآثار التي أفرزها إجرام المرأة هي :

- الشعور بالدونية والشعور بالذنب .
- الرؤية التشاؤمية تجاه المجتمع والمستقبل ، وخوفهن من الوصم الاجتماعي .

التعليق على الدراسة :

إن الدراسة أعلاه من الدراسات التي قامت بوصف الخصائص النفسية والاجتماعية والعوامل التي تؤدي بالمرأة لارتكاب الجريمة في المجتمع .

أوجه الاختلاف والتشابه :

الاختلاف : تختلف الدراستين في كل من المنهج والعينة والأدوات المستخدمة .

التشابه : تتشابه الدراستين في متناولها لموضوع جريمة المرأة وفي بعض الأهداف المراد الوصول إليها.

الاستفادة العلمية والعملية :

تمت الاستفادة من نتائج الدراسة فيما يخص معرفة الخصائص الاجتماعية للمرأة المجرمة، وأنماط ودوافع الجريمة لدى المرأة، ويتوقع الخروج بنفس نتائج هذه الدراسة فيما يخص أنماط الجريمة.

ب **: الدراسة الرابعة : دراسة بوفولة بوخميس ومزور بركو (2008)** [1]

كانت دراسة الدكتور بوفولة بوخميس من جامعة عنابة ، والدكتورة مزوز بركو من جامعة باتنة حول " التغير الاجتماعي و الأسري وعلاقة بالسلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري " والتي أسفرت على النتائج التالية :

- أن السجينات ينتمين غالبا إلى أسر أفرادها ذوو سوابق عدلية ن حيث تتميز البيئة التي نشأن فيها بانحراف بعض أفراد الأسرة واضطراب المحيط الثقافي .

---

(1)) جريدة المساء: **الإجرام النسوى صورة لانحراف الأسر**، في :(http/www .djazairess.com

- المرأة العازبة أكثر ارتكابا للجريمة من المرأة المتزوجة ، كما أن نسبة عودة المرأة إلى الجريمة أقل بكثير مقارنة بالرجل .
- أكثر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة السجينة هي القتل ثم الدعارة ، السرقة ، فالزنا ، وتتراوح مدة العقوبة المفروضة عليهن بين ست سنوات و 15 سنة ، وعلاوة على ذلك ، اتضح أيضا أن السجينات استعملن كل ما يمكن أن يستعمله الرجل من وسائل لدى ارتكابهن للجرائم ضد الأصول ، الأبناء والأزواج .
- نسبة الجرائم المرتكبة من طرف المرأة القاطنة بالريف ، بلغت 52.40 % مقابل 47.60 %من الجرائم التي ارتكبتها نساء المدينة .
- خصائص المجرمات : متوسطات الجمال ، مشحونات بالغضب والحقد أيضا ، كما يتميزن بشدة الانفعال ..وبدا كذلك أن كل واحدة منهن تبحث عن مبرر لفعلتها ، علاوة على وضع تصور محفوف بالتشاؤم تجاه المستقبل والسعي إلى التكفير عن الذنب بالشعائر الدينية ، لاسيما وان انخفاض تقدير الذات في وسطهن يصل غلى نسبة كبيرة .
- خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني أساليب إصلاحية ، بالاعتماد على أخصائيين في علمي الاجتماع والنفس ، وتوعية العائلات حول سبل التنشئة الاجتماعية لتكوين أفراد صالحين ، إضافة إلى استحداث فضاءات لفهم عمق ودلالة إجرام المرأة وإدراجها تحت اسم " علم النفس المرأة " .

التعليق على الدراسة : تعتبر الدراسة أعلاه من الدراسات ذات أهمية بالغة في دراسات الجريمة النسوية ، حيث عمدت الدراسة غلى تسليط الضوء على التغير الذي حدث للمجتمع والأسرة الجزائرية وربطه بظهور الجريمة لدى المرأة .

أوجه التشابه والاختلاف :

التشابه : كلا الدراستين تناولتا الجريمة عند المرأة الجزائرية .

الاختلاف : لكل دراسة المنهج والعينة المدروسة .

الاستفادة العلمية والعملية :

تمت الاستفادة من نتائج الدراسة ن والتي مع توقع الطالبين الخروج بنفس النتائج لأن كلا الدراستين تصبان في اتجاه واحد (المرأة المجرمة الجزائرية)

ثامنا: مناقشة الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ تنوع في مجالاتها وتعدد إجراءاتها والأدوات المستخدمة فيها، و النتائج المتوصل إليها مما يؤكد الأهمية التي يتميز بها موضوع الجريمة السنوية، ويتضح أن كل الدراسات السابقة تتفق مع موضوع الدراسة الحالية، و هذا ما أتاح للطلبة التدعيم والتوجيه السليم للبحث العلمي. وقد تم تحديد ملامح الاستفادة منها وفقا لما يلي:

الإشكالية : تناولت الدراسات السابقة مشكلة جريمة المرأة من زوايا متعددة تبعا لاختلاف التصورات النظرية التي اعتمد عليها كل باحث في معالجه لظاهرة الجريمة عند المرأة، فهناك دراسات ركزت على أسباب الجريمة السنوية، وأخرى على مظاهرها أو علاقتها ببعض المتغيرات، وهناك دراسات تناولت نمط من أنماط الجريمة لدى المرأة والأساليب العلاجية لهذا النمط، وبالتالي فقد ساهمت الدراسات السابقـــة في تحديد م ـشكلة الدراسـة الحالية تحديدا دقيقا و قابلا للدراسة، حيث أن مشكلة الـــدراسة الحالية هي أنماط ودوافـــع الجريمة لدى المرأة و الذي كان محور اهتمام الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة: تتفق الدراسة الحالـــية مع كل الدراسات السابقة حول أهمية الموضوع الذي تتناوله، إلا أن أهمية الدراسة الحالية تكتسب خصوصية تميزها إذ ستتن ـــــاول أنماط ودوافع جريمة السرقة المرتكبة من قبل المرأة.

أهداف الدراسة: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول الهدف الرئيسي ال ـذي تسعى لتحقيقه،وهو كشف النقاب عن حجم، أنماط ، دوافع، الجريمة النسوية في المجتم ـع الجزائري .

تساؤلات الدراسة : ســـاهمت الدراسات السابقة في توجيه الطالبين لصياغة تس ـ اؤلات الدراسة الحالية .

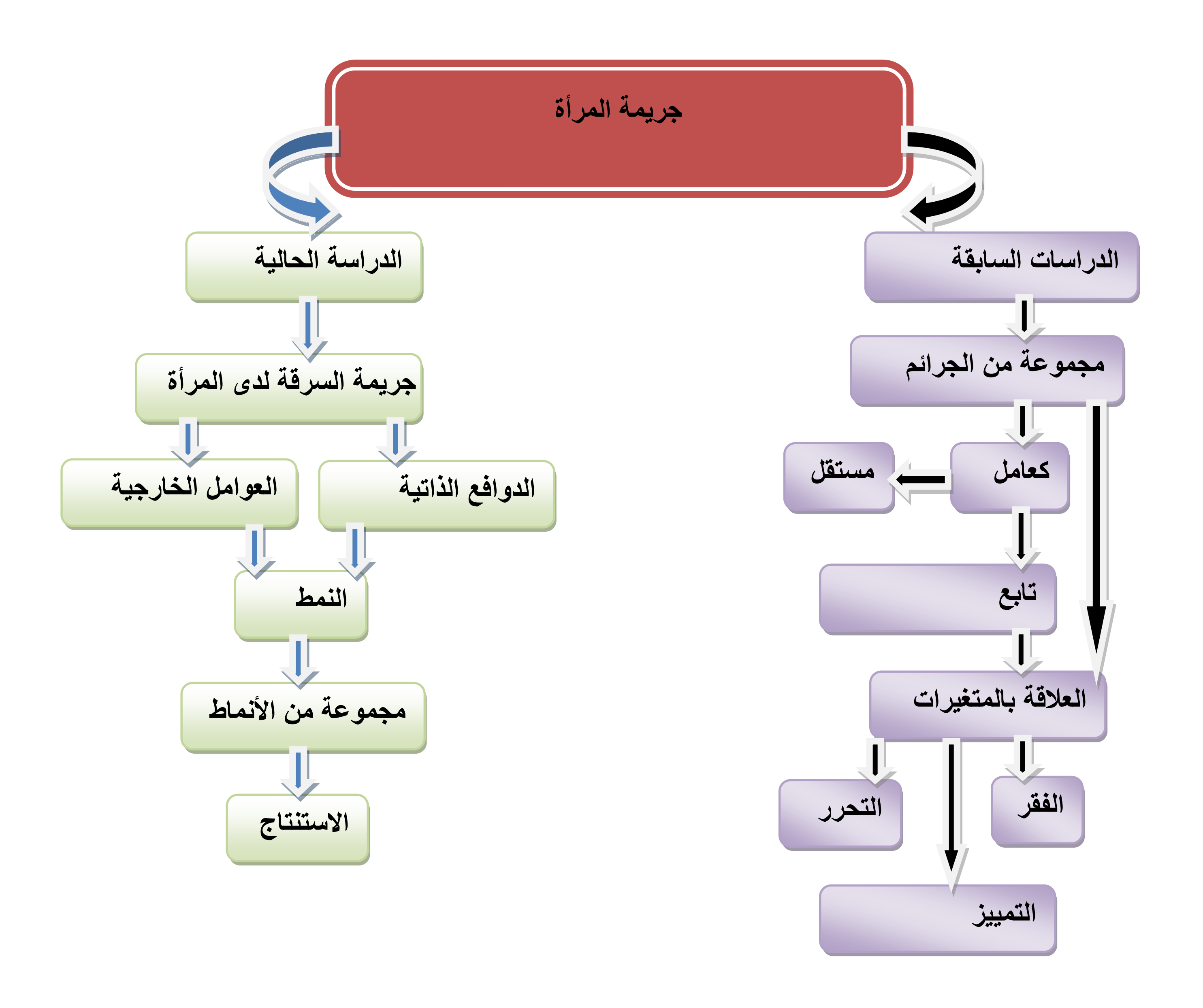
إجراءات الدراسة: كان لإطلاع الطالبين على الدراسات السابقة دورا علميا ومنهجيا في توجيههما لتحديد الجوانب النظرية للدراسة مثل المفاهيم والنظريات،ومعرفة المنهـــــج العلمي الملائم للدراسة الحالية ،كما ساهمت الدراسات السابقة في تكوين اتجاه عام لـــدى الطالبين يساعدهما في إجراء الدراسة بمنهجية وترابط الدراسة بمنهجية وترابط وتناســق.

منهج الدراسة : غلب على الدراسات السابقة المنهج الوصفــي و ذلك بدراســة نمـــط أو مجموعة من أنماط جرائم المرأة،حيث أن هنا المنهج يساعد على إعطاء صورة تحليلية حول هذه الظاهرة،و الدراسة الحالية تتفق من هذا الجانب مع هذه الدراسات في اعتمــادها على المنهج الوصفي لمعرفة حـــجم الظاهرة ،كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراســات السابقة في أسلوب تحليل المضمون الجرائد،السجـــــلات الرسميـــ ة ،السوابـــ ق القضائية بالمحاكم........،وذلك لإضفاء الوصف والتفسير الشامل للظاهرة .

عينة الدراسة :ساهمت الدراسات السابقة في زيادة قناعة الطالبين بأن المرأة تستحق من الجهد البحثي ما يليق بها لا سميا وأنها اللبنة الأساسية لبناء الأسرة،وبالتالي فإن العينة في الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة و التي جعلت منى المرأة محورا لاهتماماتها.

أدوات الدراسة : أتاحت فرصة إطلاع الطالبين على الدراسات السابقة زيادة الفهم و الاستيعاب لكيفية اختيار الأداة المناسبة و التي تخدم الدراسة الحالية .

نتائج الدراسة:سوف يكون لإطلاع الطالبين على الدراسات السابقـة فائدة كبيرة نـــعتمد عليها في تفسير ومناقشة نتائج الدراسة الحالية.



المخطط رقم (1) يوضح جريمة المرأة في الدراسات السابقة وموقعها من الدراسة الحالية

تاسعا: صـــعوبــات الــدراسة:

إن مــعالجــة أي بحث علــمي تجعل البــاحث يواجــه صعوبـــات ومـــشاكل وعــراقيــل مــختلفــة، ولــعل من أهــم الصعوبات التي واجهناها فـــي بــحثنا:

01 المـنقص الـكبير فـــي الــمراجع التي تعالــج مــوضــوع السرقة لدى الــنساء خــاصة المراجع على مستــوى الوطن.

02 إيـــجاد صعوبـــــات في الحصول على المعلومــــات والإحصائيات المتعلقـــة بهذا النوع مــن الجرائـــــم.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

التفكير هو العملية الحية التي لا تتوقف أبدا، والتي تحفزنا دائما على الإنتاج ولا بد لهذه العملية من طريقة تنظيمها وتجعلها في قالب علمي، وهو ما يسمى بالمنهج فقد قال تعالى: (لِكُلٍ مِنْكُمُ جَعَلْنَا شَرْعًا وَمِنْهَاجًا).

إذن فالمنهج لغة : مشتقة من فعل نهج ويعني الطريق الواضح ، ونهج الطريق بمعنى أبانه وأوضحه ، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانه [1].

أو كما عرف اصطلاحا: **" هو فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين لها، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها "** [2].

فالمنهج إذن هو عملية فكرية منظمة تؤدي بنا للإبداع ، ومهما كان موضوع البحث ، فإن قيمة النتائج تتوقف على المنهج المستخدم .

والسؤال الذي يطرح نفسه:

ماهو المنهج الملائم لدراسة جريمة المرأة ؟

أولا: المناهج المستخدمة في الدراسة :

1-المنهج الوصفي التحليلي :

يهم البحث الوصفي التحليلي في تصوير ما هو كائن، أي الوضع الراهن أو الحادثة، فهو يصف خصائصها ومركباتها ويصف العوامل التي تؤثر عليها ، والظروف التي تحيط بها ، ويحدد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التي تؤثر على تلك الظاهرة .[3]

فهو " لا يقصر على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها فقط ، بل لابد من تطبيق هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر .[1]

---

(1)ابن المنظور : المرجع السابق ، ص 383.

(2) ماثيو جيدير ، ت ملكة أبيض : منهجية البحث - دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه ، د .س ، ص 72.

(3) كامل ، محمد المغربي .أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية .ط1 .عمان : دار الثقافة ، 2009،ص95.

وقد تم استخدامنا هذا المنهج لمعرفة أنماط جريمة السرقة والدوافع والعوامل التي أدت ببعض النساء إلى ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

2- دراسة حالة:

هي شكل من أشكال التحليل الوصفي ، الذي يستخدم في الدراسات المسحية ويكثر استخدامها في وصف وضع معين أو فرد أو مجتمع أو عادة أو تقليد اجتماعي ،...الخ ، ويترتب على ذلك جمع الكثير من الحقائق والبيانات المتعلقة بموضوع البحث من حيث تاريخ حياته أو مراحل تطوره خلال فترة زمنية معينة.

وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن الفرد أو الجماعة (موضوع البحث)، يكون مع بيئته التي يتفاعل معها وحدة متكاملة، وبالتالي فإن العوامل المتداخلة في أي موقف تأخذ معناها وأهميتها من الموقف نفسه . [(2)]

كما يلجأ الباحثون في علم الإجرام إلى استخدام منهج دراسة حالة وهذا التعرف على مختلف الظواهر والعوامل التي تحيط بالفرد الذي يرتكب السلوك الإجرامي مهما كانت طبيعته ، وتعني دراسة حالة وصف العملية التي تتابع الأحداث ، والتي تؤدي إلى وقوع السلوك ودراسة المواقف التي يحدث فيها السلوك. [(3)]

ولتحقيق غاية البحث طبقنا هذا المنهج على ثمانية حالات من أجل معرفة مختلف أنماط جرائم السرقة وأهم العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكاب المرأة لهذا النوع من الجرائم.

المقابلة :

تعد المقابلة استبيانا شفويا يقوم من خلاله الباحث بجمع معلومات وبيانات شفوية من المفحوص ، والفرق بين المقابلة والاستبيان يتمثل في أن المفحوص هو الذوي يكتب الإجابة عن أسئلة الاستبيان ، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة . [(4)]

---

(1) ذوقان ، عبيدات وكايد عبد الحق وعبد الرحمن عدس . البحث العلمي: كمفهوم وأدواته وأساليبه. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع، 1997، ص 177.

(2) كامل ، محمد المغربي .مرجع سابق ، ص 103.

(3) جمال ، معتوق .**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي ،أهم النظريات المفسرة للجريمة و الانحراف** ط1. الجزائر :دار بن مرابط للنشر والطباعة 2008.

(4) ذوقان ، عبيدات وكايد عبد الحق وعبد الرحمان عدس .مرجع سابق ، ص 114.

وقد اعتمدنا في دراستنا على هذه التقنية ، حيث وجهنا المبحوثات مجموعة من الأسئلة قمنا بترتيبها وفق محاورالبحث عن أهم الأسباب والعوامل التي تدفع ببعض النساء إلى ارتكاب جريمة السرقة ، حيث احتوت هذه المحاور على :

-المحور الأول:معلومات شخصية حول المبحوثات يدونها الباحث- نوع جريمة السرقة المرتكبة ، بعض الصفات الشكلية.

- المحور الثاني: أسئلة متعلقة ببيانات عامة حول المبحوثة (كالسن، المستوى التعليمي، الأصل الجغرافي...الخ).
- المحور الثالث خاص بالمبحوثة من حيث جريمة -*السرقة، الشريك، طبيعة الضحية *-
- المحورا لرابع خاص بدوافع هذه الاعتداءات.

ب. منهج تحليل مضمون

وباعتبار أن المشكلة الرئيسية التي تطرقت إليها الدراسة الحالية هو منهج تحليل المضمون للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وفي هذا الصدد يعرف كريندروف في كتابه " تحليل المضمون " : " أن هذا المنهج يعتبر أحد الأساليب المبحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة بحثها أو تحليلها " [(1)] .

وعرفه بيرلسون بأنه ك " أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر لموضوعات الاتصال، وقد تكون موضوعات الاتصال نتاجات الأشخاص في الصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون، أو الكتب الدراسية وغير الدراسية. [(2)]

ويتطلب منهج تحليل المضمون عند استخدامه ما يأتي [(3)] :

1 -التحديد الدقيق للمعطيات الضرورية للدراسة.

2 -اعتماد وحدة التحليل .

3 -تحديد وحدة للتعداد والمتمثلة في استخدام التكرارات

---

(1) أمال عبد الحميد وآخرون : **المرجع السابق** ، ص 324.

(2) صالح حسن الدهري و وهيب مجد الكبسي : **علم النفس العام** ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 1999 ، ص 35 .

(3) صالح حسن الداهري و وهيب مجد الكبسي : **المرجع السابق** ، ص 35

4 ـتحديد خطوات التحليل التي تتضمن قراءة المادة المحللة ثم تقسيمها إلى أنواع ، ثم تحديد الفكرة وتفريغها في استمارة خاصة في التحليل .

5 ـقياس ثبات التحليل

وعليه فمنهج تحليل المضمون يتيح الخروج بنتائج معينة من الخبر الصحفي المنشور حول جرائم المرأة ، وخصائصها الاجتماعية ، ومناطق وقوع هذه الجرائم .

ولقد تم اختيار هذا المنهج بناءا على الاعتبارات التالية :

- أنه الأكثر ملائمة لمثل هذه الدراسة المسيحية للجرائد .
- يمكن إعادة الدراسة والحصول على نفس النتائج . وذلك ما اتبعته الطالبة من تحديد وضبط لمتغيرات الدراسة بصورة موضوعية وذلك للتقليل من فرصة تحيز الطالبة والحد من فرص الحكم الذاتي ، فتوخيا للموضوعية ، ومراعاة للزمن المتاح ، فقد تم التركيز على نمطين من الجرائم المرتكبة من قبل المرأة ، إضافة إلى المجموع العام للجرائم وهي : جرائم القتل ، والجرائم الأخلاقية .
- إن هذا المنهج لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة ، وإنما يعمد إلى ترجمة المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية ، والذهاب في تحليلها وكشف العلاقات بين أبعاد الظاهرة المختلفة من أجل تفسيرها ، والوصول إلى نتائج تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

أ ـ مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من النساء الجزائريات المرتكبات للجريمة والتي تم نشرها في الجريدة الوطنية " للنهار ".

وقد حصرت الدراسة جرائم المرأة المنشورة إما على شكل خبر أو مقال أو تحقيق .

وتم حصر المادة الصحفية المتعلقة بجرائم النساء لمدة 6أشهرمن عام 2015 من جوان 2015 إلى غاية ديسمبر 2015 والتي بلغ عددها 167 عدد.

وقد وقع الاختيار على جريدة النهار وفقا للاعتبارات التالية :

- انتشار ها الواسع في الوطن .
- تخصيصها وبشكل مكثف ويومي لأخبار الجريمة المستقاة من المحاكم وأجهزة الأمن .

ب – عينة الدراسة :

سوف يعتمد على عينة من الأعداد التي تم نشر خبر الجريمة ضمنها والتي قدرت بعد مسح شامل لأعداد السداسي الثاني من سنة2015 والتي بلغ عددها 167 عدد (العينة الأولية) ، وقد تم تحديد العينة وحصرها والتي بلغت 145 عدد (العينة النهائية) والتي تناولت جرائم المرأة ، أخذت منها عينة لجريمة السرقة وعددها 38عدد (العينة النموذجية).

ثالثا: مصادر وطرق جمع البيانات :

أ - مصادر جمع المادة :

لقد جمعت الدراسة بين استخدام البيانات الكمية والكيفية :

- الكمية : تم جمع الإحصاءات الواردة في الجرائد الوطنية ، والمستقاة من المصادر الرسمية كمصالح الأمن ، الدرك الوطني ، والمحاكم .
- الكيفية : تم الحصول عليها من أخبار الجريمة الواردة في جريدة النهار.

ب – طرق جمع البيانات :

استعانت الدراسة بالمسح الوصفي كطريقة لجمع البيانات وذلك كما يلي:

- إجراء مسح شامل لجريدة النهار من أجل أخذ صورة دقيقة عن أنماط للجريمة النسوية ، لذا فقد أجرت الدراسة مسحا لحصر عدد المجرمات المنشورة أخبارهن في جريدة خلال السداسي الثاني 2015.
- إجراء مسح للجرائد الوطنية (الشروق ، الخبر ، الشعب ، الحوار ، المساء) للحصول على الإحصائيات الرسمية الخاصة بالجريمة والمأخوذة من المصادر الرسمية .

ج- أساليب المعالجة الإحصائية :

بمجرد الانتهاء من جمع البيانات من الجريدة والقيام بتفريغها وترميزها ، تم إدخالها إلى البرنامج الإحصائي (EXEL) الذي يسمح بتجميع البيانات الكيفية ومعالجتها ، وذلك بتصنيفها (أنماط الجريمة ، الولايات ، أماكن الجريمة ، الوسائل المستخدمة ...) ، ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية (التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية ...) وذلك خصائص لوصف الظاهرة موضوع الدراسة ، وكذلك تحويل البيانات إلى رسومات توضيحية ، باعتبارها أداة مفيدة لتسهيل قراءة وفهم المعطيات .

رابعا: متغيرات الدراسة :

تم تصميم دليل تحليل المضمون الذي تضمن العديد من المتغيرات الرئيسية والفرعية التي دارت حول جرائم المرأة والمتواجدة في متن الأخبار المنشورة ، وقد عوض دليل تحليل المضمون على بعض الأساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع والإعلام .

وعليه فالمتغيرات التي يتناولها الدراسة بالتحليل والمناقشة:

- ✓ **حجم جرائم المرأة ومناطق حدوثها .**
- ✓ **متغير العمر للمرأة المجرمة .**
- ✓ **الحالة الزوجية للمرأة المجرمة (عازبة / متزوجة / مطلقة / أرملة) .**
- ✓ **الحالة السوسيومهنية .**
- ✓ **جريمة السرقة عند المرأة .**
- ✓ **الوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة .**
- ✓ **الأماكن التي ارتكبت فيها المرأة الجريمة .**
- ✓ **الدوافع التي أدت بالمرأة إلى ارتكاب جريمة السرقة .**
- ✓ **المكان والوسيلة المستخدمة في جريمة السرقة .**
- ✓ **شركاء المرأة السارقة وصلتهم بها.**

الفصل الثاني

النظريات المفسرة لجريمة المرأة

تمهيد

أولا: النظرية البيولوجية

ثانيا: النظرية النفسية

ثالثا: النظرية الاجتماعية

رابعا: النظرية التكاملية

الفصل الثاني

النظريات المفسرة لجريمة المرأة

تمهيد:

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الملازمة للوجود الإنساني منذ أن خلق الله الإنسان، وقد أشار القرآن الكريم إلى أول جريمة في الوجود وهي قتل قابيل لأخيه هابيل، وتطورت الجريمة عبر الأزمنة والعصور، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن والتساؤل الذي يفرض نفسه هو ما الذي يدفع الإنسان أن يكون مجرمًا؟ هذا التساؤل الذي حاول العديد من العلماء والباحثين الوقوف عليه مما أثار العديد من المقاربات النظرية، كل منها ينظر إلى الجريمة من زاوية تختلف عن الآخر. فتباينت واختلفت التفسيرات، فهناك من ركز على الفرد (المجرم) فيما يتصل ببنية جسمه ومكونات شخصيته كعامل أساسي في حدوث الجريمة، وفي حيث فسّرتها نظريات أخرى بالرجوع إلى العوامل الخارجية؛ الاجتماعية منها والاقتصادية كسبب لحدوث الجريمة.

ونحاول في هذا الفصل الإلمام بالنظريات المفسرة للجريمة عمومًا، والتي تطرقت لتفسير الظاهرة موضوع الدراسة خصوصًا (الجريمة النسوية).

المبحث الأول: النظرية البيولوجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن الجريمة ترجع إلى وجود خلل عضوي في تكوين المجرم، وأنه مطبوع على الإجرام وليس للبيئة أي أثر في إجرامه.

أولا: سيزار لمبروزو (الإنسان الجانح):

ويعد الطبيب الإيطالي سيزار لمبروزو (S.Lombroso) أحد أبرز رواد هذه النظرية إذ أعدت أعماله بمثابة البداية العلمية الأولى لدراسة الجريمة، عندما اتجه إلى الفرد في تحليله للظاهرة واضعًا تنميطًا بيولوجيًا (أساسي) ونفسيًا (تبعي) واعتبره أساسًا لتمييز المجرم من غير المجرم.[1]

فالجريمة من وجهة النظر هذه حتمية بيولوجية، فالمجرم شخص مريض يعاني من مرض السلوك الإجرامي الموروث وهو ما يطلق عليه: المجرم بالفطرة أو المجرم المطبوع، أي أن المجرم يولد مزوّدًا باستعداد طبيعي يدفعه لاقتراف الجريمة .[2]

وقد توصل لمبروزو لهذه النتيجة بقيامه بدراسة المجرم دراسة علمية منظمة معتمدًا على المنهج الوضعي، وذلك بهدف الكشف عن العلاقة بين الصفات العضوية وارتكاب الجرائم.

1-: نظرية لومبروزو

وقد فسّر لمبروزو في كتابه (الإنسان الجانح) المنشور عام 1913 أسباب السلوك الإجرامي، وقد حصر السبب الأساسي المباشر فيما أسماه الاندفاع الخلقي الذي يولد المجرمون وهو متأصل في تكوينهم، ولذلك فهم يستعصون على التغير عما هما عليه مهما كانت الظروف البيئية التي تحيط بهم.[3]

---

(1) أكرم عبد الرزاق المشهداني: **المرجع السابق**، ص 131

(2)نوار الطيب: جرائم القتل في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1996-1997، ص 38.

(3) سامية حسن الساعاتي: المرجع السابق، ص 91

ومن هنا فلمبروزو يغلب عامل الوراثة على ما عداها من العوامل، والمجرم عنده عبارة عن صورة الإنسان البدائي، وإذا لم تكن هيئته على هذه الحال فإنه "يرتد" –عند ارتكابه الجريمة- إلى الحالة البدائية الأولى وهو ما أسماه "الارتداد إلى الحالة البدائية للإنسانية" التي تعتبر عصب نظريته[1].

وهكذا يمثل المجرم –حسب لمبروزو- انتكاسة ورجعة إلى المرحلة الوحشية التي يرى أن العوامل المؤدية إليها قد تظهر في المجرم المطبوع دون سبب ظاهر أو تكون نتيجة ضغط بعض الظروف الخاصة كالالتهابات الحادة، والجنون الكحولي، وتهشم الجمجمة، والمناخ، والاستثارة الجنسية[2].

ويرى لمبروزو أن مرادف الجانح بين الرجال هي البغي بين النساء، وقد أظهرت دراسته بالتعاون مع فيريرو (1893) حول (المرأة المجرمة البغي والمرأة المجرمة العادية)، حيث ذهب في تصنيف المجرمة والبغي مثلما صنف الرجل المجرم وذلك إلى أن المرأة المجرمة والبغي إمّا: مجرمة بالفطرة (مطبوعة)، أو بالصدفة أو بالعاطفة، أو جانحة، أو صرعية (مصابة بصرع وراثي أدى بها إلى ارتكاب الجريمة)، وهذه المتغيرات هي أكثر عندها من المرأة المرجمة العادية[3].

وقد أجرى دراسته على 26 جمجمة و5 هياكل عظمية لبغايا ومجرمات وذلك بدراسة مظهرهما، وبالاستعانة بصورهن الفوتوغرافية ومهنتهن استنادًا للبيانات الإكلينيكية وإحصاءات الطب الشرعي، وباستخدام هذه المادة توصل إلى النتائج التالية:

* لاحظ أن البغايا لديهن عدد كبير من التشوهات أكثر مما لدى المجرمات العاديات.

* التشوهات التشريحية والبيولوجية للمرأة المجرمة والبغي تبدو تقريبا طبيعية بمقارنتها بالتشوهات لدى الرجال المجرمين التي تبدو غير سوية[4].

---

(1) جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود: المرجع السابق، ص 139.
(2) عدنان الدوري: المرجع السابق، ص 164-166.
(3)Marie. André (1979) : la femme et le crime, ed. de l’aurore, montréal, P : 33.
(4)Ibid, P33.

وطبقا لما يقوله لمبروزو وفيريرو: <<رأينا أن النساء يمتزن بالعديد من المميزات الأطفال بأن إحساسه الأخلاقي ناقص، حقودات، وغيورات، ويملن للانتقام بصورة وحشية، ويظهرن عكس الحالات التي تميز المرأة العادية من الاحتشام والأمومة والحاجة إلى العاطفة، والفتور الجنسي وعندما تضعف لديها غريزة الأمومة فإن أنوثتها وعواطفها وميولاتها الجنسية القوية تؤدي بها ارتكاب الأفعال المؤذية...>>[1].

ولقد أكد العالمان الإيطاليان أن غريزة الأمومة تؤجل الغريزة الجنسية لفترة مؤقتة عند المرأة العادية الأم وفي حالة ضعفها فإنها تتبادل الدور مع الغريزة الجنسية مما يؤدي بالمرأة المجرمة إلى السلوك الشرير، وبالرغم من أن المرأة ليست مرجمة بدرجة كبيرة، إلا أن نوازعها الشريرة أكبر بكثير وأكبر تنوعًا من تلك الخاصة بالرجال[2] .

باختصار لقد حدد لمبروزو وفيريرو أنّ النساء ينقسمن إلى أقسام "صالحات" و"سيئات" و"سويات" و"غير سويات"، فنجد أن المرأة المجرمة أو البغي (غير سويات) يختلفن عن النّساء العاديات (الصالحات) اللّواتي هن: "بنت محترمة، أخت ودودة، زوجة مخلصة، أم مهتمة، وجارة خدومة" [3]، في حين اعتبر المرأة المجرمة البغي في حالة نكوص، فالدعارة حالة طبيعية لارتدادها، وأن أي سيدة محترمة تكون غير سويّة وتكون أكثر تشبُّهًا بالرجال[4].

كما لاحظ أن النشاط الإجرامي للمرأة يحدث بصفة عامة في فترة الطمث، فقد لاحظ تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى البغايا فارجع ذلك إلى أن فترة الحيض مقترنة بسرعة الانفعال والتوتر عند المرأة[5].

---

(1) Ellen. A & Claudia Currie (1987) : «Too few to cont : canadian women in with the law », Vancover : press gang publishers, p 29.

(2) فرانسيس هيندسون، ت ريهام حسين إبراهيم: المرأة والجريمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، ص 111.

(3) Frédéric Chauvaud et G.Halanain (2009) : impossibles victimes, impossibles couâbles, presse universitaire de renne, p 9-10.

(4) فرانسيس هيدسون: المرجع السابق، ص 111.

(5) مجد الهاشمي: **موسوعة جرائم النساء**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 5.

في حين يعزو لمبروزو الغياب النسبي "لجرائم الدم" عند المرأة إلى تكوينها الفسيولوجي وغريزة الأمومة[1].

كما أضاف لمبروزو تفسيرات كثيرة لانخفاض عدد الإناث المجرمات من عدد الذكور المجرمين، ولانخفاض عدد التشوهات لدى الإناث المجرمات عما هي عليه لدى الذكور على الوجه التالي:

التكوين البيولوجي للإناث الذي يجعلها هدفا للذكر ولذلك فإنها تتخذ موقف الترقب والانتظار بعكس الذكر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها.

الدور الجالس للأنثى وهو يرتبط بتكوينها البيولوجي الذي يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيه اهتمامها إلى أولادها.

عامل الاختيار حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج.

النشاط الأقل لقشرة الدماغ بالمقارنة بنشاط قشرة الرجل مع ما هو معروف من أن إصابة هذه القشرة بتلف يؤدي إلى التهابها الذي يترتب عليه ظهور أعراض واضطرابات وهستيريا كما يؤدي إلى مشاكل جنسية وارتكاب الجرائم.

التطور الفسيولوجي للمرأة يؤثر بلا شك في جرائمها، فالبلوغ والطمث، والحمل وانقطاع في سن اليأس تؤثر في إجرامها[2].

وأخيرًا ذهب لمبروزو إلى أنه يجب توفير العلاج للمرأة المجرمة، وتذكيرها بطريق الفضيلة وبحنان الأمومة[3].

ثانيا: جاروفالو (Rafael Garofalo) (علم الإجرام 1885):

يعتبر الفقيه الإيطالي "جاروفالو" من أبرز أنصار لمبروزو" في نظريته البيولوجية، وهو يمثل الجانب الفقهي القانوني للمدرسة الوضعية، ويؤيد لمبروزو في نموذجية مجرمة

---

(1) Marie. A : **op cit**, p 33.

(2) مجد الهاشمي: **المرجع نفسه**، ص 53-54

(3) Marie. Andrée : **op cit** ; P33

المطبوع وصفاته الانحطاطية، إلا أنه يؤكد على أن مثل هذه الانحطاطية ليست عضوية، وإنما هي انحطاطية نفسية عقلية[1].

وقد بين ذلك في كتابه (علم الإجرام) الذي أصدره عام 1885، وأكد فيه على عوامل الجريمة وذكر أنها نفسية وعضوية[2].

وقد اعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية شاذة لأناس شاذين خِلقَة يقومون بتنشئة اجتماعية شاذة تؤدي إلى تكوين نفوس شاذة تفتقر إلى الورع، فلا ترتدع عن سفك الدماء، أو تنقصها الأمانة فترتكب جرائم متعلقة بالمال، وذلك أكد جاروفالو على ضرورة الاهتمام بالمجرم ببحث حالته علميا ليساعد على علاجه بدلاً من إنزال العقاب التقليدي به. وفيما يتعلق بالعقاب ذاته، رأي أن يكون هدفه ردع المجرم نفسه بما سماه المنع الخاص[3].

وفيما يخص المرأة المجرمة فإننا نجد أن جاروفالو تكلم عنها في أربعة أسطر في كتابه "علم الإجرام" وذلك في الفصل المعنون بالقمع، حيث يقول: <<لا ينبغي أن نتقيد بمدة العقوبات التقليدية، بل يجب التركيز على عوامل أخرى كالعمر والجنس التي غالبًا ما تكون الرئيسية (...)، بالنسبة للمرأة، كالزواج، ولادة الأطفال فيمكن أن تكون ضمانا كافيا لها (غاروفالو: 1905، ص 448)>>[4] حيث يبين غاروفالو أن هذه المتغيرات يمكن أن تخفف الحكم على المرأة.

ثالثا: أنريكو فيريرو (Enrico Ferriro) دراسة "المرأة المجرمة والبغي":

يعد فيريرو ثالث العلماء البارزين في المدرسة البيولوجية، درس القانون وتخصص في القانون الجنائي وعلم الإجرام، وله مؤلفات عديدة في علم الجريمة، وعلم العقاب.

ويعتبر فيريرو من تلاميذ لمبروزو، ومؤيديه في تصنيفه التقليدي للمجرمين ويؤيده في نظريته عن المجرم المطبوع [5]، لكنه أبرز دور البيئة الاجتماعية في إنتاج الجريمة عندما أرجعها إلى ثلاثة أنواع (طبيعي جغرافي، شخصي عضوي، وأخيرا عامل

---

(1)عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 128.

(2) www.alnabaa.com

(3) سامية حسن الساعاتي: **المرجع السابق**، ص 95.

(4) Marie. Andrée : **op cit** ; P 325

(5) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 128

اجتماعي)، وأكد أن الجريمة وليد تجاوب بين عوامل شخصية داخلية وعوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية وعوامل روحية في العلاقات الاجتماعية[1].

في حين أكد أن كل من العلماء الثلاثة (لمبروزو، جاروفا لو، فيريرو) على أهمية دراسة الإنسان الذي يرتكب الجريمة أولا وكذلك الوسط الذي يرتكبها فيه، ثم بعد ذلك فقط يدرس جرمه من الناحية القضائية، نجد أن فيري انفرد بعد تحوله إلى الاشتراكية بأن جعل للعوامل الاقتصادية دورًا حاسمًا في خلق الجريمة بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة عن طريق الوراثة[2].

أما عن إسهامات فيري عن المرأة المجرمة فنجد أنه لم يتكلم عنها في مؤلفه "علم الاجتماع الجنائي" الذي خصص فيه فصلاً عن الإحصاءات الجنائية للمجرمين في حين أهمل المرأة المجرمة وذلك لأنه كان مهتمًا بدراسة تزايد معدلات الجريمة في أوروبا[3].

في حين أنه وكما أشرنا سابقًا قام بالتعاون مع لمبروزو في دراسة "المرأة المجرمة والبغي" وبهذا تعتبر هذه المساهمة الوحيد لفيري في الجريمة النسوية.

وعلى هامش لمبروزو وزملائه نجد أن هناك من نادى بأن الجريمة لا تسر إلى تفسيرا بيولوجيا في الأساس، ومن هؤلاء "دجدال Dugdale" و"ايستابروك Eastabroom 1915" و"توماس Thomas 1923" و"ارنست هوتن Earnest Hooton 1939"ن ولكل من هؤلاء العلماء إسهاماتهم في تفسير الجريمة بصفة عامة وتفسير جريمة المرأة بصفة خاصة، وسنلقي الضوء على كل من هؤلاء وذلك بالتركيز على تفسيراتهم لجريمة المرأة.

رابعا: دجدال، استابروك، وجودارد، وبولمان(دراسة العوائم المجرمة):

وتهدف هذه الدراسات إلى متابعة مظاهر الدونية البيولوجية أو الانحطاط العقلي الذي يقود إلى الجريمة في شجرة العائلة للشخص المجرم، بغية إثبات مدى انتقال آثار مثل هذه الدونية إلى الأولاد والأحفاد خلال أجيال متعاقبة[4].

---

(1) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 132.
(2) سامية حسن الساعاتي: **المرجع السابق**، ص 96
(3) Marie. Andrée : **op cit** ; P 35
(4) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 108

حيث قام كل من "دجدال وإيستابروك" بدراسة لعائلة تدعى "الجوكس" التي تنحدر من "امرأة تحترف السرقة" فجاء من نسل هذه العائلة سنة 1915 ما يقدر بـ 2094 شخص، وقد استطاع "دجدال" تعقب حياة 709 شخص، في حين قام الأستاذ "إيستابروك" بتكملة الدراسة لغاية 1915، وأسفرت نتائج الدراسة على هذه الأسرة أنها قدمت لنيويورك عددًا كبيرًا من المجرمين والمرضى العقليين والبغايا.

في حين قام الأستاذ "جودارد" بدراسة على عائلة الكاليكاك بفرض أن السلوك الإجرامي ينتقل بالوراثة، وقد تناولت الدراسة جانبين أحدهما يتعلق بذرية منحدرة من امرأة متخلفة العقل، والجانب الثاني يتعلق بالذرية المنحدرة من امرأة سوية، فكانت النتائج التي توصل لها "جودارد" أن العائلة المنحدرة من المرأة المتخلفة أنجبت 33 بغي و 24 مدمن كحول و3مجرمين، و8 أشخاص يديرون بيوتا للدعارة غلى غيرهم من المرضى العقليين.

أما فيما يخص العائلة المنحدرة من المرأة السوية فقد وجد أن أفراد هذه العائلة كلهم أسوياء.

أما الدراسة التي أجراها "بولمان" لعائلة الزيروس" وهي عائلة منحدرة من امرأة مدمنة للكحول، وقد تعقب بولمان حياة أفرادها الذين جاوزوا 800 شخص فتوصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها "دجدال" و"ايستابروك"، وهي أن هذه الأسرة احتوت على 181 بغي و76 مجرمًا، و7قتلة إلى غيرهم من المنحرفين والمتسولين(1).

على الرّغم من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات إلا أنها تعرّضت إلى انتقادات كثيرة، ومن بينها أنها لم تقدم تفسيرًا علميًا لكيفية انتقال بعض هذه الصفات الانحطاطية عبر الأجيال، كما بينت أن انتقال الصفات الإجرامية يرجع للمرأة بصفة أساسية.

---

(1) أنظر على التوالي: (عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص159-160
عبود السراج: **المرجع السابق**، ص 234).

خامسا: توماس (W.I.Thomas 1923) (دراساته عن الفتاة غير المتكيفة، المرأة المنحرفة، وإجرام المرأة):

لقد كان توماس رائدا في استخدام مادة دراسة القضايا في البحث الاجتماعي، ولديه أفكار كثيرة خاصة بالمرأة تظهر في أعماله "الفتاة غير المتكيفة" و"المرأة المنحرفة" و"إجرام المرأة" و"الجنس والمجتمع" 1907 هذا الكتاب الأخير الذي كان فيه بوضوح بلمبروزو وفيري، فلقد افترض مثلهما انقسام طبيعي لذكر- أنثى يتناظر مه حالات إيجابية وسلبية[1].

وفي كتابه (الجنس والمجتمع) 1907 يقول توماس: <<لفك طلاسم وتفسير السلوكات الجانحة، يجب الأخذ في الحسبان تأثير البيئة الاجتماعية، التي تتفاعل مع مختلف حاجات الإنسان: كالحاجة إلى الأمان، ولأن يكون معترفًا به، وإلى التفاعل الاجتماعي، والحاجة إلى تجارب جديدة..>>

ويرى توماس أنه يجب الربط بين هذه الحاجات والسلوك الإجرامي، ويؤكد الحاجة إلى تجارب جديدة، فهذه الحاجة مع الحاجة إلى المعرفة الاجتماعية –حسب توماس- هي أكثر تفشيًا بين الرّجال، في حين نجد المرأة بحاجة أكثر إلى الأمان، والتفاعل الاجتماعي[2].

ذلك في اعتقاده أن المرأة معروفة بأدوارها العائلية والجنسية التي تؤهلها لأن تكون أم وكذلك يرى أن لامرأة عاطفية وغير عقلانية، وتسيطر عليها الضرورات البيولوجية، ويعتقد أن المرأة من جنس أدنى من الرجل، وربط جنوح المرأة بشكل كبير بالجنوح الجنسي[3].

إذ يرى توماس أن "التجربة المفضلة للانحراف النسوي ليست فقط الجريمة البسيطة ولكن الدعارة أيضًا من التجارب المفضلة لديهم، وفي رأيه أن الدعارة هي وسلة تعبر بها المرأة عن "حبها للغير " (Altruisme) و"الحاجة لاستكشاف المجتمع"

---

(1) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 112.

(2) Xavier Malisoux (2009) : **La violence : en jeux de fille, Service Etudes du secrétariat National des FRS**, ed. Dominique Plasman, Bruxelles, P 04

(3) H. Gertie Pretories : **op cit**, P14.

(Besoin de reconnaissance sociale) وبالتالي يختصر توماس أن الميزة الأنثوية المفضلة عند المرأة هي البغاء، ومخالفة المعايير الجنسية.

ويؤكد أن تداول معايير الوظيفة الجنسية تختلف بين الأفراد، فالبغاء يُحسب على المرأة في حين لا يُحسب على الرجل المستهلك[1] .

إن توماس يعتبر انحراف المرأة وإجرامها عمل فردي، ولم يظهر في دراسته أي نفور، بل نجد بعض العاطف معها، عكس لمبروزو وفيري فنجده على احترام رغبة البغي لحاجتها في حب الغير.

ويرى توماس أن المرأة تميل للانحراف لكثرة معاناتها وإدراكها لحرمتها خلال فترة من التغير الاجتماعي[2].

ومن الذين يعتقدون أن السلوك الإجرامي ناشئ عن عوامل وراثية، ما ذهب إليه "Tiger" في كتابه (البشر في جماعات) من أن الصراعات التي توجد بين الأفراد سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا لا تلبث إن استمرت وقتًا طويلاً أن تستقر في الموروثات أي الجينات ليستمر تأثيرها على المجمع آلاف السنين[3].

تعقيب: النظرية البيولوجية:

لقد واجهت النظرية البيولوجية وأنصارها عدة انتقادات من بينها:

وقوعها في خطأ التعميم، وقصور الجانب الإحصائي، كما رأى البعض أن لمبروزو يجهل قوانين الوراثة، وقد بال في إظهار العيوب الجسدية كعامل وحيد في الجريمة.

كما أن دراسة لمبروزو وفيريرو للمرأة المجرمة والبغي، على الرغم من أنها فتحت المجال أمام الإجرام النسوي، إلا أنها كانت خيالية أكثر منها علمية فلم تخضع إجراءاته التفصيلية لأي اختبارات ذات أهمية، وأن موضوعيته في تحليله لصور "النساء البغايا" تماثل موضوعية التحكيم في مسابقة للجمال، فالدراسة لم تخضع لأي نوع من البحث المنظم.

---

(1) H. Gertie Pretories : **Ibid**, P 05

(2) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 113.

(3) مجد الهاشمي: **المرجع نفسه**، ص 55.

كذلك لم يساعد لمبروزو وفيريرو على فهمنا علاقة المرأة والجريمة بصورة أساسية، مثلهم مثل أغلب المجموعة التي مرّت معنا، بل كل الذي فعلوه -هو وغيره- محاولة تبرير الوضع الراهن والمثير للمرأة والمعايير الأخلاقية المزدوجة في عصرهم.

ومن الذي أخذ على النظرية البيولوجية فكرة الحتمية حيث أن المجرم مدفوع لارتكاب الجريمة دفعًا بحكم تكوينه البيولوجي، كل هذه الانتقادات فتحت المجال أمام النظرية النفسية لتتولى تفسير المجرم لا من الناحية البيولوجية ولكن من الناحية النّفسية.

المبحث الثاني: النّظرية النّفسية

إذا كانت النظرية البيولوجية تعتبر أن العامل البيولوجي هو العامل الأساسي في تفسير الجريمة، بينما ترى أن العوامل النّفسية والاجتماعية ما هي إلا عوامل تابعة، فإن النظرية النفسية والتي تعتبر من أكثر النظريات تعقيدًا وذلك لدراستها النفس وما بها من غموض وتعقيد، هذه النظرية تعزو الجريمة إلى عامل نفسي كأساس وتغلب دور الغرائز والانفعالات في تفسير الجريمة.

وتعتبر النظرية النفسية مشتقة من النظرية البيولوجية لتفسير الجريمة وقد نشأت من تأثيراتها وهي ضرب من ضروب سوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع، بحيث لا يستطيع أن يعيش بصورة مرضية في الوسط الاجتماعي، الذي يتواجد في حدود قدراته واستعداداته.

ويؤكد أنصار هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية، والإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، وهذه العوامل هي التي يتعين البحث فيها عن السبب المباشرة للإرادة الإجرامية[1].

ولما كانت الجريمة صورة من صور النشاط النفسي، فإن هذا النشاط إما أن يكون عاديًا أو مرضيًا أو شاذًا، وبهذا التصنيف تناولت هذه النظرية الجريمة، فإما أن تكون مرض نفسي أو اضطراب عقلي، أو باعتبارها شذوذًا نفسيا كما ذهبت لذلك نظرية التحليل النفسي.

---

(1) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 135

وسنحاول أن نوضح آراء بعض النظريات، وبالتركيز على نظرية التحليل النفسي باعتبارها أوسع شهرة.

ذهب البعض إلى تفسير الجريمة باعتبارها نتيجة مرض عقلي كالذهان والأعصاب والفصام... وكل هذه الأمراض النفسية والعقلية يمكنها أن تقود صاحبها إلى الجريمة [1]، ويرى Dupré أن الجريمة ترجع إلى انجراف في الغرائز الأساسية عند الإنسان فحسب رأيه، محركات السلوك البشري تنقسم إلى ثلاث غرائز وهي: غريزة التكاثر غريزة المجتمع، وغريزة المحافظة على الجنس، وهذه الغرائز تكون معرضة للانحراف بالمبالغة في واحدة منها أو النقص الشاذ فيها، وهذه العوارض هي المسؤولة عن الجريمة[2].

أما الجريمة عند ألفريد أدلر فإنها مثل المرض النفسي تأتي نتيجة للصراع بين غريزة الذات أي النزعة للتفوق وبين الشعور الاجتماعي[3].

ويرى Degreef أن الجريمة ليست فقط مظهرًا من مظاهر الشخصية وإنما هي لحظة عنف وقطع في إطار إشكالية تبادلية ويمكن أن تكون هذه اللحظة خطيرة ومرضية، عندما يكون نسق الاتصالات ضاغطًا، ويشعر المجرم بأنه مرفوض ومنفي وغير معترف به[4].

يعني هنا أن الجريمة نتاج مواقف ذهنية سلبية لدى الشخص وذلك لشعوره أنه غير مقبول وبالتالي يدفعه هذا الشعور إلى إغلاق ذهنه عن الأشياء الجميلة والعيش في سراديب مظلمة من التفكير السلبي الذي يدفعه إلى لانتقام من الآخر الذي يقبله فيسلك السلوك المنحرف.

---

(1) عبود السراج: **المرجع السابق**، ص 252-256

(2) ابن الشيخ فريد زين الدين : **علم النفس الجنائي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 1995، ص 7-8.

(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 136

(4) عباس محمود مكي، **الخبير النفس-جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2007، ص 118.

أولا: نظرية التحليل النفسي لفرويد (Sigmund Freud):

تعتبر نظرية التحليل النفسي لفرويد من أشهر النظريات النفسية وأوسعها انتشارا وقد ركزت هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي على الجانب النفسي لدى الفرد وذلك لأن الصراع الذي يحدث بين مكونات الشخصية يؤدي إلى اختلافها، ذلك أن الشخصية من وجهة نظر فرويد هي حجر الزاوية في نظرية التحليل النفسي وتتكون الشخصية الإنسانية حسبه من جوانب ثلاثة:

الهوا (Id): وهي دوافع فطرية لا شعورية، ونزعات ورغبات مكبوتة وشهوات محظورة، فمبدأ اللذة التي ليس لها صلة بالعالم الواقعي، وهي لذلك دوافع قوية، تستلزم الإشباع دون تقيد بالقوانين العامة، ولا تخضع لقيود الزمان والمكان.

الأنا (Ego): هو الجانب الشعوري أو الواقعي أو الإرادي، وهو الذي يمثل مركز الإرادة، ووظيفته التوفيق بين مطلب الهو من جهة، وبين متطلبات الواقع الخارجي من جهة أخرى. فهذا الجانب متقيد بالقوانين، وخاضع لضوابط المجتمع لذلك يعمل على كبح جماح الهوا من التنفيس عن مكبوتاته.

الأنا الأعلى (Super, Ego): وهو الجانب اللاشعوري للشخصية، ويتكون من القيم والمعايير، والمعتقدات، والمبادئ الأخلاقية، فهو الضمير الذي ينمو مع نمو الفرد، ويقف للـ (هو) بالمرصاد حتى ل يتمكن من الانفلات، كما يعارض (الأنا) بينما يميل للانصياع للـ (هو)[1].

ويفسر فرويد أن الجريمة ترجع إلى اختلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في جوانبها الثلاث: الهوا، الأنا، الأنا الأعلى، من حيث بناء هذا الجهاز وقوته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى[2].

---

(1) أنظر كل من: (عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 213.
سامية حسن الساعاتي: **المرجع السابق**، ص 98-99
محمد شلال حبيب: **أصول علم الإجرام**، مطبعة جامعة بغداد، العراق، ط1، 1985، ص 93-98)

(2) غريب محمد سيد، سامية محمد جابر: **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 30.

معنى ذلك أن التفسير الفرويدي يرجع علة الجريمة إلى الشخصية أي إلى عوامل نفسية بحتة، فالشخصية بالمعنى الديناميكي هي محصلة للخبرات العديدة التي مر بها الفرد في حياته المبكرة، وخاصة في السنوات الخمس الأولى، ولذلك فالجريمة <<ليست إلا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينًا آخر>>[1]

ويقول فرويد في هذا الصدد: <<إن العامل البيولوجي هي المرحلة الطويلة التي يقضيها صغار النوع البشر في حالة عجز واعتماد على الغير، ففتة وجود الطفل داخل الرحم تبدو قصيرة إذا قورنت بمثلها عند معظم الحيوانات، وهو يرسل إلى العالم في حالة أقل إعدادا، وينتج عن ذلك أن تأثير العالم الواقعي عليه يكون أكثر شدة، كما يساعد ذلك على التمييز المبكر بين "الأنا "الأنا الأعلى " و"الهوا"، فهذا العامل البيولوجي إذن إنما يكون حالات الخطر الأولى... وحالات الخطر الأولى تشكل كثيرا من الحاجات، وكثيرا من الخوف، الخوف من الجوع، والحاجة للحماية من أخطر العالم الخارجي ومن الأخطار الغريزية الداخلية، والحاجة إلى الحب أيضًا، وقد يثير "الأنا الأعلى" حاجات جديدة جديدة، غير أن وظيفته الرئيسية تظل مع ذلك الحد من الإشباع>>[2].

أي أن الجريمة تحدث بسبب الميول التدميرية "للهو" مارة ببضع تعقيدات ثم متبلورة في عقدة الذنب، يقول فرويد في هذا المجال: <<هناك سبب يهم أشخاص جد محترمين أبلغوني بأنهم قاموا بأعمال غير مشروعة، سرقة، وغش، وحتى الحرائق>> وبالتحليل النفسي توصل فرويد إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا يعانون من شعور بذنب مرهق، وبالتالي يعد هذا التصريح عبارة عن اكتشاف أغلب المفاهيم بدعوته إل اعتبا الجريمة نتيجة للشعور بالذنب[3].

فيرى فرويد أن عقدة الذنب وغيرها من العقد النفسية تكمن وراء كثير من مظاهر السلوك الإجرامي، فهذه العقد سواء كانت حقيقية أو وهمية قد تدفع صاحبها إلى السلوك

---

(1) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص215

(2) كولن ولسون، ت.مالك الأيوبي: **سيكولوجية العنف- أصول الدافع الإجرامي البشري**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 10.

(3) ابن الشيخ فريد: **المرجع السابق**، ص 22

الإجرامي، وليس من الضروري أن يعبر الإنسان عن عقدة بصورة مباشرة، وإنما قد يعبر عنها بصورة رمزية، فشعور الفرد بالذنب قد يرتد إلى ذاته، ويرغب المستوى اللاشعوري في إيذاء ذاته عن طريق إنزال الأذى أو العقاب بالذات، ولذلك يرتكب جرما معينا ويتم القبض عليه، ويسجن فيجد راحة نفسية ي ذلك حين يحرم فقط لإشباع حاجة معينة دفينة في ذاته هي الرغبة اللاشعورية في تلقي العقاب[1].

ومما سبق نرى أن الجريمة حسب نظرية التحليل النفسي هي:

1- حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي أو أزمة داخلية (الشعور بالذنب)، أي أن الجريمة في هذه الحالة مسرح يمثل عليه المجرم صراعاته اللاشعورية المكبوتة ولا سبيل للتخفيف منها إل بالجريمة وبعبارة أخرى فإجرام الكبار امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة.

2- الجريمة ترجع إلى شذوذ في عملية التقمص التي هي المحرك الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية، وهذا الشذوذ في التقمص يؤدي إلى عملية تنشئة اجتماعية غير سوية وبالتالي تكون الشخصية معتلة وهذا ما يظهر في شخصية المجرم.

3- الجريمة لدى الشخصية المعتلة على الأقل امتداد مباشر لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة، كما يقول فرويد: <<إن الطفل بإمكانه أن يحطم العالم، إذا توفرت له القوة الكافية لذلك>>

4- المسؤول عن الجريمة في أغلب الأحيان هو قسوة الضمير، وتحكمه المفرط وليس ضعفه أو تخاذله كما يظن في العادة[2].

وأخيرا نرى أن نظرية التحليل النفسي ترمي إلى مرحلة الطفولة المبكرة من أهم وأخطر المراحل، فالخبرات التي يكتسبها الطفل في ظل الاضطرابات الأسرية والعلاقات غير السوية، تنعكس على حياته المستقبلية، أو تبقى رواسبها كامنة في سراديب النفس، وتصبح

---

(1) عبد الرحمن العيسوي: **المرجع السابق**، ص 285.

(2) مجدي أحمد محمد عبد الله: **السلوك الإجرامي وديناميانه**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س، ص 177.

دافعًا لا شعوريا يحرك الفرد نحو الانحراف للتخفيف من الضغوط المكبوتة في أعماق النفس.

المبحث الثالث: النظرية الاجتماعية

تؤكد كل من النظرية البيولوجية أو النفسية في تفسيرها للجريمة على الفرد (المجرم)، في حين نجد أن النظرية الاجتماعية على خافهما، تؤكد على أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في تفسير سلوك المجرم، وبذلك فالنظرية الاجتماعية تنتقل من جانب التأكيد على الفرد (المجرم) إلى مصدر الإجرام وهو البيئة الاجتماعية بما فيها الأوضاع الاجتماعية السائدة، والعلاقات الاجتماعية بين الإنسان والمجتمع، إذ أن الفرد (المجرم) "ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة، وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة... ولمعرفة سبب ارتكاب المجرم لهذا الفعل، لابد من دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية وتحليل السلوك الإجرامي الذي يتكون من خلال هذه العلاقة" [(1)] لذلك نجد أن هناك كثير من النظريات الاجتماعية التي تفسر الجريمة مؤكدة على بعض العوامل الاجتماعية.

ومن هذه النظريات سنتطرق إلى ما يلي:

* نظرية الأنومي (اللامعيارية).
* نظرية التفكك الاجتماعي.
* نظرية الاختلاط الفارقي.
* نظرية الوصم.
* نظرية الضبط الاجتماعي.
* النظرية الثقافية.
* النظرية الاقتصادية.
* النظرية النسائية.

---

(1)عبود السراج: **المرجع السابق**، ص 279-280.

أولا: نظرية الأنومي (دوركايم):

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات التي جاء بها دوركايم، والذي يرى بأن تفسير الجريمة كظاهرة اجتماعية أيضًا، ويرى بأن الجريمة موجودة في كل المجتمعات، غير أن الذي يختلف من عصر إلى عصر هو شكل ونمط الجريمة، فالأفعال التي تجرم ليست نفسها عبر الزمن، ولكن في كل كان وزمان يوجد أفراد يخالفون المعايير السائدة في المجتمع، وبالتالي يستخدم دهم أشكال من العقاب لردعهم عن هذه المخالفات... فالجريمة في نمو في كل مكان... ومن الواضح أنها مرتبطة بالظروف العامة للحياة الاجتماعية[1].

وبهذا نجد أن دوركايم يرى أن الجريمة شيء عادي في المجتمع، وأن المجرم عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية[2].

ويرى دوركايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تحدد بنوعين من الأسس، هي تضامن آلي: وتضامن عضوي:

فالتضامن الآلي: يحدث بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات، وعادات... وينتج عن هذا التضامن تعاون بين أعضاء المجتمع يفره "العقل الجمعي"، وهذا التضامن يكون موجود في المجتمعات البدائية والريفية البسيطة، ويكون قويًا ومتماسكًا.

أما التضامن العضوي: فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات وغيرهم، بحيث أن لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي، والمشاركة، ما يحدث تنوعا في الوظائف والعلاقات في المجتمع، فيقل التعاون والاتصال بين أفراده وعندا تقل سيطرة "الضمير الجمعي"، فيصبح التضامن عضويًا فقط، كما هو في المجتمعات المتطورة "المدينة"[3].

---

(1) E.Durkeim : **op cit**, p 45

(2) آمال عبد الحميد وآخرون: **الانحراف والضبط الاجتماعي**، دار المعرفة العربية، القاهرة، ط1، 2000، ص 226.

(3) محمد إبراهيم الربدي، **المرجع السابق**، ص 29.

وكلما زادت قوة الضمير الجمعي زادت صرامة ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف فيقل احتمال حدوث الجريمة، والعكس كلما قلت قوة الضمير الجمعي وعفت ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف، تزداد احتمالية انتشار الجريمة.

ويرى دوركايم أن حاجات الفرد وطموحاته لا تقف عند حد معين بل هي متزايدة ولذلك لابد من وجود تنظيم اجتماعي كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد واحد من طغيان حاجاته وشهواته.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم يشكل جهازًا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل مثل هذا الجهاز فيضطرب في تأدية وظيفته الضابطة ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزي كل الأهداف المقررة لتحقيقها، ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف[1].

وهذا ما يحدث في الغالب في الأزمات الاقتصادية، حيث أشار دوركايم إلى حتمية الظروف غير الطبيعية على المجتمع تولد ما اصطلح عليه (بالأنومي) التي تعني فقدان التكامل والتنسيق المتبادل والصراع بين العمل ونظام الأجور... وتنشأ الأنومي بسبب فشل في إنتاج علاقات ذات أثر فاعل في أعضاء المجتمع[2].

وقد طور "ميرتون" مفهوم دوركايم للأنومي عندما عرفه بأنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض، والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها في تحقيق هذه الأهداف [3]. فيشير إلى أن الخلل البنائي والاجتماعي يخلق تناقضا أو تضارب بين وظائف الأنساق الاجتماعية الفرعية المختلفة، ولهذا يحاول النسق الأكبر استعادة التوازن بميكانيزمات خاصة دفاعية، فالبنية الاجتماعية لدى ميرتون تتشكل من عنصرين أساسيين هما الأهداف والمعايير، وإذا فقدت المعايير، وانعدم وجود الضوابط التي تنظم سلوك الفرد

---

(1) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص237
(2) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 197
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 141

أدى ذلك إلى تعر المجتمع لحالة اضطراب وعدم استقرار وتباين فرص تحقيق الهدف مما ينتج عنه السلوك الإنحرافي[1].

وبالتالي فالانحراف على وفق رؤية ميرتون يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف مما يولد لدى الفرد الإحساس بالتوتر داخل المجتمع ناشئ عن عدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يدفع به إلى الانحراف والجريمة[2].

ثانيا: نظرية التفكك الاجتماعي (ثورستين سيلين):

رائد هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين، وقد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها وليعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها، وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الجريمة قياسا إلى حجمها في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتيجتها ارتفاع حجم الجريمة ارتفاعا في المجتمعات المتحضرة، وانخفاضها انخفاضا كبيرًا في المجتمعات الريفية، ولهذه العلة أرجع الجريمة إلى التفكك الاجتماعي[3].

وتستند هذه النظرية إلى ما يسود المجتمع من تنازع أو تضارب، وهي غالبا سمة المجتمعات المتحضرة، فيحدث الخلل في السلوكيات، فتحدث الجريمة.

حيث يرى سيلين أن الإنسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة تخلو من العقد المسببة للجريمة، ولا توجد لدى الإنسان الريفي الظروف المادية الصعبة التي ربما تكون سببا في ارتكاب الجريمة أن بقية العشيرة تعينه في الحالات التي يواجهها من تكاليف الحياة، التي إن مسّت الفرد في المجتمع المتحضر لأشعرته بالوحدة لحاجته الماسة لمساعدة الآخرين مما يكون باعثًا للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه، ولها يسهل عليه اقتراف الجريمة[4].

---

(1)أنظر إلى كل من: (غريب محمد سيد، سامية محمد جابر: **المرجع السابق**، ص 41-42.
عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 238

(2)أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 141

(3)محمد حبيب شلال: **المرجع السابق**، ص 123.

(4) محمد حبيب شلال: **المرجع السابق**، ص 124.

ويرى برجس (Burgess) في دراسة له بينت أن الأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء المهاجرين.

كما قام (Shaw & Macky) بالعديد من الدراسات المتبينة لهذه النظرية فخلصا إلى القول أن هناك اختلافًا في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة، حيث تتركز أعلى المعدلات في مركز المدينة والأحياء المتاخمة لمركز المدينة التجاري، وتقل كلما ابتعدنا عن المركز. كما وتزداد معدلات الجريمة مع زيادة معدلات البطالة، كما وتبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى عل ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد، وقد أرجعت الدراسة أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتعقد الاجتماعي والنمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية[1].

ثالثا: نظرية الاختلاط الفارقي (سذرلاند):

يعتقد سذرلاند أنه مادام لعلم الإجرام طابع علمي فإنه يلزم له تنظيم العوامل المتعددة المتجانسة الدافعة للجريمة والمفسرة لها من الناحية العلمية، مع مراعاة نفس خصائص النظريات العلمية[2].

وفي حدود هذا الإطار قدم سذرلاند نظريته عن الاختلاط الفارقي، التي مفادها أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة[3].

فهذه النظرية تحاول أن تفسر "كيفية تحول الفرد إلى مجرم" على أساس سبعة مبادئ، الهدف منها تحديد وجهة النظر هذا تحديدًا أد وتلك المبادئ هي:

- يتم تعلم السلوك الإجرامي أساسا في داخل الجماعات التي ترتبط داخلها بعلاقات شخصية وثيقة.

---

(1) ذياب البداينة: **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2003، ص 97.
(2) غريب محمد سيد أحمد وسامية محمد جابر، **المرجع السابق**، ص 44.
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 143.

- لا يقتصر تعلم السلوك الإجرامي على كيفية تنفيذ الجريمة فحسب، ولكنه يشمل عدا هذا اكتساب الدوافع والتبريرات، والأيديولوجيات والاتجاهات.

- يقوم تكوين الاتجاهات والدوافع على "تعريفات" إيجابية أو سلبية معينة للقواعد والتعاليم القانونية.

- يتحول الفرد إلى مجرم عندما ترجح عنده "التعريفات" التي تشجع على الخروج على القانون.

- يمكن القول بصفة عامة أن احتمال تحول فرد معين غلى مجرم يتحدد على أساس كثافة علاقاته مع الوسط الإجرامي.

- تتميز العلامات التي من خالها يتعلم الفرد والسلوك الإجرامي من الناحية الصورية بنفس الميكانيزمات التي تلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم.

- حقيقة أن السلوك الإجرامي والأفعال الإجرامية يمكن أن يكون تعبيرًا عن احتياجات وقيم عامة، ولكنه لا يمكن أن يفسر من خلالها إطلاقا، والسبب في ذلك أن السلوك والأفعال الأخرى –غير الإجرامية- الموجودة في المجتمع تعد هي الأخرى تعبيرًا عن نفس القيم والاحتياجات العامة[1].

يتضح من خلال الأفكار السابقة التي قامت عليها نظرية سذرلاند أنها تنظر للجريمة على أنها سلوك يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي الذي يختلط به، كلما زادت إمكانية التعلم والاقتناع بالسلوك الإجرامي.

وحسب نظرية سذرلاند فإن الأسرة هي أكثر المحيطات الاجتماعية التي يتعلم منها الفرد بحكم التواصل والتفاعل المستمر بها.

وبهذا يعتبر سذرلاند أول عالم اجتماع معاصر حاول بصدق وضع نظرية اجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، هدفها دحض الاعتقاد السائد بإيجاد سبب ثابت للسلوك الإجرامي

(1)آمال عبد الحميد وآخرون: **المرجع السابق**، ص 227-228.

والقول بإمكانية البحث عن مجموعة من العوامل والأسباب التي تظهر شيئا من الارتباط بالسلوك الإجرامي في جميع الأحوال وفي كل زمان ومكان[1].

رابعا: نظرية الوصم (إدوين لمرت):

يشير (الوصم) إلى العملية التي تنسب الأخطار، والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فنصمهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من جرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء[2].

وتركز نظرية الوصم على أنه لا يوجد سلوك منصرف بحد ذاته، ولا يحمل في جوهره أية معا للانحراف وإنما الطريقة التي يصنف بها المجتمع السلوك ويستجيب نحوه أفراد المجتمع هي التي تحدد السلوك المنحرف من غيره[3].

ويعد الأستاذ الأمريكي (Edwin Lemert) من أبرز من يمثل هذه النظرية التفسيرية الجديدة وخير من أوضح فرضياتها ومفاهيمها.

يرى Lemert أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو حصيلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع من المجتمعات.

ويعتقد أن هذا الانحراف قد يقع على مستويات ثلاثة، فقد يقع الانحراف على مستوى الفر أو على مستوى الظروف أو على مستوى التنظيم الاجتماعي[4].

يؤكد ليمرت أن الانحراف على مستوى الفرد يتم عندما يرتكب شخص ما الفعل (غير السوي) دون تمييز أو وضوح (الانحراف الأولي) وهذا الفعل يلاحظ من قبل الآخرين الذين يصنفون الشخص كمجرم أو جانح، وهذا التصنيف يقصي الفرد من دائرة التفاعل التقليدي

---

(1) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 252.
(2) سامية محمد جابر: **الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1988، ص 170.
(3) ذياب البداينة: **المرجع السابق**، ص 116.
(4) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 24-265

في المجتمع إلى التفاعل بين المنحرفين ثم استدماج الثقافة المنحرفة والسلوك تبعًا (الانحراف الثانوي)[1].

ويضيف بيكر أحد أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع تجاه ذلك الانحراف ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف والأحوال وإنما هي تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الأفراد الذين يصدر منهم رد الفعل نحو هذا الانحراف[2].

واستعمل بيكر مصطلح الغرباء أو اللامنتمين أ والخارجين ليشير إلى أولئك الأفراد الذين يحكم عليهم من قبل الآخرين كمنحرفي وبذا يتم إبعادهم خارج دائرة الأعضاء المألوفين في الجماعة[3]، هذا فضلا على أن هناك من الأفراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون أو يصمهم بوصمة الشذوذ ولذلك فلا يترك المجتمع أمامهم فرصة لغير السلوك بهذا المسلك الشاذ الذي يتفق وما وصمهم المجتمع به وردود فعل أفراده تجاههم[4].

وبهذا فالجريمة طبقا لنظرية الوصم هي منتج اجتماعي يصبغه المجتمع من خلال تحديده للمعايير التي يتضمن مخالفتها الانحراف[5].

والحقيقة أن عملية الوصم الاجتماعي تمس المرأة أكثر من الرجل، خاصة في مجتمع محافظ كمجتمعنا الجزائري، وذلك راجع لمكانتها ودورها الاجتماعي الذي لا يقل أهمية عن دور الرّجل في المجتمع، وكذلك إلى حساسيتها د هذا الوصم فنفسيتها المرهقة لا تحتمله.

خامسا: نظرية الضبط الاجتماعي (هيرشي):

شكل عمل دوركايم ومدرسة شيكاغو أساسا للفرضيات الأساسية للعلاقة بين الإنسان والنظام الاجتماعي، وقد أدى هذا إلى تطور نظرية الضبط والتي تقترح أن الجريمة والجنوح ستستمر في الحدوث إلا إذا انصاع الناس وامتثلوا للمتطلبات العرفية والاجتماعية، ومن

(1) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 145.
(2) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 266
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 145
(4) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص266
(5) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 145.

أمثلة نظريات الضبط نجد نظرية رايس في الضبط النفسي والاجتماعي ونظرية Nye المعروفة بنظرية التمركز العائلي في الضبط الاجتماعي ونظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي[1].

حيث وضع هيرشي نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف، من خال طح مقولته التي تساءل فيها: <<أننا لا يجب أن نسال لماذا يفعل المنحرف ذلك؟ ولكننا نتساءل: لماذا نحن لا نفعل ذلك؟>>، وهنا أكد على أهمية الروابط الاجتماعية كميكانيزم لضبط السلوك[2].

ويذهب هيرشي إلى أن تشكيل رابطة متوافقة بين الفرد والمجتمع يتحقق ن خال التنشئة الاجتماعية، أما عناصر هذه الرابطة فهي حسب هيرشي:

التعلق أو الالتصاق: ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين.

الانغماس: ويشير إلى الوقت المبذول في النشاطات التقليدية الاجتماعية، إذ وجد أن ممارسة هذه النشاطات ذات تأثير مانع للانحراف.

ثم الالتزام: ويعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الأهداف.

وأخيرا المعتقد ويعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة[3].

وبهذه الطرق الأربعة التي يرى هيرشي أنه يجب على الفرد القيام بها ليربط نفسه بالمجتمع، ويعمل على تقوية هذه الرابطة وذلك بالامتثال، ليقي نفسه من احتمالات ارتكاب السلوك المنحرف.

وترى نظرية (Neye) في الضبط الاجتماعي إلى أن المجتمع يستخدم الضبط الاجتماعي لمساعدتنا على راجعة غرائزنا الحيوانية أو الميول المنحرفة حتى نصبح مواطنين ملتزمين بالقانون.

---

(1) ذياب البداينة: **المرجع السابق**، ص 106
(2) آمال عبد الحميد وآخرون: **المرجع السابق**، ص 11.
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 144.

فالضبط الاجتماعي عملية تمنع الانحراف أو تؤكد الامتثال، ويؤدي غياب الضبط الاجتماعي إلى ظهور السلوك المنحرف[1].

أما ركلس فيفترض في نظريته عن الضبط الاجتماعي أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف، وقد استمد ركلس هذا الافتراض أساسا من علم الاجتماع، وعلم النفس، فقد أخذ من علم الاجتماع فكرة أن الفرد يتم دفعه إلى الانحراف عن طريق القوى الخارجية أو السوسيولوجية كالفقر أو الحرمان، والصراعات، والفرص المحدودة وأنماط الجريمة، والثقافة الفرعية للجناح...

ومن علم النفس أخذ فكرة أن الفرد يتم دفعه للانحراف عن طرق القوى الداخلية أو السيكولوجية، مثل الدوافع، البواعث، القلق، الشعور بالدونية... وعندما يتعر الأفراد لمثل هذه القوى الخارجية والداخلية، يصبح لديهم اتجاهات قوية نحو الخروج على المعايير الاجتماعية[2].

سادسا: النظرية الثقافية (كوهين، أوجبرن، دونالد تافت):

تعني الثقافة كل ما يقوم به الفرد من أعمال، وكل ما يؤمن به من اعتقادات وأفكار وكل ما يشعر به من صور وأحاسيس، وكل ما تراكم لديه من عادات وأعراف وتقاليد، وكل ما يوجه سلوكه من علوم ومعارف وقوانين... وهي أسلوب وطريقة الإنسان في حياته [3]. فهي تشكل الإطار العام السلوكي الذي يتعرف بموجبه الأفراد ي جماعة ما (داخل المجتمع) أو المجتمع بأكمله، وتمثل الثقافة بإطارها العام الاجتماعي على السلوكيات المبولة اجتماعيا عن القواعد الثقافية في المجتمع[4].

وعندما ينحرف الأفراد عن القواعد الثقافية في المجتمع، فإن انحرافهم يؤدي بهم إلى التفاعل مع أنماط ثقافية مادة للثقافة العامة للمجتمع، وغالبا ما تكون هذه الثقافات المادة ثقافات إجرامية.

---

(1) طلعت إبراهيم لطفي: **المرجع السابق**، ص 65.
(2) طلعت إبراهيم لطفي: **نفس المرجع**، ص 66-67.
(3) أحمد رأفت عبد الجواد: **مبادئ علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983، ص 77-78.
(4) ذياب البداينة: **المرجع السابق**، ص 100

وقد حاولت نظرية الثقافة الفرعية تفسير السلوك الانحرافي بالتركيز على نوعين منه وهما: الجريمة والجناح، وذلك من حيث العوامل التي تكمن وراءه فضلاً من عملياته ونتائجه[1].

والثقافة الفرعية تعني: <<الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو بسمتين منفصلتين، بل إنها تشكل أنساقًا ثقافية متماسكة نسبيًا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية>>[2].

وتنطلق هذه النظرية من أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة، بل عدة ثقافات متباينة داخل الثقافة العامة السائدة في المجتمع.

وقد أكد ألبرت كوهين أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات ذات التباين والتمايز الفعلي حيث تتشكل عندما يقارن المنحرفون مكانتهم الدنيا مع الطبقة الوسطى، فينشأ لديهم رد فعل يتخذ شكل الإنكار لقيم الطبقات المتوسطة وبالتالي الانحراف عنها[3].

وقد ربط البعض بين الصراع الثقافي والجريمة، حيث فسروا الجريمة باختلاف الأنماط الثقافية، وربطوا بين ثقافات الطبقة الدنيا والجريمة، في حين نجد ان أصحاب نظرية الصراع ومنهم سيلين الذي يعتقد بان الصراع الثقافي يستبطن صراعا ذهنيًا يقود إلى الجريمة، أو الخروج عن القانون وروادع السلطة [4].

وقد يؤدي الصراع الثقافي إلى الجريمة من خلال:فرض السيطرة: من خلال تغلب الثقافة القوية المنتشرة على الثقافات الفرعية الضعيفة.

الهجرة: إن انتقال الفرد من ثقافة إلى ثقافة أخرى يتطلب التكيف مع الثقافة الجديدة وليس بالضرورة أن تتطابق الثقافتان في موجوداتهما، فمثلاً في مجتمعاتنا الإسلامية يعتبر سلوك

---

(1) سامية محمد جابر، **الانحراف والمجتمع**، مرجع سابق، ص 145.
(2) سامية محمد جابر: **الجريمة والقانون والمجتمع**، مرجع سابق ،ص 109.
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 142.
(4) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 142

الأنثى الجنسي خارج إطار الزواج جريمة كبيرة تتعدى الأنثى لتصيب بعارها كامل أفراد أسرتها، ولكن لا تعد هذه مشكلة في المجتمعات الغربية.

الاتصال الثقافي: فقد يؤدي إلى تصارع وتلوث داخل الثقافة الواحدة مما يؤدي إلى تشويش المعايير الثقافية في المجتمع وتصارعها وبالتالي التفسخ الاجتماعي فالانحراف[1].

وهناك نظرية "الهوة الثقافية" أو ما تسمى بنظرية "الفجوة الثقافية" حيث يرى أوجبرن صاحب هذه النظرية إلى أن الفجوة الثقافية تحدث في المجتمعات التي يكون فيها التغير الثقافي المادي أسرع بكثير من التغير الثقافي المعنوي، فيحدث تخلف لبعض العناصر الثقافية نتيجة عدم توازن عمليات تغير الثقافة، مما يولد المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتفكك الاجتماعي الذي يظهر نتيجة التخلف الثقافي[2].

كما ذهب دونالد تافت إلى دينامية وتعقد ومادية الثقافة الأمريكية كانت سببا مباشرا في تلاشي العلاقات الأولية، وبالتالي حدث من الولاء للجماعة وقد كان ذلك سببا رئيسيا في ارتفاع معدلات الجرائم في الولايات المتحدة[3].

سابعا: النظرية الاقتصادية (ماركس، بونجيه، دي فيرس، سيلين):

تهدف هذه النظرية إلى إيجاد تفسير للجريمة في ضوء العوامل الاقتصادية، فنجد أن هناك ن يربط الجريمة بالنظام الاقتصادي السائد، وآخر يربطها بالفقر وفريق ثالث يربطها بالدورات الاقتصادية كالرخاء والانكماش، إلى غير ذلك من التفسيرات.

وقد ظهر التفسير الاقتصادي للجريمة بصورة واضحة على يد ماركس الذي يرى أن المجتمع الرأسمالي فيه التناقض والعداء بين طبقتين: الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وباعتبار أن الطبقة الرأسمالية هي التي تسيطر على عملية التبادل في المواقع الاقتصادية بحكم تراكم الثروة لديها، بينما تصبح الطبقة العاملة خارج المجرى الأساسي للعملية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام هذه الأخيرة بالثورة للقضاء على أسباب قهرها [4]، ويذهب

---

(1) ذياب البداينة: **المرجع السابق**، ص101-102
(2) أحمد رأفت عبد الجواد: **المرجع السابق**، ص 89.
(3) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 140
(4) محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، د.س، ص 104.

كارل ماركس إلى القضاء على هذه المشكلات الاجتماعية –ومنها ظاهرة الجريمة- إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي[1].

كما نجد أن من مؤيدي هذه النظرية الاقتصادي الهولندي بونجيه الذي يعزو الجريمة والأوضاع الاجتماعية السيئة إلى النظام الرأسمالي وما يصاحبه من صراعات طبقية.

ويعتقد بونجيه أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية، ذلك أن مثل هذه الأنانية ليست فطرية موروثة، وإنما هي مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج هذه الأنانية تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي يقود بدوره إلى الانحراف والجريمة[2].

ومن هنا كانت النظرية الاشتراكية نسبة لماركس تفسير الجريمة على أساس النظام الاقتصادي، وتعد الجريمة من وجهة النظر الماركسية منتجا رأسماليا شأنه شان الانحراف الاجتماعي، أي أنها بمثابة رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي الذي يولده النظام[3].

وهو المسؤول عن جرائم كثيرة كالاختلاس والتزوير والنصب، وخيانة الأمانة وذلك مما سيتبعه من فقر وبطالة وازدحام المساكن، وكل هذه العوامل تساعد على الانحراف خصوصا بين أبناء الطبقة العاملة[4].

وكذلك ربط المفكرون بين الفقر والجريمة مثل: "دي فيرس" الذي أوضع أن 85%-90% من حالات الجريمة كانت بين الفقراء في إيطاليا في نهاية القرن 19م، كما أرجع بونجر الجريمة إلى الفقر أيضًا، بسبب ما يحدثه من خلافات ونزاعات بالأسرة[5].

في حين أشار سيلين إلى العلاقة بين الجريمة والدورات الاقتصادية، حيث أوضح أن الجرائم تتجه اتجاها طفيفا غير ثابت نحو الارتفاع في فترات الانكماش الاقتصادي وتتجه نحو الهبوط في فترات الرخاء، وقد أوجد أوجبرن معامل ارتباط قدره 0.35 بين الجريمة

---

(1)غريب محمد سيد وسامية محمد جابر: **المرجع السابق**، ص 35

(2) عدنان الدوري: **المرجع السابق**، ص 105-106

(3) بركات النمر المهيرات: **جغرافيا الجريمة**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 2000، ص 45

(4) أكرم المشهداني**: المرجع السابق**، ص 140

(5)جابر عوض سيد وأبو الحسن عبد الموجود: المرجع السابق، ص 145.

والرخاء الاقتصادي في نيويورك في الفترة بين سنة 1870-1920، وبلغ معامل الارتباط 0.33 في مناطق أخرى في الفترة 1898-1936.[1].

من خلال ما تقدم ذكره حول النظرية الاقتصادية وما ذهبت إليه في إيجاد تفسير للجريمة، نجد أن بعض العلماء أرجعوا الجريمة إلى النظام الاقتصادي، وآخرين أرجعوها إلى الفقر أو الدخل المنخفض أو البطالة...إلى آخر من العوامل الاقتصادية المتدنية والتي تدفع بصاحبها إلى ارتكاب الجريمة.

وعلى ذلك لا يمكن إرجاع الجريمة إلى الفقر وحده أو سوء الأوضاع الاقتصادية أو النظام الاقتصادي السائد وحده، وإنما تعتبر هذه المتغيرات كعوامل تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

ثامنا: النظرية النسائية (بولاك، أدلر، كارول سمارت، سيمون):

عند تصفح الأدب الجنائي نجد أن هناك مقاربتان نظريتان، حاولت توضيح جريمة المرأة بشكل منفرد، بالنسبة للمقاربة الأولى فقد استخدم الكثير من العلماء المنظرين روح النظريات الذكورية (التي فسرت جريمة الرجل) وأسقطوها على تفسير جريمة المرأة إسقاطًا نظريا دون دعم تجريبي، في حين أن المقاربة الثانية عمدت إلى تطبيق النظريات التقليدية (للرجل المجرم) على المرأة، وهذا ما خلق "مشكلة التعميم"، ولحل هذه المشكلة اختبر علماء الإجرام مدى إمكانية تطبيق النظريات الذكورية على المرأة المجرمة، وآخرون استعاروا من هذه النظرية، بينما فريق ثالث عمد إلى إعادة صياغة كلية للنظريات[2].

وبهذه الإعادة لصياغة النظريات ظهرت ما يسمى بالنظرية النسائية في العقود القليلة الماضية، وهي النظرية التي تتحدى الطريقة التي ينظر بها علماء الاجتماع إلى المجتمع الذي يقومون بدراسته، وتبني منظور الرجال، وتهميش أدوار النساء، الأمر الذي أدى إلى ضعف معرفة علم الاجتماع بحياة النساء وخبراتهن من جهة، وانخفاض مكانة المرأة في

---

(1) نفس المرجع، ص 145.

(2) Stephanie S.Covington & Barbara E Bloom (2003) : Gendred justice : **Women in the crime justice system**, Carolina Academic Press, p 02.

المجتمع من جهة أخرى[1]، فذهب العديد من مؤيدي هذه النظرية النسائية إلى القول بان العلم متحيز بشكل كبير نحو النظريات الذكورية لفهم الواقع الاجتماعي ويوضح (Cain) 'بأن المرأة تختلف عن الرجل وهذا هو الوضع الطبيعي"، مما أدى إلى إعادة تحليل الفروض وبناء هياكل نظرية جديدة تهتم بالمرأة المجرمة بعيدًا عن التفسيرات الذكورية[2].

نجد أن بدايات ملامح النظرية النسوية ظهرت مع "بولاك" في كتابه (إجرام المرأة 1961)، ثم "أخوات في الجريمة 1975) "لأدلر"، و(المرأة والجريمة لسيمون سنة 1976)، ثم جاءت كارول سمارت بكتابها (نقد نسائي 1977) وهو خاص بتحليل جريمة المرأة.

أما فيما يخص بولاك فيعتبر كتابه "إجرام المرأة" الدراسة المستفيضة الوحيدة في تلك الفترة والتي تم تناول المرأة والجريمة فيها[3].

وفي كتابه هذا اقترح نظريته عن الاختفاء النسبي لجريمة المرأة، وبأنها ربما كان لها المجال الأكبر من الجريمة غير المحاكمة في المجتمع، وعلل بولاك ذلك بأن النساء مخادعات وحقودات وراثيًا، وتعمل على استغلال الرجال مسلوبي العقول[4].

إن جدل بولاك الرئيسي هو أن الجرائم التي ارتكبتها المرأة يحتمل بصورة كبيرة أن تكون مختلفة أو غير مسجلة، واستشهد على وجه الخصوص بعمليات الإجهاض غير الشرعية وسرقة بضائع المحلات... [5]، وفي رأيه أن السبب الرئيسي للعدد الصغير للنساء في الإحصائيات الجنائية يرجع حسب قوله: "في حالات كثيرة تتحيز الشرطة والمحاكم لمصلحة المرأة المجرمة... والإحصائيات الجنائية يجب أن تحلل بحذر"[6].

---

(1) طلعت إبراهيم لطفي: **المرجع السابق**، ص 74.

(2) Stephanie S.Convington & Barbara B : **Ibid**, p 02

(3) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 114.

(4) Jennifer Campbell (2009) : **How has the feminist critique added to criminology**,, Oxford, Basil Blackwell, p 04.

(5) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 115.

(6)Ellen. A. & Claudia Currie : **op cit**, p 31-32.

علاوة على ذلك فقد أظهر بولاك تحيزه للرجال في نظرته هذه فهو يقول أن المرأة أكثر انحرافا من الرجل لطبيعتها المخادعة، وأن جرائم التسمم والدعارة تعكس خداع المرأة المتأصل[1].

وقد تعرضت "نظرية الاختفاء" لبولاك إلى العديد من الانتقادات فقد ذهب مؤيدي النظرية النسائية إلى القول بأن النظرية بولاك لم تدعم فروضها بالمعطيات التجريبية[2].

وبالرغم من أن بولاك أكد على الاختلافات الثقافية، فإن تفسيراته قائمة على "حقائق" بيولوجية بعيدة تماما عن التاريخ وعلم الاجتماع، وأنه لم يقدم أي دليل جدي مساند لرؤيته، ويبدو أن نظريته أيديولوجية أكثر منها نظرية، كما يؤخذ على بولاك أنخ تجاهل إمكانية اختفاء بعض جرائم الرجال كالاغتصاب وضرب الزوجات...

بالرغم من كل الانتقادات التي وجهت لنظرية بولاك إلا أن عمله كان مؤثرًا لعدم وجود منافسين له، كما أن أحدا لم يشر موضوع عن جريمة المرأة[3].

وكذلك نجد من الدراسات في هذا المجال كتاب لأدلر "أخوات في الجريمة 1975" الذي من خلاله طرحت فريضتها بان تحرير المرأة أدى إلى زيادة الجريمة، هذه الأخيرة تعتبر مؤشر على درجة الحرية التي تحصلت عليها المرأة. وتقول أدلر "حركة التحرير للمساواة لها جانب مظلم ولم تحظى بتسليط الضوء من قبل الأسرة العالمة... وبهذه الطريقة يطالبن النساء بتساوي الفرض، وعدد مماثل من النساء يشققن طريقهن بالقوة إلى عالم الجرائم الرئيسية. (أدلر، 1975، ص 13)[4].

وبالتالي أدلر مقتنعة بشدة بان النساء لم تعد ملتزمات بالعمل في المطبخ أو حمل الأطفال، في أمريكا بعد الآن... فعندما تم إعطاء هؤلاء النساء الحرية، اختارت عشرات الألوف منهن هجران هذه المطابخ والاندفاع إلى حياة العمل التي كانت مقصورة على الرجال، وتجادل أدلر بأنه:

---

(1) Jennifer Campbell : op cit, p 04

(2) Ellen. A. & Claudia Currie : **op cit**, p 32

(3) أنظر فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 115 وما بعدها

(4)Carol Smart : **op cit**, p 51.

* قد تم تحرير النساء بصورة متزايدة في الولايات المتحدة والعالم الغربي بصفة عامة.

* هذا التحرير أخذهن إلى مناطق "رجالية" جديدة من التجربة بما في ذلك الجريمة وخاصة الأنماط "غير النسائية" مثل العنف.

* توجد علاقة ارتباطية بين التحرر والجريمة، فبالتحرر زادت الجريمة النسائية المسجلة[1].

وقد استنتجت أدلر ذلك من تحليلها للإحصائيات الجنائية في أمريكا أن سنة 1960 كانت نسبة 277% من النساء اللواتي اعتقلن لجريمة السرقة، الرجال بنسبة 169% بينما زادت سنة 1972 بنسبة 393% من النساء، 63% من الرجال، وهكذا ترى أدلر بأن جريمة المرأة تتزايد أسرع بكثير من الرجل[2].

ولقد انتقدت نظرية أدلر انتقادات لاذعة، فتشير ليونارد أن افتراضها بالمساواة المتزايدة بسرعة بين الرجال والنساء مثير للنقاش بشكل كبير، وتلاحظ أن فكرتها الساذجة عن الحرية هي عن نساء يستخدمن البنادق والسكاكين والمكر[3].

كما انتقدت سمارت التحليل الإحصائي الذي حاولت به أدلر الكشف عن الزيادات في معدل جريمة المرأة، وأشارت بأن معطيات أدلر مستندة على أرضية هشة لبيانات الإحصاءات الجنائية[4].

وعلى عكس أدلر ترى "سيمون" في كتابها (المرأة والجريمة) 1975 أن بعض عضوات الحركة النسائية المعاصرة (حركة التحرر) كان من الناحية الاجتماعية متحديات للتقاليد فيما يخص دور المرأة التقليدي، فلقد كان لديهن اتصال مع النساء المجرمات، ولقد كانت النساء محررات متعلمات للطبقة العليا ....

---

(1) أنظر فرانسيس هندسون: **<u>المرجع السابق</u>**، ص 151

(2) Carol Smart : **<u>op cit</u>**, p 51

(3) فرانسيس هندسون: **<u>المرجع السابق</u>**، ص 151

(4) Carol Smart : **<u>op cit</u>**, p 51

عدم استطاعتهن تبديل سلوك ووعي ومعتقدات وأساليب حياء نساء تورطن بالفعل في الجريمة، وأعربت سيمون عن مخاوفها من أن يجعل تحرير المرأة معاملة متهمات على أيدي رجال الشرط والمحاكم والسجون متساوية مع الرجال وبالتالي سوف تكون أشد[1].

في حين نجد أن "كارول سمارت" جاءت مؤيدة لسيمون وذلك في دراستها "المرأة المجرمة: حقيقة أم خرافة" 1979 هدفت الكشف عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة، فتوصلت سمارت بعد تحليلها للإحصائيات الجنائية لجرائم المرأة أنه صحيح هناك تزايد في معدلاته، ولكن هذا التزايد لا يجب أن نرجعه إل التحرر بصفة أساسية بل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية أخرى يمكن أن تكون أكثر ارتباطًا بالسلوك الإجرامي لدى المرأة[2].

ولهذا انتقدت سمارت تأويل أدلر بشأن تحرير المرأة باعتباره غير مقبول.

كما وقد تعرضت دراسة ورؤية سمارت للانتقاد من طرف أوستن الذي انتقد تحليلها الإحصائي، قائلا أن الفترة 1970-1975 شهدت تغيرا أكبر في نسبة النساء من جميع المتهمين، ويقول أنه يوجد دليل واضح للعلاقة بين التحرر وإجرام المرأة[3].

ومن نظرية الاختفاء النسبي لجريمة المرأة إلى تزايد معدلاتها بسبب التحرر نجد أن النظرية النسائية ركزت في تفسير جريمة المرأة على السلوك الاجتماعي المرتبط بفسيولوجيتها، وإلى الاعتقاد بأن المرأة أقل ارتكابا للجرائم لهذا السبب مقارنة مع الذكور[4].

وأشارت النظرية النسوية في تفسيرها لاختلاف جريمة المرأة عن الرجل في النقاط التالية:

* **التنشئة الاجتماعية المختلفة للمرأة:** والتي يتحدد من خلالها الأدوار الاجتماعية المرتبطة بنوع الجنس، وذلك في انخفاض معدلات جرائم العنف ضد المرأة وارتفاع معدلات ارتكابها لجرائم ذات الطابع النسوي مثل الدعارة، وجرائم الملكية.

---

(1) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 151

(2) Carol Smart : **op cit**,

(3) فرانسيس هندسون: **المرجع السابق**، ص 152.

(4) ذياب البداينة: **المرجع السابق**، ص 112.

* **الضبط الاجتماعي الصارم للإناث:** وذلك من خلال البيت، والمجتمع، وسيطرة الرجال على الحياة العامة.

* **الفرص القليلة لدى المرأة لارتكاب الجريمة:** وذلك كنتيجة للضبط الاجتماعي الصارم الذي يقلل فرصة الإناث في ارتكاب الجرائم وهذا راجع لقلة خروجها من المنزل واختلاطها واحتكاكها بالآخرين، وقلة تحملها للمسؤوليات.

* **عدم الرغبة بالمجازفة لخرق القانون:** حيث أن انحراف المرأة وارتكابها للجريمة يؤثر على سمعتها وعلاقتها الاجتماعية وحياتها وحياة أسرة بأكملها من تأثيره على الرجل(1).

وأخيرا نجد أن النظرية النسائية تعد مفيدة ومساعدة على فهم وتفسير جريمة المرأة إلا أنه يؤخذ عليها لتركيزها على المرأة، فمن الصعب التعميم وتفسيرها لجرائم الرجال.

المبحث الرابع: النظرية التكاملية:

تعرضنا فيما سبق للنظريات ودورها في تحليل الجريمة ومحاولة تفسيرها لتعقد الجريمة وتداخل عواملها، وجدنا أن هناك العديد من النظريات فسرت طرفا من الظاهرة وأغلقت أطراف أخرى، وكما رأينا أن كل النظريات السابقة عمدت إلى تفسير إما بصفتها ظاهرة فردية كما في النظرية البيولوجية، والنفسية، أو باعتبارها ظاهرة اجتماعية كما ذهبت في ذلك النظريات الاجتماعية، وتبين لنا من خلال ذلك أن ظاهرة الجريمة لا يمكن أن تعزوها إلى عامل واحد سواء فرديا أو اجتماعيا، وقد رأينا أن كل النظريات كانت قاصرة عن الإحاطة بظاهرة الجريمة، ورغم شراء النظريات الاجتماعية في تحليلها وتفسيرها للسلوك الإجرامي إلا أنها أرجعت كل العوامل إلى المتغيرات الاجتماعية وأهملت المتغيرات الأخرى.

وعليه،فإنه لتفسير الجريمة يجب الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المسببة لها وهذا ما عمدت إليه النظرية التكاملية من خلالها بحثها في جميع العوامل المتداخلة التي تدفع إلى الجريمة، وتنطلق النظرية التكاملية في تفسيرها للجريمة من نقاط رئيسية ثلاث:

---

(1) أنظر كل من: (ذياب البداينة: **نفس المرجع** ، ص 120-121، و فرانسيس هندسون: **نفس المرجع**، ص169 وما بعدها).

الشمولية: أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط.

عدم الارتباط باختصاص معين: بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك الإجرامي.

تعدد العوامل: أي أن الجريمة لا تفسير بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل[1].

وهناك العديد من النظريات التي يمكن اعتبارها نظريات تكاملية، فمثلا نجد (نظرية الاحتواء لريكلس) التي تجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية وهي إحدى نظريات الضبط الاجتماعي، كما نجد نظرية الاغتراب كما يراها بعض الباحثين أنها نظرية تكاملية تعكس حالة البناء الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية تؤدي إلى فهم أقرب لواقع الجريمة، وهناك نظرية الاستعداد الإجرامي والتي ترى أن تعدد الأساليب يؤدي إلى الجريمة، وهذه أيضًا من النظريات التكاملية وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المبحث إلى تسليط الضوء على بعض هذه النظريات كما سنختم فصلنا بالتفسير الإسلامي للجريمة والذي يعتبر تفسيرًا شاملاً متكاملاً لظاهرة الجريمة.

أولا: نظرية الاحتواء لركلس:

يفترض ركلس في هذه النظرية أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف وقد استمد ركلس هذا الافتراض من علم الاجتماع وعلن النفس، القوى الخارجية التي تؤثر على الفرد التي استمدها من علم الاجتماع، أما القوى الداخلية فمن علم النفس.

ويرى ركلس أن إلى جانب القوى الداخلية والخارجية التي تدفع الفرد إلى الجريمة توجد قوى أخرى داخلية وخارجية تعزل وتحمي الفرد من الوقوع في الجريمة، ويشار إليها بقوى الاحتواء الداخلي والخارجي، والتي تعمل على ضبط سلوك الفرد عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الاحتواء الخارجي يتولاه البناء الاجتماعي الذي يتحكم في ضبط سلوك الأفراد وأن تجعل الجماعة لمعاييره أثرًا فاعلاً للأفراد.

---

(1) أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 147

ويعتقد هذا العالم بأن ضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل الفرد عرضة للانحراف[1].

ثانيا: نظرية الاغتراب (ميلفين سيمان):

ويقصد بالاغتراب "شعور الفرد بالاستياء والتذمر والإحساس بالعزلة والوحدة... وإحساس الفرد بفقدان المعايير الاجتماعية التي تضبط السلوك، مما يفقده القدرة على فقد سلوكه"[2].

والاغتراب حسب هذه النظرية مفهوم تجريدي يشير إلى حالة الانفصال عن القيم والمعاني والمعايير[3].

وحدد ميلفين سيمان (M.Seman) خمسة أبعاد للاغتراب وهي كالآتي:

* فقدان السيطرة لانعدام الإرادة والمعرفة الضرورية للتأثير في المحيط الاجتماعي للشخص.

* غياب الهدف من الحياة بحيث تصير بلا معنى.

* الانفصال عن المعايير التي توجه السلوك.

* الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا.

* انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي به إلى الانطواء أو العصيان[4].

وبالتالي فهذه النظرية ترى أن اغتراب الشخص عن ذاته، وغياب الهدف لديه بحيث تصبح الحياة بلا معنى يؤدي به إلى عدم السيطرة على سلوكه وعلى محيطه الاجتماعي مما يولد لديها حالة إحباط ويأس تؤدي به إلى الانحراف.

ومن هنا فالجريمة حسب هذه النظرية هي ثمرة تزاوج بين العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية.

---

(1) أنظر كل من: (طلعت إبراهيم لطفي: **المرجع السابق**، ص 66-67، و أكرم المشهداني: المرجع السابق، ص 147-148).

(2) بوفولة بوخميس: **الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 79.

(3)أكرم المشهداني: **المرجع السابق**، ص 148.

(4) بوفولة بوخميس: **نفس المرجع**، ص 80.

ثالثا: نظرية الاستعداد الإجرامي (دي تيليو):

بسط دي تيليو نظريته في تفسير الجريمة وذلك بأخذه كافة النظريات السالفة الذكر وجعل عواملها متكاملة في نظرية تكاملية حللت السلوك الإجرامي وجعل كل سبب من أسباب تلك النظريات متحدًا في تكوين ظاهرة الجريمة[1].

وتقوم هذه النظرية على أن المجرم يتوافر لديه استعداد بعدم قبول قواعد السلوك الاجتماعي واحترام الآخرين في المجتمع، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستعداد الإجرامي لدى الفرد، ولكن هذا الاستعداد الإجرامي يعتبر حالة ساكنة لا تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة وإنما تخلق لدى الفرد ميلاً تجاه الجريمة. هذا الميل لا يتحول إلى تنفيذ فعلي للجريمة إلا إذا اقترن وتفاعل مع عوامل أخرى خارجة، بحيث يمكن القول: أن الجريمة ما هي إلا تفاعل عوامل داخلية تتعلق بتكوين الشخص وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة به[2].

ومن الأسباب الأخرى التي تبناها في نظريته ما أسماه بالمرض الإجرامي، وهو على سبيل التشبيه فكما أن الإنسان يمرض جسما فإنه يمرض نفسا وروحا بداء الإجرام ثم يقترف الجريمة نتيجة لهذا المرض[3].

وذهب دي توليو إلى أن الكشف عن الاستعداد الإجرامي لدى الفرد يتطلب دراسة متكاملة لتكوينه وشخصيته من ثلاث نواح:

الناحية الأولى: تتعلق بدراسة الأعضاء الخارجية لجسم الإنسان للتعرف على ما يتوافر لديه من شذوذ، حيث لاحظ دي توليو تميز المجرمين عن غير المجرمين بنسبة كبيرة من العيوب الجسمانية.

---

(1) محمد شلال حبيب: **المرجع السابق**، ص 151.
(2) بشير سعد زغلول: **علم الإجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص 47
(3) محمد شلال حبيب: **المرجع السابق**، 152

الثانية: تتعلق بدراسة وظائف الأعضاء والأجهزة الداخلية للجسم كالجهاز الدوري والتنفسي والبولي والهضمي والتناسلي، ودراسة إفرازات الغدد... وقد لاحظ دي توليو وجود خلل في الجهاز العصبي والبولي لدى المجرمين بنسبة أكبر من غير المجرمين.

الناحية الثالثة: تتعلق بدراسة الناحية النفسية للفرد للوقوف على مدى نشاط غرائزه وحاجاته، ولد لوحظ أن المجرم غالبا ما يكون مصابًا بشذوذ في بعض الغرائز مثل شذوذ الذي يصيب غريزة التملك فيدفع الفرد إلى ارتكاب جرائم اعتداء على الأموال...[1]

وقد قسم دي توليو الاستعداد الإجرامي إلى نوعين:

استعداد إجرامي أصيل: ويتميز بالثبات والاستمرار ويرجع إلى وجود خلل عضوي ونفسي لدى الفرد، ويجعله يميل إلى ارتكاب الجريمة.

استعداد إجرامي عارض: وهو ذو صفة عارضة ويرجع إلى عوامل داخلية تتعلق بتكوين الفرد، وإلى عوامل خارجية تؤثر عليه وتضعف من قدرته فيرتكب الجريمة على سبيل المصادفة[2].

وبهذا فنظرية دي توليو للاستعداد الفطري ترى أن الإنسان يقع تحت تأثير الخير والشر، والحب والبغضاء، والنهم والقناعة، والإجرام والبراءة، أي ليس كل الناس مجرمين وليس كل الناس عاديين والعاديين لو أتيحت لهم فرص الجريمة لاقترفوها بعد تفاعل شخصياتهم من ظروف معينة[3].

رغم ما في هذه النظرية من جوانب إيجابية إذ بينت أثر جميع العوامل في ارتكاب الجريمة، إلا أن ما يؤخذ عليها جانب التعميم بأن كل مجرم مصاب بخلل عاطفي أو عضوي، وذلك راجع للحالات التي أخضعها دي توليو للفحص الإكلينيكي كانت قليلة بالإضافة إلى أنه لم يعتمد في تحليلاته على إجراء مقارنة بين المجرمين وغير المجرمين.

---

(1) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 65.
(2) بشير سعد زغلول: **نفس المرجع**، ص 78
(3) محمد شلال حبيب: **المرجع السابق**، ص 154

وأخيرا فقد حظيت هذه النظرية التكاملية بتأييد واسع في حقل علم الإجرام وذلك لأهميتها في تحليل العوامل النفسية والاجتماعية وغيرها المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، أي أن تفسير الجريمة وهو وليد تكامل النظريات السابقة، وهو ما ستعتمده الدراسة الحالية في تفسيرها لجريمة المرأة.

وفيما يلي ملخص لجملة النظريات التي تناولت الجريمة وتفسيراتها، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

النظرية		تفسير الجريمة
البيولوجية		وجود خلل عضوي في تكوين المجرم. المجرم مطبوع على الإجرام، وعوامله بيولوجية ووراثية، وليس للبيئة أي أثر في إجرامه.
النفسية		تعزوها إلى سوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع. الصراع بين مكونات الشخصية. الضعف العقلي والأمراض العقلية والعصبية. تعبيرا عن الدوافع الغريزية اللاشعورية (المكبوتة).
الاجتماعية	**الأنومي**	غياب التضامن والتكافل الاجتماعي الفقر والمشكلات الاجتماعية التناقض بين الأهداف والوسائل في تحقيقها.
	التفكك الاجتماعي	التنازع والتضارب السائد في المجتمعات الحضرية (المدن). التحضر والتعقد الاجتماعي والكثافة السكانية الكبيرة.
	الاختلاط الفارقي	تنشأ بالمخالطة وتبادل العلاقات مع الآخرين داخل الإطار العام للتنظيم الاجتماعي. سوء أو فقدان التنظيم الاجتماعي لعدة عوامل وأسباب لها ارتباط بالجريمة.
	الوصم	الوصم الاجتماعي السلبي والرسمي الذي يصنف الفرد كمجرم أو خارج دائرة الأعضاء المألوفين في الجماعة.
	الضبط الاجتماعي	ضعف الرابطة بين الفرد والمجتمع ضعف الانغماس في النشاطات المقبولة اجتماعيا ضعف الالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية ضعف امتثال الفرد لعرف الجماعة.

النظرية	الاتجاه	العوامل
	الثقافية	وجود ثقافات فرعية متباينة داخل الثقافة العامة. الصراع الثقافي التخلف الثقافي الانتقال الثقافي الفجوات الثقافية تعقد ومادية الثقافة
	الاقتصادية	النظام الاقتصادي السائد (الرأسمالية الفقر، البطالة، الدخل المتدني... الدورات الاقتصادية كالانكماش والرخاء
	النسوية	خداع وحقد المرأة الوراثي تحرير المرأة التنشئة الاجتماعية المختلفة للمرأة مشاركة المرأة الاقتصادية وخروجها للعمل. زيادة الفرص الإجرامية للمرأة خلل خروجها للعمل. تعدد العوامل أي لا تفسر بعامل واحد
التكاملية (الشاملة)		
	الاحتواء	قوى خارجية تؤثر على الفرد كالفقر، الحرمان، والصراعات، والفرص المحدودة. قوى داخلية تدفع الفرد للجريمة: القلق، الشعور بالدونية... ضعف الاحتواء الداخلي والخارجي يجعل الفرد عرضة للانحراف...
	الاغتراب	فقدان السيطرة غياب الهدف من الحياة (اليأس) الانفصال عن المعايير التي توجه السلوك انفصال الفرد عن ذاته (الاستياء) واغترابه عن ذاته الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا
	الاستعداد الإجرامي (التكوين)	استعداد الفرد بعدم قبول قواعد السلوك الاجتماعي واحترام الآخرين في المجتمع. المرض الإجرامي عوامل بيولوجية ونفسية وفسيولوجية. خلل عضوي ونفسي لدى الفرد. عوامل داخلية تتعلق بتكوين الفرد، وعوامل خارجية تؤثر عليه وتضعف من قدرته.

الفصل الثالث:

أنماط ودوافع الجريمة لدى المرأة

- المبحث الأول: طرق تصنيفات الجرائم
- المبحث الثاني: عوامل ودوافع الجريمة لدى المرأة

المبحث الأول: طرق تصنيفات الجرائم

تمهيد:

قراءة إحصائية لتطور جريمة السرقة لدى المرأة

إن تبني مقاربة إحصائية من خلال وسائل الإعلام(الجرائد) التي تناولت أخبار الجريمة،يفرض علينا تتبع موقع جرائم المرأة من الأرقام التي تتحدث عنها ، وهل هي في زيادة أو نقصان،حيث وحسب ما نشر في أخبار الجرائد اليومية والتي تبقى مجرد رؤية إحصائية تقريبية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي ،لكنها تبقى مؤشرات حول الجرائم التي ترتكبها المرأة و تعكس بيانات الجدول التالي تطور حجم جرائم المرأة من سنة إلى أخرى(من سنة 2007الى 2009):

العدد / السنة	العدد	النسبة %
2007	1065	08.83
2008	2169	17.99
2009	8826	73.18
المجموع	12060	100

جدول رقم (02)

المصدر:الجرائد الوطنية (الشروق، الخبر، النهار، الفجر، الحوار)

تعكس بيانات الجدول السابق أن الجريمة عند المرأة أخذت منعرجا خطيرا و اتجاها نحو التزايد خاصة سنة 2009 حيث بلغت الجريمة (73.18%) مقارنة بالجرائم المرتكبة خلال عامي 2007 و 2008 التي بلغت نسبتها (26.82%) ،حيث أن هذا التزايد الخطير ستكون له آثار وخيمة على المجتمع وبنيته الأساسية، خاصة لما للمرأة من دور رئيسي في بناء الأسرة _التي هي إحدى جناحيها_التي تمثل النواة الأساسية لأي مجتمع.

يبدو مما سبق أن جرائم المرأة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالجرائم الإجمالية للدول، إلا أنه بالتدقيق في هذه الأرقام نجد أنها في ازدياد سواء في الدول النامية أو المتقدمة و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها :

- الاندماج الاجتماعي للمرأة – في دائرة نشاط أكثر اتساعا – في ميادين مثل ميدان الاقتصادي وميدان الأعمال المهنية والأعمال الحكومية ، بحيث أصبحت أكثر احتكاكا واختلاط بالآخرين.
- فقد جاء في دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في جنيف 1975 انه بمجرد أن تتوافر للنساء تلك الفرصة التي كانت تقتصر بحكم العادة على الرجال فإنهن يسعين للحصول على مركز متساو معهم في العمل المشروع أو فرص العمل الإجرامي ، وأن الأمر لم يعد مقتصرا على ارتفاع نسبة المجرمات بل تجاوزه إلى أنماط الجرائم التي كانت تقتصر على الرجال فقط مثل جرائم الاختلاس والرشوة والعنف والجرائم السياسية ، ويرى الدكتور أحمد علي المجدوب في مؤلفه "المرأة والجريمة " أن إجرام المرأة يتجه كما و نوعا في اتجاه طردي مع إسهاماتها في الحياة العامة فيزيد كلما زاد خروجها على الحياة العامة وتطور وضعها في المجتمع و اضطلاعها بالمزيد من الأعباء وتحملها العديد من المسؤوليات ، ويقل كلما قل نصيبها من الحقوق واضطلاعها بالأعباء [1] .
- اختلال النظام التربوي بما جعله يعجز عن توعية المرأة بدورها الحقيقي في المجتمع وفقا لما يتناسب مع جنسها وطبيعتها الأنثوية.
- تخلي الرجل عن المركز القيادي في الأسرة وانحساره دوره فيها ، بحيث تسنى للمرأة أن تأتي من الأفعال التي كان يستحيل عليها إتيانها فما مضى حينما كان الرجل يمسك بزمام قيادة الأسرة بقوة .
- اختلال ميزان القيم في المجتمع بحيث لم يعد بمقدور الفرد أن يستدل على السلوك الإيجابي الذي يوافق سنه وجنسه ومكانته وفئته.
- انهيار الأسرة وزوال تأثير ها فقي سلوك أفرادها ، بحيث لم يعد الفرد يعنيه إن كان سلوكه مما يشرف أسرته أو يسيء إليها.
- انعدام أو ضعف التكافل الاجتماعي، إذ لو ظل التكافل الاجتماعي قائما لما اضطر الفرد إلى احتراف الإجرام طلبا للعيش مجرد العيش.
- أن المرأة الجزائرية لم تعد تنظر لنفسها باعتبارها مجرد كائن عليه أن يضن لنفسه أسباب البقاء .

(1) محمد فتحي عيد :**الإجرام المعاصر** ، جامعة نايف العربية ، الرياض،د.س ،ص17

- خطر السياسة المعتمدة في الدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل ، التي فاتها أن تضع الحدود الفاصلة التي تبقي للتميز الجنسي تأثيره في سلوك ، مما جعل المرأة ترى أنه من حقها أن تتشبه بالرجل حتى في سلوكه الإنحرافي.
- انعدام نظام للتكافل الاجتماعي يعوض النساء عن عجز الأسرة عن التكفل بحاجاتهن مما اضطرهن لطلبها بهذا السلوك الشاذ.[1]

المبحث الأول: طرق تصنيفات الجرائم

لتصنيف الجرائم معايير وطرق متعددة ومتداخلة هي[2] :

أ) المعيار التشريعي :

أي الوصف الذي يحدده المشروع في القوانين والأنظمة العقابية المختلفة ، السماوية منها أو الوضعية أو تلك التي تعارف عليها الناس لأزمان طويلة ، تحدد تلك الشرائع وصفا دقيقا لكل فعل محرم وتضع له عقابا يأخذ في الاعتبار مختلف الظروف التي من شأنها أن تسهم في وصف وتصنيف نوع الجرم المرتكب .

ب) معيار خطورة الجريمة على أمن المجتمع :

إذ أن هناك جرائم تنعكس خطورتها وجسامتها بما تحدثه من هزة في المجتمع وبما تسببه من خوف عام وإحساس بعدم الطمأنينة ، ويختلف معيار الخطورة والجسامة من مجتمع لآخر ومن سلطة تشريعية لأخرى ، وهنا تظهر مفارقات تصنيفية واضحة عندما نجد في مجتمع ما نمطا إجراميا يوصف بالجسامة وينال مقترفها أشد العقاب أقبح اللعنات على النقيض اللامبالاة أو التشجيع والتحفيز لذات الفعل .

ج) معيار نوعية الجاني :

أي ما إذا كان الشخص مرتكب الجريمة طفلا أم شابا أو بالغا ، امرأة أو رجلا ، فردا عاديا أو رجل دولة ، عصابة منظمة ....

---

(1) http://www.abassair.org

(2) محمد الأمين البشري : **أنماط الجرائم في الوطن العربي ،** المرجع السابق ، ص 81.

د) معيار نوعية المجني عليه :

باعتباره عامل مؤثر في حدوث الفعل الإجرامي ، لذلك تراعي الأنظمة والقوانين بمختلف مدارسها صفة المجني عليه وعلاقته بالجاني والأشياء المتعلقة بالجريمة في تصنيف العقوبات ومعاملة المذنب .

ه) معيار الأسلوب الإجرامي :

أي الطريقة التي تنفذ بها الجريمة والوسائل الفنية المستخدمة أثناء التخطيط لارتكاب الجريمة وبعد تنفيذها وكيفية التصرف في جسم الجريمة أو عائداتها .

على ضوء هذه المعايير سنتناول فيما يلي تصنيفات أنماط الجريمة في الشريعة الإسلامية والقانون وعلم الاجتماع والإحصاء الجنائي.

أولا: تصنيفات الشريعة الإسلامية للجريمة :

والجريمة في الشريعة الإسلامية على أنواع ثلاثة [1] :

- **جرائم الحدود** : والحد هو العقوبة المقدرة حقا الله تعالى ، أي أنها لاتقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط ، وهي توجب الحد ، وتشمل جرائم (الردة ، البغي ،الزنا ، القذف ، الحرابة ، السرقة ، شرب الخمر).
- **جرائم القصاص والديات** : كلمت القصاص مشتقة من القص أو القطع و إتباع الأثر ، والمساواة بين جانبي الشيء ، أي أن ما ينزل على الجاني من عقاب لا بد أن يكون مساويا لجنايته أو جرمه ، فالقاتل يقتل.

  والدية هي جزاء القتل الخطأ والجروح ، والدية مبلغ من المال معين يدفع إلى أولياء القتيل مقابل نزولهم عن الحق في القصاص .
- **جرائم التعزير :** عرف الفقهاء (التعزير) بأنه عقوبة غير مقدرة تجب حقا لله تعالى أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة .

والتعزيز في اللغة مأخوذ من الفعل (عزر) أي منع وأدب ، وللتعزير أهميته في حفظ أمن المجتمع واجتهاد ولي الأمر في إيقاع العقاب بالمجرمين ، خاصة إذا ما علمنا إن جرائم

---

(1)عبد القادر عودة : **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي** ،مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ج1 ،ط3 ، 1963 ، ص 69.

الحدود معدودة لا تجاوز سبعا، لذلك أمر التعزير إلى القاضي أو ولي الأمر لتقرير العقاب وفقا لمتطلبات المصلحة العامة ، ومن أمثلته : العقاب على سرقة لا توجب الحد ، التعزير على الربا وشهادة الزور والرشوة و خيانة الأمانة ، أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس ،التشهير ، الجلد ، الغرامة ، التوبيخ ، والوعظ .

وقد قسمت الشريعة كذلك الجرائم حسب المصلحة المعتبرة، أي أن الجريمة هي ما فيها ضرر بمصلحة، وتقرير أن المصالح المعتبرة في الإسلام هي ما يتعلق بحفظ النفس، المال، النسل، العقل ، الدين، وعليه تنقسم الجرائم (1) :

- جرائم فيها اعتداء على النفس : كالقتل ، قطع الأطراف ، السب ن القذف ...
- جرائم فيها اعتداء على المال : السرقة ، السطو ، النصب ...
- جرائم فيها اعتداء على النسل : الزنا ، الخيانة الزوجية ...
- جرائم فيها اعتداء على الدين : الكفر ، المجاهرة بالمعاصي ...

ثانيا: التصنيفات الإجتماعية لأنماط الجرائم :

ومن جهة أخرى تقسم الجرائم من الناحية الاجتماعية إلى عدة أنواع أهمها(2):

- جرائم ضد الممتلكات : كالسرقة ، الحريق العمد ، وتسميم الماشية...
- جرائم ضد الأفراد : كالقتل ، الضرب ، وهتك العرض ...
- جرائم ضد المال العام : كجرائم امن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب...
- جرائم ضد الأسرة : كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال ...
- جرائم ضد الدين : كالاعتداء على أماكن العبادة التي تعتبر من المقدسات ...
- جرائم عامة ضد الأخلاق : كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة ...
- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع : مثل الصيد في غير موسمه ، أو الصيد طيور محرم صيدها ، أو تبديد ثروات المجتمع ...

---

(1) محمد أبو زهرة : **المرجع السابق** ص 39-41.
(2) جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود: **المرجع السابق** ، ص160.

ثالثا: التصنيفات القانونية :

تقسم الجرائم من الناحية القانونية وفق [1] :

- **الجسامة** : تقسم الجرائم من حيث جسامتها وخطورتها وأمنها واستقرارها لجنايات ، جنح ، ومخالفات .
- **الإيجابية** : تنقسم وفق هذا التصنيف إلى جرائم إيجابية ، وهي فعل ماينص القانون على تجريمه كالقتل، والسرقة ..، والجرائم السلبية ، ويقصد بها الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون ، كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم ..
- **الاستمرارية** : أي يمكن أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فالجريمة الوقتية عهي تلك الجريمة التي تقع في وقت محدود من الزمن ، أي أنها تقع خلال فترة زمنية قصيرة كجريمة القتل التي تنتهي بمجرد إزهاق روح إنسان ، أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر لفترة غير محدودة ، قد تطول وقد تقتصر كجريمة الاختطاف ،أو استعمال المحررات المزورة..
- **التعمد** : الجريمة العمدية وهي التي يتوفر فيها القصد الجنائي أي أن الجاني يتعمد ارتكابها، أما الجريمة غير العمدية فهي التي لا يتوافر فيها هذا الركن المعنوي – القصد – وإنما تقوم على الخطأ كالقتل الخطأ..
- الضرر : تنقسم الجرائم إلى ضارة بالمصلحة العامة كجرائم امن الدولة، والاحتكار في الأزمات، الأعمال الفاضحة الخادشة للإحساس العام، فهذه جرائم لاتصيب شخص بعينه وإنما تصيب الجميع، أما الجرائم الضارة بالأفراد فهي التي تقع على الشخص نفسه كالقتل، والضرب، والجرح ..

رابعا: تصنيفات الجرائم حسب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "

تعد المنظمة الدولية الجنائية سنويا استمارة إحصائيات موحدة توزع على جميع الدول الأعضاء ، ووفقا لتلك الاستمارة تصنف أنماط الجرائم كما يلي [2] :

- القتل العمد.

---

(1) أنظر كل من (عبد الله أو هايبية : **المرجع السابق** ، ص 26.سامية حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الجنائي** ، **مرجع سابق** ، ص 44-45. محمد أبو زهرة : **نفس المرجع** ، ص 92.)

(2) محمد الأمين البشري : **أنماط الجرائم في الوطن العربي** ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،1999 ، ض 120-121.

- الجرائم الجنسية .
- الضرب والجرح الخطران.
- السرقة على اختلاف أنواعها.
- السرقة في ظروف مشددة.
- السطو المسلح.
- السرقة بواسطة الخلع.
- سرقة السيارات.
- السرقات الأخرى .
- جرائم الاحتيال.
- الجرائم المتعلقة بتزييف العملة .
- الجرائم المتعلقة بالمخدرات .
- مجمل الجرائم المشمولة في الإحصائيات الجنائية الوطنية .

خامسا: تصنيفات الجرائم حسب المكتب العربي لمكافحة الجريمة [1] :

الصنف الأول : الجرائم المرتكبة ضد الأموال وتضم :

- السرقات بمختلف أنواعها ، سرقة المساكن ، المحلات ، السيارات ،...
- السلب والنهب.
- النشل .
- الشروع بالسرقات.
- حيازة الأموال المسروقة .
- **جرائم الاعتداء على الأموال :** تعتبر جرائم الاعتداء على الأموال من أخطر الجرائم التي يمكن أن تقدم على ارتكابها المرأة، وذلك لما لها من آثار سيئة على اقتصاد الفرد والمجتمع، لأنها كسب غير مشروع وبغير وجه حق، ويدخل ضمنها السرقة، النصب والاحتيال،

(1) أكرم عبد الرزاق المشهداني : المرجع السابق ،ص 171 – 172 .

الاختلاس، إصدار شيك دون رصيد ،السطو، انتحال صفة، وقد نص القانون الجزائري على عقوبة كل من يقترف هذه الجرائم والتي الغاية من ورائها الإستلاء على مال الغير .

- **جريمة السرقة :** تعتبر السرقة من أكثر أنماط الجريمة انتشار، والتي تلجأ إليها المرأة لعدد من العوامل والدوافع، لتحقيق أهداف معينة، وقد تعددت المفاهيم التي تناولت السرقة فنجد أن:

مفهوم السرقة في الشريعة الإسلامية : عرف الفقهاء السرقة بعدة توضح في مجملها أخذ المال الناس دون وجه حق، فقد عرفت في الحنفية بأنها "أخذ مكلف نصاب القطع خفية ما لا يسارع إليه الفساد من المال الشامل للغير " ، وعرفها المالكية بأنها " أخذ المال خفية بقصد الإجرام والفساد " وعرفها الشافعية بأنها "أخذ المال خفية ظلما من حرز الآخرين مما يوجب العقاب عليه "[1] .

مفهوم السرقة في قانون العقوبات الجزائري : " وهي قيام الشخص باختلاس شيء غير مملوك له ، وتختلف عقوبة السرقة باختلاف ظروفها ، فإذا ارتكبت ليلا ، وباستعمال العنف أو التهديد به ، فيعاقب بالسجن من 10 سنوات إلى 20سنة " [2].

- **جريمة الاختلاس :** تعد جريمة الاختلاس إحدى الجرائم التي يتم ارتكابها عندما ينم وضع الثقة في شخص معين ويتم تسليمه النقود أو ملكية ، ويقوم بالاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية من أجل الاستخدام الشخصي ، [3] ونظرا لأن جريمة الاختلاس من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، والأمن الاقتصادي فقد عرفها المشروع الجزائري بأنها :" قيام الموظف العمومي بإتلاف أو إزالة بطريق الغش أو بنية الإضرار وثائق أو سندات أو أموالا منقولة سلمت إليه بسبب وضيفته " [4] .

---

(1) محمود بن محمد عبد الله كسناوي : **ظاهرة النشل آثارها الإجتماعية** ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،2007 ،ص6

(2)نظر المادة :350من **قانون العقوبات الجزائري** ،ص99.

(3)طلعت إبراهيم لطفي : **المرجع السابق** ،ص 245.

(4)أ نظر المادة : 120من **قانون العقوبات الجزائري** ،ص 42.

المبحث الثاني: عوامل ودوافع الجريمة لدى المرأة

إن موضوع جريمة المرأة والدراسات والمقاربات النظرية التي بحثنا لها عن تفسيرات متعددة – لكل منها اتجاه ، محاولة في ذلك فهم الأسباب التي تجعل من المرأة – ذلك الكائن اللطيف والناعم – تتحول إلى منحرفة ترتكب مختلف الأنماط من الجرائم مثل :
السرقة،السطو ، الخيانة الزوجية ...،وصولا إلى أبشع الجرائم وهي القتل، والسؤال الذي يطرح نفسه :

ترى ما الذي يدفع المرأة لارتكاب أنماط مختلفة من الجرائم ؟

الجريمة – كما سبق وأن أشرنا في المقاربات النظرية – ليست حتمية وراثية أو نفسية كما يرى الاتجاه الفردي ، أو هي ظاهرة اجتماعية محضة كما يذهب في ذلك الاتجاه الاجتماعي، بل يكمن تفسير الجريمة بإرجاعها إلى مجموعة من العوامل والدوافع .
ونقصد بعوامل الجريمة عند المرأة بتلك الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للجريمة ، أو بمعنى آخر هي مجموعة المؤثرات التي تحك دوافع المرأة على نحو ما ، بحيث تدفعها إلى طريق الجريمة ، وهذا يعني أنه لا يمكن إرجاع جريمة المرأة إلى عامل معين أو دافع محدد، فجريمتها تعود إلى تضافر مجموعة من العوامل والدوافع ، سواء كانت ذاتية مرتبطة بالمرأة أو خارجية متعلقة بالمحيط الاجتماعي ، فالجريمة هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ودوافع ، وهو ما تنادي به النظرية التكاملية في تفسير الجريمة ، وهذا ما سنحاول التركيز عليه في دراستنا وذلك بالتطرق إلى مفهوم الدوافع وأنواعها وأثارها على سلوك الفرد باعتبار أن الجريمة تنشأ من تغلب الدوافع إليها على المانع منها ، إما بحكم تكوين إجرامي في الفاعل ، وإما بحكم استعداده لإجرام الصدفة ، وكانت هذه العوامل موقظة لذلك التكوين ، وذلك كتمهيد لفهم العوامل المؤدية للجريمة والتي سنتناولها بشيء من التفصيل لا حقا.

تعريف الدوافع ، أنواعها ، أثرها في سلوك الإنسان :

أ) تعريف الدوافع : أن لسلوك الفرد مهما تعددت أشكاله وصوره دوافع تثيره وتوجهه لتحقيق هدفه ، فكل سلوك وراء دافع معين يحركه .

وكما سبق أن أشرنا في الإطار المفاهيمي للمفاهيم اللغوية والاصطلاحية للدوافع ، وتأسيسا على ذلك يمكن تعريف الدوافع بأنها " **القوى المحركة التي تبعث النشاط في**

الكائن الحي ، وتحمله على سلوك ما (إيجابي أو سلبي) ، تلبية لإلحاح حاجة مادية أو معنوية ، وتحقيقا لهدف أو أهداف معينة " [1]

وعليه فالدوافع قوى لانلاحظها مباشرة بل نستنتجها كمن الاتجاه العام للسلوك الصادر عنها .[2]

ب) أنواع الدوافع :

يقسم علماء النفس الدوافع إلى قسمين هما :

1 -الدوافع الفطرية (الأولية) :[3]

وهي الدوافع التي لم يكتسبها الفرد من بيئته ، وإنما هي تكمن فيه، ويولد مزودا بها، ولا يمكنه الاستقلال عنها أو الانفصال ، وهي عامة ومشتركة بين أفراد النوع الواحد مهما اختلفت بيئاتهم وحضاراتهم ، كدافع الجوع حيث نجد في حالة حرمان الكائن الحي من الطعام لفترة طويلة حدوث تغييرات جسمية مثل انقباض في عضلات المعدة وتناقص معدل السكر في الدم ، دافع الأمومة الذي يتضح بتأثير إفرازات هرمون البرولاكتين لإثارة هذا الدافع لاحتضان الصغار ، وكذلك الدافع الجنسي الذي يعزز الدوافع البيولوجية القوية التي تؤثر في سلوك الإنسان وصحته النفسية.

فقد ذهب العالم سبرل بيرت إلى أن سبب الجريمة التي هي سلوكه غير سوي في الإنسان نتيجة لطاقة غريزة زائدة ، ومن وجهة نظره تعد الأنماط المختلفة للجريمة ، كالسرقة ، الاعتداء على الأشخاص ، والجرائم الأخلاقية تعبيرات عن دوافع فطرية عامة معينة قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه من انفعالات إلى درجة زائدة عن المعتاد [4].

وعليه تقوم هذه الدوافع بتحريك الفرد للقيام بسلوك معين – سوي أو غير سوي – وهنا يأتي التفاعل مع البيئة الخارجية بمختلف جوانبها ليأخذ الفرد من كل جانب ما يشبع به الدوافع الداخلية ، ومن هذه البيئة الخارجية تصدر الدوافع المكتسبة .

---

(1) محمد عثمان نجاتي : **القرآن وعلم النفس** ، دار الشروق ،1988، ص23.

(2) أحمد عزت راجح : **المرجع السابق** ، ص61.

(3)أنظر كل من : (أحمد عزت راجح : **نفس المرجع** ،ص 70، صالح الدهري ووهيب مجد الكبسي :**علم النفس العام**، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ،ط1 ، 1999، ص 103.

(4) سرور بن محمد عبد الوهاب :**المرجع السابق** ،ص97.

2 - الدوافع المكتسبة :

وهي التي تشتق من خبرة الإنسان وتتأثر بثقافة المجتمع وتقاليده ، ونمط التنشئة الإجتماعية التي تدرب عليها [1]، وكما يسعى الإنسان لحفظ التوازن البيولوجي عن طريق التوازن الانفعالي ، وذلك بإشباع الحاجات الشخصية و الإجتماعية التي تجب على الحاجات البيولوجية نتيجة خبرات التعلم المبكرة[2].

ومن أمثلة هذه الدوافع الحاجة إلى أمن ، والحاجة إلى بروز في المجتمع ، والتقدير الاجتماعي ، والاتجاهات الإجتماعية والميول المكتسبة والعادات والتقاليد المختلفة والمثل والأهداف ومستوى طموح الفرد ،ودافع السيطرة ، وحب التملك... إلخ [3] .

وبناءا على ماسبق يمكن تقسيم دوافع الجريمة – أي العوامل والأسباب المؤدية لها – إلى ما يلي :

أ) الدوافع النفسيـــــة

ب) الدوافع الإجتماعية

ج) الدوافع الاقتصادية

د) الدوافع الثقافيـــــة

وهذا ما سيتضح من خلال هذا الفصل .

ج) أثر الدوافع في سلوك الإنسان :

من خلال تعريف الدوافع سابقا يتضح أن لها أثر ا في سلوك الإنسان ، إذ أنها تعمل على :

- تزويد السلوك بالطاقة المتحركة .
- تحديد النشاط واختياره .
- توجيه السلوك أو هذا النشاط . [4]

---

(1) صالح الدهري ووهيب مجد الكبسي : **المرجع السابق**،ص 103.
(2) سرور محمد عبد الوهاب : **المرجع السابق**،ص 28.
(3) انظر كل من (عبد الرحمن العيسوي : **دوافع الجريمة** ، مرجع سابق ، ص 30، عزت عبد العظيم الطويل : **المرجع السابق** ، ص 173.)
(4) صالح الداهري ووهيب مجد الكبسي : **نفس المرجع** ، ص 103.

-المحافظة على استدانة تنشيط السلوك طالما بقي الإنسان مدفوعا أو طالما بقيت الحاجة قائمة ، فالدوافع كما أنها تحرك السلوك تعمل على المحافظة عليه نشيطا حتى يتم إشباع الحاجة .[1]

أولا: العوامـــــل الذاتيـــــــــــة الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة

يقصد بالعوامل الذاتية "مجموعة العوامل المتعلقة بالمجرم ذاته ، ويقصد بها العوامل التي يفضي تفاعلها كلا جزءا مع الظروف الخارجية عن ذات المجرمة إلى تحقيق السلوك الإجرامي " [2] .وأهم هذه العوامل الذاتية التي اهتم بها الإجرام نذكر ما يلي : الوراثة ، التكوين العضوي ، السن ، المسكرات ، العوامل النفسية .

1: العوامل الوراثية :

المقصور بالعوامل الوراثية هو انتقال خصائص وصفات معينة سواء كانت عضوية أو نفسية ، كالعاهرات والأمراض العضوية ..إلخ من الآباء إلى الأبناء فيمكن لتلك الخصائص والصفات الوراثية أن تدفع الفرد حاملها ارتكاب الجريمة ؟ وقبل البحث في علاقة الوراثة بالجريمة ، يتعين الإشارة إلى أن المقصود ليس وراثة الجريمة ذاتها ولكن المقصود هو وراثة بعض الإمكانيات أو الاتجاهات التي تعتبر مهيأة لارتكاب الجريمة إذا مصادفتها ظروف معينة [3]،وهناك اختلاف بين العلماء إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : يرى أن ميراث خصائص إجرامية معينة بدنية أو عقلية أو نفسية هو الذي يقود حتما إلى ارتكاب الجريمة ، وذلك هو فحوى نظرية لمبروزو عن المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا خصائص تجعله حتما مجرما .[4]

الاتجاه الثاني : ذهب هذا الاتجاه إلى إنكار دور الوراثة في ارتكاب الجريمة ، مؤكدا على ارتكابها يرجع إلى بعض العوامل البيئية المحيطة بالفرد .[5]

وقد شاب كلا الاتجاهين السابقين التطرف في الرأي ، فمن الصعب إغفال دور البيئة المحيطة في تكوين شخصيته الإجرامية ، كما إن ماينتقل بالوراثة ليس خصائص إجرامية

---

(1) جابر عبد الحميد جابر : **سيكولوجية التعلم ونظريات التعليم** ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ،1989 ، ص1
(2) فوزية سعيد الستار : المرجع السابق ، ص 74.
(3) أحمد عوض بلال : النظرية العامة والتطبيقات ، دار الثقافة العربية ، ط 1 ،د س ،ص 73
(4) محمود نجيب حسني : دروس في علم الإجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1988،ص 21.
(5) بشير سعد زغلول : المرجع السابق ، ص 30.

معينة وإنما مجرد إمكانيات أو اتجاهات قد تولد لدى الفرد (احتمالا) الميل أو الاستعداد لارتكاب الجريمة .[1]

يعني إن هذه الإمكانيات أو القوى الكامنة يمكن أن تحقق عاملا رئيسيا في السلوك الإجرامي نظرا لما تتميز به من قابلية على النشاط والتحقيق في كل ما يعرف من وجوه إشباع الرغبات الغريزية ، ومن ثم احتمال اقترافه للجريمة .[2]

وفي دراسة الباحثين للعلاقة بين الوراثة والجريمة يلجأون إلى أحد الأسباب الثلاثة : دراسة شجرة العائلة [3] ‘ والدراسة الإحصائية لبعض العائلات ،ودراسة التوائم .

الدراسة الإحصائية لبعض العائلات: [4]

هذه الوسيلة لدراسة العلاقات بين الوراثة والجريمة لا تركز على دراسة الإجرام في ذرية فرد معين – كما ذهب في ذلك دراسة شجرة العائلة -: وإنما تقوم على رفض مفاده أن توارث الاستعدادات الإجرامية يجري بكيفية تشبه عملية توارث الاستعدادات الجثمانية و انتقال الصفات البنائية ، كطول القامة ، ولون الشعر والعين، والخصائص العقلية ، وقد استخدمت مدة السجن كمعيار كمي لغرض المقارنة لإحصائية بين إجرام الآباء ، إجرام الأبناء ومن أشهر الدراسات في الشأن تلك الدراسة التي قام بها العالم الألماني stumpie حيث أجرى دراسته على عدد من المجرمين العائدين وعدد من المجرمين الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة من غير المجرمين، كما شملت الدراسة حوالي 20ألف من ذوي قرباهم . وكان من نتائج الدراسة أن نسبة الإجرام الخطيرة يكثر ارتكابها في العا ئلات الإجرامية الخطيرة .

دراسة التوائم : تقوم هذه الدراسة على مقارنة توأمين متطابقين ،وتوأمين أخوين غير حقيقيين ، ويفترض في الوراثة أن يتوافق التوأمان الحقيقيين ومن أشهر الدراسات التي تناولت التوائم دراسة الباحث الألماني (lange) ومان طبيبا للأمراض العقلية دراسته على

---

(1) محمود نجيب حسني ك المرجع نفسه ، ص 22.
(2) محمد شلال حبيب : **المرجع السابق** ،ص 166.
(3)للاستفادة أكثر ، أنظر **الفصل الثاني** من هذه الدراسة .
(4)أنظر للتفصيل أكثر كل من : محمود نجيب حسني : **المرجع السابق** ، ص 23 ، أحمد بلال عوض : **المرجع السابق** ، ص 74، عدنان الدور : **المرجع السابق** ، ص 162.

عدد من التوائم المتماثلة .وكان الهدف من هذه الدراسة وغيرها في هذا المجال هو إظهار مدى التشابه أو الاختلاف بين التوائم من حيث السلوك الإجرامي.

وقد أظهرت نتائج هذه الأبحاث إن تشابه في السلوك الإجرامي بين التوائم المتماثلة بلغ نسبة مرتفعة في حين كانت النسبة منخفضة فيما يتعلق بالتوائم غير المتماثلة .

وفي دراسة أجراها ***دي كريستيان*** وسط 6000 من التوائم خلص إلى القول بان السلوك الإجرامي قد ظهر في 66.7 %بالنسبة للتوائم من نفس الجنس مقابل 30.4 % بالنسبة للتوائم من جنسين ، إلا أنه أضاف قائلا بان التقارب في السلوك الإجرامي لم يكن نتيجة الوراثة فحسب بل كان العيش في الظروف بيئية واحدة سببا مؤثرا في تشابه السلوك [1] .

مما سبق وما يمكن استخلاصه من كافة الدراسات التي أجريت لبيان دور الوراثة في انتقال السلوك الإجرامي أنها ليست عامل حتمي وإنما تعتبر عامل احتمالي .وأن هذه الصفات والخصائص لاتعني أن من تحملها تكون بالضرورة مجرمة إذا كان سلفها مجرما.

أ-العامل البيولوجي أو التكويني :

ونقصد به التكوين العضوي للمرأة ،والذي يحتوي على مجموعة من الخصائص الجسدية أو البدنية الظاهرة ، ووظيفة أجهزة جسمها الداخلي .والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يتعلق بما إذا كان لهذه الخصائص الجسدية الظاهرة ووظيفة الأعضاء الداخلية للمرأة دور في دفعها إلى ارتكاب الجريمة ؟.

لقد عني العلماء من قديم بفحص المرأة جسمانيا والمقارنة بينهما وبين الرجل فما تناوله الفحص في إيطاليا ، لهيكل جسدها ودماغها وملامح وجهها ودمها وإفرازها وقوتها وأمراضها وشي خوختها و كذلك أطرافها ، كان الهدف الباحثين الأوائل في المدرسة الإيطالية إيجاد صلة تربط واقتران وبين الخصائص الجسمانية للمرأة ونفسيتها بوحه خاص، وفي هذا الصدد صرح الأديب " Gule michelet" أن المرأة لاتفعل أي شيء مثلنا وإنها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مغايرة لطريقتنا ، و إن حركتها تختلف عن حركاتنا وليست لمدها ذات الدورة الدموية لدمنا ولا تتنفس بنفس الطريقة التي نتنفس بها

---

(1) محمد الأمين البشري : **<u>المرجع السابق</u>**، ص 36.

نحن إضافة إلى ذلك فإن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فيزيولوجية تؤدي إلى اظطربات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية مثال على ذلك : حالة الحيض وانقطاعها عند بلوغ سن اليأس ، وحالة الحمل ، وحالة الوضع ، وحالة الرضاعة فهي في هذه المراحل التي تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم [(1)]، وهذا ما أكدته دراسة (رباب عنتر السيد) حيث توصلت إلى أن الفترة التي تسبق نزول دم الحض تقترن بتغيرات هرمونية عديدة ّ، ثبت طبيا أنها تؤدي إلى أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب الذي يؤدي بها إلى انتحار أو في حالات يمكن أن تؤذي الأم وليدها ربما تصل حد القتل ، والميل إلى للحدة والعنف الذي يؤدي بها إلى فقدان السيطرة والاعتداء

على الآخرين ، أو ربما وتدفعها هذه التغيرات غلى الخمول مما يؤدي بها غلى إهمال الأطفال [(2)] .

وإلى جانب ذلك نجد أن الخلل الذي قد يصيب إفرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير في غريزتها الجنسية فزيادة إفرازاتها وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب قد يدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة وذلك تحت تأثير قوة غريزتها الجنسية ، في ظل ووجود عوامل اجتماعية مهيأة مثل البيئة الأسرية السيئة والعنوسة ..وبالتالي تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية [(3)] .

ب-عامل السن

ونقصد به المراحل العمرية التي تمر بها المرأة ، وتختلف خصائص المرأة من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه العمرية ، كما أن للبيئة المحيطة بها دورا هاما في تحديد اتجاهات سلوكها في كل مرحلة عمرية . [(4)]

فالسن عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ، حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها ، ومعظم الدراسات والأبحاث كدراسة (هدى عزام 2001) ،

---

(1) **(السلوك الإجرامي عند المرأة)**، في : http//www.startimes.com
(2) أنظر الفصل الأول ، الدراسات السابقة ، **دراسة رباب عنتر السيد** ، الدراسة الخامسة .
(3) **(السلوك الإجرامي عند المرأة)**، في : http//www.startimes.com
(4) بشير سعد زغلول : **المرجع السابق**، ص 24 ، بتصرف .

(أنور حمدي عطية 2003) ، (محمد إبراهيم الر يدي ، 2003) ،(هادية العود البهلول،2005) (إحسان محمد الحسن ، 2008) ،(مزوز بركو ، 2008) ، كلها توصلت أن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة – خاصة جرائم الأخلاقية ، السرقة – ترتكب في مرحلة المراهقة وسن الشباب ، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة ، وذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها ، وزيادة غريزتها الجنسية ، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال ، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة ، وخاصة في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي ، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية ، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفعها في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم القتل الخطأ ، والإيذاء الجسماني ، والسرقة [1] .

إلا أن جرائم القتل تزداد في مرحلة النضوج (36سنة فأكثر) كما بينته دراسة (جيرتي 2005) إلى مشاكل الأسرية التي تعانها المرأة والعنف المسلط عليها واستغلاله اقتصاديا ، جسديا ،وجنسيا ، بالإضافة إلى حرمان العاطفي – خاصة المتزوجة – مما يدفعها إل ارتكاب جريمة القتل لرفع الظلم عنها أو الانتقام لكرامتها [2] ، أما المراحل العمرية الأخرى كالشيخوخة التي تمر بها المرأة فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب ، حيث أثبتت الإحصائيات الجنائية الرسمية انخفاض نسبة الجرائم خلال هذه المرحلة – الشيخوخة – عموما ، فالمرأة في مجتمعاتنا العربية إذا بلغت الكبر كثيرا ما تمسي مخدومة لا خادمة ، ترفل بالسعادة والعز وتعيش في رعاية أبنائها ، أما عند اقترافها للجريمة في هذه السن فربما يرجع لمصارعتها الفاقة والحرمان وشعور ها بالوحشة [3] .

---

(1) **<u>السلوك الإجرامي عند المرأة ، في</u>**) http//www.startimes.com

(2) H.Gertie pretorius (2006) **: op cit .**

(3) محمد شلال حبيب : **المرجع السابق** ، ص 216.

ج-عامل المسكرات :

يقصد بالمسكرات كل مايذهب العقل ويجعل تصرفات المرأة خارجة عن إرادتها من مخدرات وخمور وأدوية ...

أكدت دراسة ميدانية أنجزها المركز الوطني لترقية البحث العلمي بالجزائر أن المخدرات بدأت تتفشى فبالوسط النسوي خاصة فيما يتعلق بتناول المهلوسات والقنب الهندي ، حيث أنه خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 تم تسجيل نحو 12000إمرأة مدمنة على المخدرات من ضمن 27000شخص من مختلف الأعمار بين 18 سنة 13 %من الطالبات يتعاطين المخطرات 18 %يدخ السجائر و 09 %يتناولون المشروبات الكحولية داخل الإقامة الجامعية [1] .

و عن أثر المخدرات فلها أثر كبير على المرأة وذلك لأنها تفقدها وعيها وإدراكها وإرادتها .كما أن تأثير المخدرات فلها أثر كبير على المرأة التي تتناولها فحسب وإنما يكون على ذريتها أيضا [2] ، حيث توصلت الأبحاث إلى أن المرأة التي تدمن المخدرات يغلب عليها الإهمال في أحوالها الصحية ، مما يكون له آثار سيئة على الحمل – إذا كانت حاملا – وعلى الجنين ، وكذلك على عملية الوضع نفسها ، وبالتالي تزداد في حالة هؤلاء النساء نسبة المضاعفات التي تصاحب الولادة ، من ذلك حالات الإجهاض ، وموت الجنين داخل الرحم ، والنزيف اللاحق للولادة ، وقد أمكن رصد مابين 10و15 %من الحوامل المدمنات يصبن بما يعرف بالتسمم الملي [3] . وعن الصلة بين تناول المسكر أو المخدر وبين الجريمة ، فقد تبين أن المخدرات تؤثر على شاربها تأثير غير مباشر يمسه عبر الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فهناك علاقة ظاهرة وجلية مابين الجريمة وتعاطي المواد المخدرة [4] ،فقد أجريت دراسة على عينة تمثل 4 %من جمهور طلاب وطالبات الجامعات المصرية عل امتداد القطر كله ، وذلك بالاعتماد عل استبيان يحتوي على أسئلة تتناول الأنماط الشائعة

---

(1) (نساء دخلن عالم الإجرام والمخدرات ، في :) http :www.djqzqiress.com

(2) محمد أحمد المشهداني : أصول علمي الإجرام والعقاب ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2، 2008، ص 86.

(3) مصطفى سويف : المرجع السابق ، ص93.

(4) محمد أحمد المشهداني : نفس المرجع ، ص 86.

لتعاطي المواد المخدرة المختلفة ، كما تناول عدد من السلوكيات المنحرفة (كالغش ، الشجار مع الوالدين ، السرقة بأنواعها ..)

فتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباطات ايجابية قوية بين ارتكاب جميع سلوكيات الانحراف وتعاطي المخدرات ، والأدوية النفسية ، وشرب الكحوليات[1].

1- العوامل النفسية :

وتقتصد بالعوامل النفسية المؤثرات أو العوامل الداخلية التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، وعندما نتحدث عن العوامل النفسية نقصد بها : الشعور بالحرمان ، عدم الاستقرار العاطفي، المويولات العدوانية ، شعور بالإحباط ، الكبت ، الإحساس بالظلم الشعور بعدم الاهتمام والتقبل من الآخرين، الشعور بالذنب .. ، إلى غيرها من العوامل النفسية التي تحفز دوافع داخل المرأة مثل الغيرة، الكراهية، الحسد، الرغبة في الانتقام مما يؤدي بها إلى حد الجريمة - كالانتحار وإيذاء الآخرين ربما القتل -، حيث يؤكد المختصون في علم النفس أن العوامل النفسية من أهم العوامل الدافعة لجريمة المرأة، ومعنى كون العامل نفسيا هوأن يكون من فعل النفس التي تختل وتتأثر بذاتها ،وليس باختلال و طائف بعض أعضاء الجسم [2].

فللعوامل النفسية أثر لايستهان به على سلوكها الإنساني خيرا أم شرا ، فقد ترتكب المرأة الجريمة إذا شعرت بفقد شيء من ذاتيتها أو يختص بها سواء في العنصر الروحاني أو العنصر المادي ، ولذا فإنها تقترف الجريمة متى مست مشاعرها مساسا جارحا أو تعرضت مصالحها لخطر ، ولذا فإذن أي محفز خارجي يستفزها يمكن أن يساعد على ظهور بعض العوامل الكامنة في نفسها ومن ثم يؤدي إلى غضبها واقترافها الجريمة . [3]

وعليه فالجريمة تنشأ من تغليب بعض الدوافع النفسية كدافع التملك ، الخوف ، الحب ، الكراهية ، العدوان ، الغيرة ...، حيث أكد أخصائيو علم النفس أن هناك جرائم خاصة بالمرأة ترتكبها غالبا بدافع الحب والخوف ، فتلجأ المرأة إلى قتل زوجها بدافع الغير ة ، ويكون تخيل

---

(1) مصطفى سويف : نفس المرجع ، ص 143.
(2) مجد الهاشمي : المرجع السابق، ص 60.
(3) محمد شلال حبي : المرجع السابق ، ص 187-188.

الخيانة هو المحرك الأساسي لذلك الشعور ، فتقتل حتى لا تأخذه امرأة غيرها [1] ، وقد أكدت دراسة حديثة أجريت في سوريا أن 75.5 %من جرائم النساء ورائها دوافع نفسيا (كالحرمان العاطفي ، الانتقام ، الخوف من العار ، الغيرة).[2]

ويرى علماء النفس أم المرض النفسي الذي هو عبارة عن خلل يصيب الجانب النفسي من الإنسان فيؤدي إلى اضطراب الغرائز والعواطف ويضعف من الوظيفة الرقابية للضمير ويفقد الفرد قرته على التكيف مع المجتمع والقيم السائدة فيه .[3]

وعندما تصاب المرأة بأحد الأمراض فإنها يمكن أن تقع في السلوك الإجرامي ، وأهم هذه الأمراض النفسية والتي عنيت بها دراسات علم الإجرام، العصابة والسيكوباتية .

- العصاب: والذي يظهر نفي صورة إضططراب يمس الجانب الانفعالي لدى المرأة، ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية مثل الهستيريا، القلق والخوف [4]، والتي تقود المرأة إلى اقتراف العديد من أنماط الجرائم كالانتحار وإيذاء الآخرين، والسرقة المرضية، والجرائم الأخلاقية حيث أظهرت دراسة لأيزينك حول الجريمة والشخصية أجراها على نساء مجرمات ومقارنة نساء سويات ، فتحصلت المجرمات على درجات مرتفعة على عامل العصابية مقارنة بمجموعة السويات.[5]
- السيكوباتية : لاتنطوي السيكوباتية على خلل يصيب الجانب العضوي أو العقلي ، وإنما هي عبارة عن شذوذ في الشخصية يرتبط به اختلال في القيم الأخلاقية والاجتماعية حيث يأخذ الشخص السيكوباتي من هذه القيم موقف عداء أو عدم الاكتراث. [6] وأهم مايميز المرأة السيكوباتية أنها مضطربة في تفكيرها ومشاعرها وخيالاتها وقلقها وحياتها الخاصة ، وبالإضافة إلى ذلك نجدها مضطربة في علاقاتها الإجتماعية بالناس ، إذ يؤثر سلوكها في كل

---

(1) جرائم النساء .. ، في :) http ://www.Lebmoon.com
(2) جرائم النسا ء : ابحث عن الرجل ! ، تحقيق لها ، في :) http://wwww.Lahamag.com
(3) عمر السعيد رمضان : دروس في علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986،ص53.
(4) أحمد بن موسى محمد حنتول : أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات ، رسالة ماجستير ، جامعة أم الهقرى ، السعودية 1425 ، ص36
(5) مجدي أحمد محمد عبد الله : المرجع السابق ، 233.
(6) محمود نجيب حسني :المرجع السابق ، ص 69 .

شخص في بيئتها.[1] كما تتميز بالأنانية الشديدة ، وبالشراسة والوحشية التي تدفعها إلى استعمال أبشع الوسائل في ارتكاب جرائمها .[2]

وقد شرح Loudet فيما يخص المرض النفسي في مؤتمر 1950 بأنه يشكل " حالة خطرة كامنة " عند المجرم وعلينا أن نفهم وتنحسر طبيعتها ، وعليه فالسلوك الإجرامي هو انتقال أو عبور إلى الخارج (Passage au dehors) أو الانتقال إلى الفعل Passage a l'acte لحالة خطرة أو لشخصية جرميه[3]، فالشخصية الجرمية كما يرى كولن ولسون غير مدركة للواقع الخارجي إلا من خلال خيط واه ، هو عبارة عن طلباتها الملحة والعاجلة وأغراضها لأنية[4] . والتي تعمل على تحقيقها بطرق غير شرعية ، وتظهر في صورة أنماط أنماط إجرامية مختلفة .

وقد أرجع علماء النفس أسباب هذه الأمراض النفسية التي تؤدي بالمرأة لارتكاب الجريمة إلى الخبرات النفسية الأليمة التي تعرضه لها في مرحلة الطفولة حيث يبين فرويد أن " إجرام الكبار هو امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة " [5] .

إذا فالقاعدة النفسية لجريمة المرأة تؤكد بأن كل جريمة ورائها دافع نفسي أو شخصية مرضية تلح على هذا السلوك الإنحرافي ، مما يعني أن العوامل النفسية لها الأثر الكبير في إجرام المرأة .

تناولت الدراسة أهم العوامل الذاتية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة ، كما أثبتت البحوث والدراسات كما سبق وأشرنا أن هناك علاقة بين هذه العوامل وبين اقتراف المرأة للجريمة ، ومع ذلك فلم تجزم هذه الدراسات على حتمية هذه العلاقة ، ولعل السبب راجع إلى أن جريمة المرأة يصعب تناولها بالاقتصار على جانب واحد وإغفال جوانب أخرى قد يكون لها دور في دفع المرأة إلى الجريمة ، يعني هذا أن لا تنفي مجموعة العوامل الأخرى المتمثل في العوامل الخارجية من اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية في المجتمع الذي تعيش فيه المرأة والذي يؤثر عليها فيدفعها إلى الجريمة ، ولعل مايثبت ذلك حديث قاتل المائة نفس الذي طلب منه تغيير أرض لأنها أرض سوء ، ويقص بأرضه على الفرد .

---

(1) أنظر محي أحمد محمد عبد الله ، المرجع نفسه ، الفصل السابع – السيكوباتية - ، ص225.
(2) أحمد عوض بلال ، المرجع السابق ، ص 292.
(3) عباس محمود مكي :المرجع السابق ، ص116.
(4) كولن ولسون : المرجع السابق ، ص178.
(5) مجدي أحمد محمد :المرجع السابق ، ص 117.

وعليه يتعين عند دراسة المرأة المجرمة أ ننظر إليها نظرة تكاملية من خلال البحث عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بها إلى الإقدام على ارتكاب جريمة ما.

ثانيا: العوامل الخارجية الدافع بالمرأة لارتكاب الجريمة :

يقصد بالعوامل الخارجية مجموعة الظروف والعوامل التي لاتتعلق بالمجرم ذاته ، وإنما بالوسط الذي يعيش فيه ، ويكون من شأنها التأثير على سلوكه وتوجيهه نحو اقتراف الجريمة . [1]

وعندما نتحدث عن العوامل الخارجية فإننا نقصد : العوامل الإجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية والتي تؤثر على سلوك المرأة مما يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

وعليه فسوف نتعرض لهذه العوامل الخارجية المفسرة لسلوك الإجرامي لدى المرأة والتي تتعلق بكل من :

- العوامل الإجتماعية :وسوف نتناول الأسرة ، جماعة الرفاق ، المدرسة ، جماعة العمل .
- العوامل الاقتصادية : الفقر والبطالة .
- العوامل الثقافية : وسائل الإعلام ، الوازع الديني ، والتعليم .

1- العوامل الإجتماعية :

يقصد بها العوامل الخارجية التي تحيط بالمرأة ، وتؤثر على سلوكها وشخصيتها مما يؤثر على دوافعها الداخلية فترتكب الجريمة .

وعندما نتحدث عن العوامل الإجتماعية تقصد بها الأسرة ، جماعة الرفاق ...، وغيرها من العوامل التي لها تأثير على المرأة ، فكما يشير علماء الإجرام إلى أن السلوك الإجرامي على حد سواء ، يتعلمه الفرد من خلال اتصاله بجماعات أولية (كالأسرة ، الحي ، الرفاق ...، وبما أن المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة متعدد وعوامله متنوعة ، فسنركز الدراسة على أهم محيط في حياة كالمرأة وهي الأسرة والتي لها أثر كبير في سلوك المرأة وبناء شخصيتها السوية أو المنحرفة ، هذا دون هذا دون إغفال العوامل الإجتماعية الأخرى كالصديقات ، والبيئة المحيطة، التي من شأنها أن تؤثر سلبا على سلوك المرأة

---

(1) عمر السعيد رمضان : المرجع السابق ، ص 51 .

أ- الأسرة

تعد الأسرة هي المصدر الرئيسي في عملية التنشئة الإجتماعية لما لها من دور كبير في رعاية الفرد وإشباع حاجاته الأساسية ، كما أنها المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الفرد أولى علاقاته الإنسانية ، وهي المسؤولة عن اكتساب لأنماط السلوك – سوي أو غير سوي – وقواعده وضوابطه [1]، فالأسرة هي النواة التي يتكون منها المجتمع ، فإذا أصلحت صلح المجتمع كله وإذا فسدت فسد المجتمع كله [2] ،أي إذا كانت الأسرة مفككة وغير مستقرة أو فاسدة فإنها تمثل وسط سيئا قد يؤدي إلى انحراف الأبناء نظرا لما يلمسونه من انحراف في سلوك أفراد أسرتهم ولما يعانونه من إهمال وعدم رعايته في سن المبكرة [3] ، وعليه فجهل الأسرة بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة يؤدي إلى ظهور سلوكات غير سوية ربما تصل لحد الجريمة ، ومنه فدراسة الأسرة في مجال سببية الجنوح أو الجريمة نصيب الأسد في الأغلبية دراسات علم الإجرام المعاصر ، فهي العامل المشترك الذي يقف عنده كل باحث حفي دراسة طبيعة السلوك الإجرامي بوجه عام ، وكيف لا وهي "مهد الشخصية " والمحور الذي تدور حوله جميع عناصر تكوينها [4].

وبالقدر الذي تتخلى فيه الأسرة عن دورها ووظيفتها في بناء الفرد ، يبرز على السطح الجانب السلبي للفرد ، وربما كانت المرأة – أو الفتاة – أكثر تأثيرا بأسرتها نظرا لموقعها في الأسرة وارتباطها بها ، وعليه فهذا بالإضافة إلى شيوع التوتر والصراع والتفكك بين أفراد الأسرة ، تكون امرأة مهمشة مما سيئة من طرف شخص أو عدة أشخاص في العائلة فقد يكون الزوج أو الأب أو أهل الزوج وغيرهم من الذين يسرفون في الطغيان والقسوة والعدوانية وتعنيف المرأة. [5]

ولاضطراب العلاقات داخل الأسرة دور كبير في انحراف المرأة ، فقد أوضح الخبير النفسي كريستيان لودكه أن المشكلات الناتجة من العلاقات المضطربة تكون في الغالب سبب في الجرائم "لأن حياتنا كأشخاص نعتمد على علاقتنا بالآخرين ، وعندما نشعر بالإهمال

---

(1) وفيق صفوت مختار: مشكلات الأطفال السلوكية – الأسباب وطرق العلاج – دار المعلم والثقافة القاهرة ، ط 1 ، 1999، ص 12.
(2) عبد الرحمن العيسوي : علم النفس الأسري " المشكلات والبرامج الإرشادية " دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، د. س ،ص 155.
(3) أنظر كل من (فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، ص 135 ، أحمد عوض بلال : المرجع السابق ، ص 371).
(4) عدنان الدوري ك المرجع السابق ، ص 288.
(5) مزوز بركو : إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ، 152.

والإهانة والإذلال ينتابنا خوف كبير من أن نصبح غير منتمين للمجتمع أو ننعزل عن العالم ، لذلك يحاول الإنسان بكل الطرق أن يكون في بؤرة الاهتمام ، وإذا فشل في ذلك يتعرض للإهانة مجددا ثم يتحول هذا الشعور القوي بالعجز إلى الجرائم " [1]

وبهذا فإن الخبير النفسي يؤكد على أن جريمة المرأة يسبقها علاقة مضطربة والتعرض لإهانات شديدة وإذلال وانتهاكات من بعض أفراد الأسرة ، لا تقدم على ارتكاب الجريمة (قتل أو خيانة الزوجية ....) إلا إذا تعبت من الإيذاء المستمر والإهانة والعنف بأنواعه المسلط عليها من الزوج أو غيره – كالأب أو الأخ أو الحماة...- ،مما يسبب لها ضغوط نفسية تصل إلى درجة الرغبة في الانتقام الذي يدفعها إلى ارتكاب الجريمة تنفسيا لتلك التوترات .

- عدم وجود النموذج السوي تقتدي به المرأة في أسرتها : فإذا نشأت الفتاة في أسرة بها نماذج إنحرافية – وخاصة الوالدين – تكون حياتنا مجرد من معاني الشرف والفضيلة ، وتصبح الجريمة وسواء الخلق أمرا عاديا بالأسرة ، ولا يحس الأفراد فيها معنى الخطيئة ، فقد يكون الأب سارقا أو مجرما أو سكيرا مما يجعل رعايته لأولاده معيبة ، وتهبط بهم إلى مستوى منن فقدو الرعاية أو أكثر لأنها تعلمهم السلوكات المنحرفة ، كما يمكن أن تكون الأم خليعة مستهترة سكيرة أو تحترف الرذيلة ، ويكون أثر ذلك على البنات أشد مقارنة بالذكور نظرا لارتباطهن بأمهاتهن ارتباط كبيرا خاصة في مرحلة المراهقة [2] وهذا مايضفي على المناخ الأسري اختلال في التوازن ، فيؤدي بالفتات – باعتبارها مرآة عاكسة لوالديها – إلى سلك السلوك المنحرف ، فعناصر التقليد والمحاكاة السوية – نموذج الأبوين الصالحين – غائبة وبالتالي ففاقد الشيء لا يعطيه ، وقد أكد تبيرث " ذلك في دراسته حيث وجد أن شيعة الجريمة و الرذيلة عامة في أسر الجانحين خمسة أمثال ماهو عليه من أسر غير الجانحين " [3] .

ومنه فالأسرة التي بها نماذج غير سوية - خاصة الوالدين – عدم وضوح الرؤية واختلاط في المعايير التي تدفع بها إلى الانحراف وارتكاب مختلف أنماط الجريمة ، وعليه فالأب أو الأم المنحرفة يخرجان للمجتمع منحرفات أو فتيات أو غير سويات بمقياس الصحة النفسية .

---

(1) (الإهانة الشديدة قد تدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم عشوائية ، في : (http : //www.up.2sw2r.com
(2) جلال الدين عبد الخالق ورمضان السيد : المرجع السابق ، ص 69.
(3) رمضان السيد : إسهامات الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، 1990، ص89.

وعلى رأي الشاعر :

إذا كان رب البيت للدف ضارب ***** فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

وهناك عوامل جاسرية تؤثر على المرأة في طفولتها بحيث تترك أثرا على سلوكها الإجرامي مستقبلا ونلخصها فيما يلي :

- التفكك الأسري : ومن ملامح التفكك في المحيط الأسري الشقاق والطلاق بين الوالدين، فالجو الأسري الذي يخيم عليه الشقاق بين الوالدين يجعل الفتاة تعيش في حالة من القلق وانعدام الأمن، غلى جانب فقده الثقة في والديه،وبفقد الثقة في الوالدين تضيع مكانتهم التربوية، وتبحث الفتاة عن البديل خارج المحيط الأسري ، وغالبا مايكون البديل طريقا غلى الانحراف والجريمة ، والآباء مشغولون بمشاكلهم ويزداد الأمر سوءا بانفصال الأبوين لأتفه الأسباب دون التروي والتدبر لعواقب الأمور ن لان الانفصال يصيب الأبناء – خاصة البنت لطبيعتها العاطفية- بالتمزق النفسي ، ويحرمهم من الرعاية والتوجيه والمراقبة التي لا تؤدي كما ينبغي إلا في ظل أسرة مستقرة متماسكة ، وبهذا يسهل انحراف البنت وشعورها بالضياع والتصحر العاطفي في ظل الأسرة المنهارة ن وكل هذه الدوافع النفسية تحرك الفتاة للبحث عن بديل كما سبق أن أشرنا للتعويض عن هذا الحرمان .

وقد يتخذ التفكك الأسري صورة معنوية ، ويعني ذلك أن العلاقة بين الأبوين تكون علاقة سيئة غير مستقرة رغم تواجدهما مع من الناحية المادية .ويترتب على سوء العلاقة وسوء المعاملة بين الأبوين أن ينشغل الأب عن رعاية أبنائه وعن تربيتهم مما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة .[1]

- عدم إحساس المرأة بوجودها الاجتماعي :

فحاجة المرأة إلى الشعور والتقبل والاهتمام من أسرتها والمحيطين بها يعتبر غذاءا لها لتنمو نفسيا بشكل سليم ، حيث يؤدي اختلال هذا العامل إلى انحرافها وارتكابها لبعض الأنماط الإجرامية ، كإيذاء الآخرين بغيت توصيل رسالة خطيرة مفادها : أنا هنا ، أنا موجودة ، إنتبهو إلي ؟ ...وبالتالي إذا لم تحظ الفتات بالتقدير والاهتمام في وسطها الأسري فإنها تصاب بالإحباط الذي يدفعها إلى الانحراف تعبيرا عن الضيق ورغبة في إثبات وجودها .

(1) فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، ص 137 .

ب- الصديقات أو جماعة الرفاق

يحتاج الفرد في كل زمان ومكان إلى من يوافقه في السن ، والرأي، والقيم والاتجاهات، والمعارف ، والرغبات ، والحاجات ، والخبرات ، فكل فرد يرتاح لقرينه ،ة ويشعر بالألفة لعشرته ، وبالتوفيق والانسجام عند التعامل معه [1] ، والصداقة لا تقل أثرا عن الأسرة سواء في السلوك السوي أو المنحرف ، فالإنسان مهما بلغت خبراته وتجاربه فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه [2] بمعنى أن هناك تأثير متبادل بين الأصدقاء، ينشأ عنه اتجاه جماعي فيما بينهما ، هذا الاتجاه قد يكون من ناحية احترام القوانين والمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع ، وهنا يمكن هذا الاتجاه العام فيما بينهم نحو مخالفة القوانين والخروج على المبادئ والقيم السائدة داخل المجتمع ، ولذلك يأتي سلوكهم منحرفا ومتجها إلى ارتكاب الجرائم وفي هذه الحالة يمكن القول بأن جماعة الأصدقاء تشكل احد العوامل الدافعة على ارتكاب الجريمة [3] .

إذن فمحاكمة المرأة لصديقاتها منحرفات يهيئ لها قوة المحركة لارتكاب سلوك الجريمة ، لان المرأة إذا كان لديها استعداد نفسي للجريمة وارتبطت بصديقة منحرفة تزيد رغبتها في الجريمة والانحراف ، فقد أكدت بحوث العلماء مثل Cluck .Cho.Healyعلى أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية وليست فردية فلا تقتصر على الفرد واحد ن بل تهم جميع الأفراد المنظمين لجماعة واحدة [4] .

كما أكدت دراسة كل من (أنور حمدي عطية) و(محمد إبراهيم الريدي) [5] أن جماعة الرفاق كان لها الأثر الأقوى في دفع المرأة إلى ارتكاب أنماط مختلفة من الجرائم كالسرقة ، وخاصة الجرائم الأخلاقية .

وقد بين ديننا الحنيف مدى تأثير الصديق يقول عز من قال :"و يوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا (27)ويا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا (28) لقد

---

(1) عدنان الدوري : المرجع السابق ، ص 305.
(2) فوزية عبد السلام : المرجع السابق ، ص 179.
(3) محمود نجيب حسني : المرجع السابق 196.
(4) أنظر الدراسات السابقة ، الفصل الأول .
(5) أنظر الدراسات السابقة ، الفصل الأول

أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا (29)"[1] ، وقال رسول الله صلى الله عليه و سلم :" المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل "[2] والخليل هو الصديق ن فإذا كان أثر الصديق يمتد غلى الدين فلاشك أن الأثر في السلوك والاتجاهات سيكون أقوى وبهذا يبين الدين الإسلامي خطورة صديق السوء وما يجره من ندامة على صاحبه لتأثره بانحرافه .فالرد يعرف عند الآخرين بصحبته ، فالصاحب كمرآة تعكس صورة الشخص ." قلي من صديقك أقولك من أنت ."

يقاس المرء بالمرء ***** إذا ما المرء ماشاه

فكم من جاهل أردى ***** حكيما حين أخاه

ج- المدرسة :

تعتبر المدرسة أحد الجوانب الوسط الاجتماعي الخاص الذي يؤثر في سلوك الفرد ن وتلعب المدرسة دورا مهم في تهديد وتربية الأبناء والبنات حيث أن دورها لايقتصر أو لايجب أن يقتصر فقط على الجانب التعليمي بل يجب أن يشمل كذلك الجانب التربوي وما يتعلق بذلك من تلقين للقيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب أن تسوده في المجتمع [3] .

ويعتبر مجتمع المدرسة أول مجتمع أجنيي يتصل به الطفل بع مجتمع الأسرة ، وفي مجتمع المدرسة يلتقي الطفل بغيره ممن هم في سنه أو في سن قريبة من سنه ويلتقي كذلك بأساتذته ومدرسيه ، وبقدر ما تنجح المدرسة في أداء دورها التعليمي والتربوي بقدر ما تقدم المجتمع فردا قادرا على التكيف مع المجتمع وما يسوده من قيم ومبادئ أخلاقية ، وعلى العكس ن فإن فشلت المدرسة في القيام بهذا الدور يشكل أ حد العوامل الدافعة إلى الجريمة .

ويمكن توضيح العلاقة بين المدرسة وبين احتمال إقدام الفرد على ارتكاب الجريمة بأن فشل المدرسة في القيام بدورها وفشل الطفل في دراسته يمثل قرينة على شخصية الفرد القابلة للانحراف ، وحقيقة الأمر فإن ذلك قد يكون راجعا إلى عوامل داخلية لدى الطفل نفسه مما

(1) سورة الفرقان : الآية 27 ، 28 ، 29 .
(2) محمد ناصر الدين الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ج 2 ، ط 3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1403، ص 633.
(3) محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، ص 194.

تجعله غير قادر على التكيف مع مجتمع المدرسة وبالتالي المجتمع الكبير في ما بعد ن وقد يكون الأمر راجعا في جانب كبير منه غلى أسباب تتعلق بالمناهج الدراسية ذاتها وبأساليب المعاملة داخل المدرسة وبعدم كفاءة أو بعدم تأهيل المعلم بدرجة كافية للتعامل مع الأطفال في سن مبكرة .وكل ذلك قد يدفع الطفل إلى التغيب عن المدرسة أو الهرب منها وقضاء وقت الدراسة في الشارع أو الأماكن العامة مما يعرضه ذلك للانحراف وارتكاب الجريمة [1] .

ويلاحظ أن البنت أكثر تخليا عن الدراسة إما لرسوبها المتكرر أو باختيارها لمقاطعة الدراسة نظرا للضغوط المباشرة أو غير المباشرة من الأسرة أو المجتمع وعلى الرغم من أهمية الجهود التي بذلت من أجل تحقيق ثورة تعليمية وثقافية فإن مكانة البنت في العمل التربوي مازالت في حاجة إلى بذل جهود أكبر واهتمام من طرف الآباء من جهة والمخططين البيداغوجيين من جهة ثانية ، وبصدد هذه النقطة بينت الإحصائيات التي توصلت إليها دراسة مغربية عن السلوك الإجرامي عند المرأة ، أن نسبة المجرمات غير المتمدرسات يشكلن 64.3 %على عكس المتمدرسات فتصل نسبتهن إلى 35.7 % و أن الشهادات التعليمية المحصل عليها من طرف هذا الصنف الأخير تتراوح بين الشهادة الابتدائية وشهادة البكالوريا.[2]

د- مجتمع العمل :

لاشك أن العمل في حد ذاته يمثل قيمة في حياة الفرد والمجتمع ، ولاشك أيضا أن نوعية العمل الذي يمارسه الفرد يؤثر في تكوين شخصيته وتحديد اتجاهات سلوكه بصفة عامة ، ولذلك يمكن القول : أن بعض الأعمال أو المهن يمكن أن تمثل عامل إجرامي نظرا لما يحيط بهذا العمل أو هذه المهنة من ظروف معينة ترفع من معدل الإجرام أو تؤدي لارتكاب نوعية معينة من الجرائم .[3]

(1) فوزية عبد الستار : المرجع السابق ، ص 140.
(2) (السلوك الإجرامي عند المرأة) ،في : http //www.startimes.com
(3) أنظر كل من : (محمود نجيب حسني : المرجع السابق ، ص 198 .فوزية عبد الستار: المرجع السابق ، ص 140.)

ونظرا للتغير في موقع ومكانة المرأة – كما أشارت دراسة كارول سمارت – الإجتماعية والاقتصادية أدى ذلك إلى عدم وجود تباين في العمل بين الجنسين [1] ، فقد تهيئ طبيعة مهنة المرأة لها الفرصة في ارتكاب نوع معين من الجرائم مثل ارتكاب الموظفة جرائم الرشوة أو الاختلاس أو الإستلاء على المال العام ، وارتكاب الخادمة في المنزل لجرائم السرقة ...[2]

والحقيقة أن اختيار الفرد لمهنة معينة يدل بدرجة كبيرة على عناصر شخصيته ، فالفرد عندما يتجه لممارسة مهنة أو عمل معين فإن ذلك يعبر عن نوعية المهارات والإمكانيات التي يرى الفرد أنها ترشحه لهذه المهنة أو العمل ، ولما كانت عناصر الشخصية هي التي تحدد طابعها من الوجهة الإجرامية فإن ذلك يبين مدى الصلة بين اختيار ممارسة مهنة معينة وبين الجريمة أو احتمالية الإقدام على ارتكابها[3].

ورغم ماسبق بيانه عن العلاقة بين المهنة وبين الإجرام فإن القول بحتمية هذه العلاقة يجب أن يؤخذ على حذر فمن غير الممكن القول بان مايحتر ف حرفة معينة سوف يتجه حتما غلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم ، فماسبق بيانه لايخرج عن كونه تفسيرا جزئيا للعلاقة المحتملة بين ممارسة مهنة معينة وبين ارتكاب نوعية معينة من الجرائم ، كما أنه يمكن القول بأن الجريمة أصبحت أمرا محتمل الوقوع بالنسبة لكافة المهن داخل المجتمع [4] .

2- العوامل الاقتصادية :

وتقصد بها المؤثرات الاقتصادية (كالفقر والبطالة)، والتي تؤثر في المرأة فتحرك الدافع المادي بداخلها مما يؤدي بها إلى اقتراف أنماط مختلفة من الجرائم .

لا يزال هناك جدل قائم عن دور العوامل الاقتصادية في الجريمة ن عند علماء الجريمة والسلوك الإجرامي ، فهناك من يقرها وهناك من ينفيها ، وهناك فئة ثالثة تعترف بدورها الجزئي في السلوك الإجرامي ، أي أنها على حد قولهم ليست بذاتها سببا للجريمة ولا تؤدي دورا أصليا في نشأتها ، بل هي عوامل مساعدة على حدوث الجريمة واستدلوا

---

(1) أنظر الفصل الأول : الدراسات السابقة ، دراسة كلرول سمارت .
(2) أحمد عوض بلال : المرجع السابق ، ص 381.
(3) محمود نجيب حسني : المرجع نفسه ، ص 203.
(4) عبد المنعم العوضي : المبادئ العلمية لدراسة الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1982 ، ص 151.

على صحة رأيهم بأن كثير من الناس يعيشون ظروف اقتصادية بالغة السوء ومع ذلك لا يسلكون طريق الجريمة، بينما في المقابل وجد بعض من يقع في الجريمة وهم من طبقة الموسرين . [1]

مسألة العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المرأة لارتكاب الجريمة مسألة نسبية فيها اختلاف ولكن هذا لا ينفي إغفالها ، فربما كان لها دورا غير مباشر في إنتاج الجريمة ، وعليه سوف نتناول الدراسة لعاملين أساسين هما الفقر والبطالة وأثرهما في تحريك الدوافع لدى المرأة لتقدم على ارتكاب الجريمة ، هذا دون أن نغفل العوامل الاقتصادية الأخرى.

أ- الفقر :

ويقصد بالفقر :عدم قدرة الشخص على إشباع حاجاته الأساسية التي تحفظ عليه كرامته الإنسانية .[2] زمنه فالفقير هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة يمكنه من إشباع حاجاته الضرورية وحاجاته الكمالية بالقدر الذي يسمح به حدود الثروة في البلاد .[3]

وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن أن الفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان هي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع ، فالفقير الذي لايجد سبيلا للعيش يضطر غلى السرقة أو القتل أو التزوير أو النصب والاحتيال لكي يسد حاجته الأساسية وحاجات عائلته ومن يتحمل مسؤولياتهم . ويشير الدكتور إحسان محمد في دراسته عن السرقة " وأخرى عن أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث " إلى أن دافع الحاجة الاقتصادية من أهم الدوافع التي تحرض الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة غلى ارتكاب الأفعال غير السوية والإجرامية في المجتمع كالسرقة وجرائم القتل والجرائم الأخلاقية ..[4] ، حيث تلجأ المرأة للحصول على ضرورياتها إذا كانت لاتملك وسيلة أخرى للتعيش ، إذ أن الدعارة طريق للكسب لا يحتاج إلى رأس مال أو تعليم أو تدريب ، ويعتبر في نظر المرأة من أسهل المهن وأكثرها ربحا ، إذ ما تحققه منها يزيد بكثير بالمقارنة مع أي عمل آخر [5] .

---

(1) سرور محمد عبد الوهاب : **المرجع السابق** ، ص 128.
(2) فوزية عبد الستار: **المرجع السابق** ، ص 167.
(3) محمد باقر الصدر : **اقتصادنا** ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1980، ص 646.
(4) إحسان محمد الحسن : **علم اجتماع الجريمة** ، مرجع سابق ، ص 89
(5) نجية إسحاق عبد الله : **المرجع السابق** ، ص 51.

كما ذكر (Diverse) في دراسته أن ما نسبته 75 % إلى 90 % من المجرمين جاؤو من طبقات فقيرة ، وخرج (Gyril Burt) من دراسة له على الأحداث أجريت في انجلترا على أن 46 % من هؤلاء الأحداث كانوا من أسر فقيرة [1] .

كما ذهب كل من Adelberg and Currie تأكيد العلاقة بين الوضع اللائق للمرأة واقتراف الجريمة حيث يوضحان " من الخبرة المهنية في مؤسسات إعادة التربية والتأهيل ، تبين لنا أن أغلبية النساء السجينات يعانين من الفقر الذي يؤدي بهن إلى ارتكاب جرائم تعاطي المخدرات ، وغالبيتهن تعرضن غلى سوء المعاملة الجسدية والجنسية من قبل شركائهم (خطيب ، زوج ،...) .[2]

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الفقر قد يكون عاملا غير مباشر لدفع الفرد لارتكاب الجريمة، وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة قد تدفع الأب إلى السفر أو الخروج للعمل والتغيب فترات طويلة عن البيت، وقد يؤدي أيضا غلى الخروج الأم للعمل، ولا شك أن ذلك يؤثر تأثيرا سلبا على تربية الأبناء وممارسة واجب الإشراف والرقابة عليهم ، الأمر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعات السوء ، ويندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم سرقة وتسول .[3] ، وهذا ما أشارت إليه كارلين "بان الهروب من الفاقة ليس العامل والتفسير الشامل لارتكاب النساء للجريمة " [4] ، كما تؤكد سيسيليا شابرت من خلال دراستها (الجريمة النسوية والفقر) [5] بعلاقة الفقر فقط إذ أن هناك عوامل أخرى لا تقل عنه أهمية ، وعندما يذكر الفقر تذكر البطالة .

ب- البطالة والفراغ :

يقصد بالبطالة الحالة التي توجد فيها المرأة دون أن تجد عملا تؤديه وذلك رغم توافر القدرة لديها على العمل ، وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن " أن العديد من الشابات سواء الخريجات منهن أو غير الخريجات يعانين من مشكلة البطالة ، أي عدم

---

(1) احمد بن موسى حنتول ، **المرجع السابق** ن ص 40.

(2) Ellen Adelberg andClaubia Currie (1993) : **Women and the Canadian justice system** ,Toronto,Press Gang Publishers,p98.

(3) Pamela Davies (1999): **Women,crime and informal economy – Female offending and crime for gain** -, British society of criminology, vol2,Belfast,p03.

(4) أنظر الفصل الأول : الدراسات السابقة ، **سيسيليا شابرت** ، الدراسة الثالثة .

(5) أحمد عوض بلال : **المرجع السابق** ، ص 390.

وجود الأعمال التي يرغبن بممارستها والتي تتجاوب مع تحصيلهن العلمي وميولهن إزاء العمل ، ...مما تكسر معنوياتهن وتحطم حالتهن النفسية وتجعلهن يشعرن بحالة من اليأس والضياع واللامبالاة بل والانحراف والولوج في عالم الشر والجريمة ...وحقيقة كهذه – البطالة – تؤدي دورها المخرب في استثمار الطاقات البشرية وتحد من مشاركة المرأة إلى إعادة بناء والتقدم الاجتماعي " [1] ، وبهذا فالبطالة تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة لسد احتياجاتها الأساسية – كالسرقة ، الاختلاس ، التزوير ، وقد تندفع المرأة غلى جرائم أخرى كإيذاء الآخرين لو الجرائم الأخلاقية التي ليس الهدف من ورائها الدافع المادي ، وإنما لما تفرزه هذه البطالة من حالة فراغ لدى المرأة مما يؤثر في حالتها النفسية كالتوتر والقلق ، وذلك لأن الفراغ إن لم يستفد منه الفرد في الجانب الإيجابي ، ضيعه في الجانب السلبي ، وقد أو ضح ذلك الإمام الشافعي بقوله : " من لم يشغل نفسه بالحق شغلها الباطل " .

وقد توصلت دراسة (محمد إبراهيم الريدي) أن معظم النساء السجينات يعانين من وقت فراغ طويل لا يستفدن منه ربما يضيع ذلك الوقت في مشاهدة التليفزيون أو الجلوس وراء شبكة الانترنت مما يؤثر في ميلهن لارتكاب الجريمة ، مما له تأثير في ميلهن لارتكاب الجريمة .

وخلاصة القول أن البطالة والفراغ يعتبران احد العوامل الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة، ومع ذلك لا يمكن الجزم بأنها سبب الجريمة .

وبالإضافة غلى هذين العاملين الأساسيين – الفقر والبطالة – هناك عوامل اقتصادية أخرى ربما تساهم في احتمالية ارتكاب المرأة للجريمة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- العوامل الاقتصادية العامة : وهذه العوامل تتصل بالمجتمع ككل ، ومن أهم ها والتي يمكن أن تؤثر في معدل الإجرام ونوعه نجد التحول الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية وما يمكن أن يصاحب ذلك من انتعاش أو انكماش اقتصادي .

---

(1) إحسان محمد الحسن : **المرجع السابق** ، ص 112.

وفي الفترات المصاحبة لهذه المتغيرات يمكن أن يلجأ الأفراد إلى بعض الوسائل السريعة لتحقيق الكسب غير المشروع الذي سيوفر لهم مستوى عالي من المعيشة ج، ومن بين هذه الوسائل : انتشار جرائم النصب والتزوير والتهرب الضريبي [1] .

- فكما أعتبر الفقر عامل من عوامل ارتكاب الجريمة يمكن أن يكون الغنى عامل مؤدي إليها أيضا ، فإذا كان الغنى يؤدي إلى تراجع نسبة الأقدام على جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص ، فإنه يؤدي كذلك – في ظل غياب الرقابة الأسرية والقيم التربوية والضوابط الدينية – إلى الوقوع في بواثق جرائم أخرى تنطلق من ميدان الشهوات التي يتعلق بها بعض الأغنياء ، ويحرصون على توفير إشباع كامل لها ، ويطلقون لها العنان ، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة جرائم الاعتداء على الأعراض ، فقد أثبت سيذر لاند ذلك بأن الجريمة يمكن أن تقترف من أشخاص ينتمون إلى الطبقات العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم أصحاب الأعمال[2] .

وفي الأخير تبقى كل هذه العوامل نسبية فيمكن أن تؤدي بالمرأة لارتكاب الجريمة ويمكن أن تدفعها إلى الكد والعمل من أجل التغلب عليها

3- العوامـــــــــــل الثقافيـــــــــــة :

نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم، المعايير، العقائد، العادات، والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، والتي لها تأثير على سلوك المرأة فتدفعها لارتكاب الجريمة .

وعندما نتحدث عن العوامل الثقافية فإننا نقصد الدين ، التعليم ، وسائل الإعلام ، شبكات الاتصال ...وغيرها من العوامل التي لها تأثير على سلوك المرأة سواء سلبا أو إيجابا .

والثقافة السوية للإنسان هي التي " تؤدي إلى الملائمة بينه وبين الطبيعة ، وبينه وبين المجتمع ، وبينه وبين القيم الروحية والإنسانية " [3] ، أما إذا حدث خلل في هذه العلاقات أو إحداها فهذا يعني أن ثقافة الإنسان خرجت عن الإطار السوي ، ربما تمثل في الجريمة .

---

(1) فوزية عبد الستار : **المرجع السابق** ، 160.
(2) محمد شلال حبيب : **المرجع السابق** ، ص 292.
(3) رجع : ابن منظور : **المرجع السابق** ، ص 493.

أ- وسائل الإعلام:

كما سبق وأن أشرنا أنه في ظل البطالة والفراغ ربما تلجأ المرأة إلى ملء فراغها عن طريق مشاهدة التليفزيون باعتباره من أقوى وسائل الإعلام التي ظهرت في القرن العشرين، حيث يقدم للمشاهدين المعارف والأفكار والخبرات في مشاهد متكاملة تعتمد على الصورة الحية المعيرة المقترنة بالصوت الدال على عمق المشاعر ومغزى الأحداث والوقائع [1].

كما له تأثيرا متنوع على المرأة ربما بالسلب لما تروجه بعض القنوات من موقف تبرز السلوكات الإجرامية كالخيانة الزوجية ، وزنا المحارم ، والكسب الغير المشروع عن طريق السرقة ، الاختلاس والنصب والاحتيال ...وغير ذلك من البرامج الموجهة التي تثير بعض الدوافع الكامنة في نفس المرأة كالدافع الجنسي –من خلال الدراما الهابطة - ، حيث أكدت دراسة عربية من خلال تحليل مضمون ما بثته قناة فضائية عربية واحدة خلال أسبوع فوجدت أنها بثت أكثر من 300 جريمة قتل أي نسبة 27 %، وتتضمن كذلك 30 % موضوعات جنسية ، 15 % منها تدور حمل حب الشهواني ، 96 % من هذه الجرائم عنف جسدي ، منها 58 %عنف مدمر [2] ، حيث أن هذا العنف ناتج عن تعود ذهن المشاهدة على هذه السلوكات السلبية ، وهذا ما أكده (George Gerbqner) في نظريته عن الغرس الثقافي حيث يرى أن العنف الذي يقدم في التليفزيون يؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة لما يعرف بتراكم الصورة الذهنية لدى المشاهدين [3].

بمعنى أن المشاهد تعود على هذه الصورة وتصبح أمر عادي بالنسبة له ولا يستهجنه ، وكذلك يعمل التلفزيون من خلال برامجه على إثارة وتحريك الدافع المادي داخل المرأة ، كما أو ضحت (Cecrlia Chubert) من أن البرامج التليفزيونية ترويج بصورة غير واقعية وسلبية وغير قابلة للتحقيق من قبل النساء، إذ أن هذه البرامج تبث أن لهن الحق في النجاح والتحرر وتدعي النجاح لكل النساء ، مما يؤدي غالبا بالنساء الفقيرات

(1) إبراهيم أبو عرقوب : **الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 ، ص 93.
(2) (**86 % من دوافع الجريمة النسوية** ...، في :(http://www.alwatan .com.sa
(3) مجدي عزيز إبراهيم : **موسوعة المعارف التربوية** ، عالم الكيب ، القاهرة ، ط 1 ، 2007 ، ص 2281.

إلى ارتكاب الجريمة لتحقيق ذلك النجاح [1] ، "وقد تنحرف المرأة –خاصة من كانت في سن المراهقة – فتضطر لبيع عرضها مقابل الحصول على الجديد ، حتى لاتتفوق عليها زميلاتها، أو تبدو اقل منهن شأنا " [2] في مظاهر الزينة والثراء التي ترسمها لهن وساءل الإعلام .

ويمكن تلخيص الأثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، والذي يتمثل في [3] :

- عرض الأساليب المختلفة التي يستعملها الجناة في ارتكاب جرائمهم سواء فيما يتعلق بطرق تنفيذ هذه الجرائم هذا إذا أخذنا في الاعتبار ميل الإنسان بطبيعته إلى التقليد .
- كثرة ترديد أخبار الجريمة وتصويرها على أنها من الأمور العادية والشائعة في المجتمع يخلق نوعا من اللامبالاة لدى الأفراد ويدفع غلى الاعتماد بان الجريمة أصبحت أمرا غير مستهجن من قبل المجتمع
- انتشار أفلام العنف والجنس من خلال السينما والتليفزيون يثير الغرائز المكبوتة خاصة لدى المراهقين لدى نظرا لضعف مقاومتهم النفسية لإغراء الجريمة ولميلهم الشديد نحو التقليد
- المبالغة في تمجيد الجريمة والمجرم وجعل هذا الأخير بطلا يتعاطف معه الجمهور ، وما يرتبط بذلك من تصوير للمزايا التي يحصل عليها المجرم من وراء جريمته ، بدلا من تصويره وهو ينال عقابه عما أقترفه من جرائم .

وهذه المبالغة التي تقوم بها وسائل الإعلام تعطي صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد مما يخلق لديه نوعا من انعدام التوازن النفسي وما قد يترتب على ذلك من نتائج خطيرة .

ومنه فوسائل الإعلام أصبحت – من خلال ما يعرض فيها عن الجريمة – مدرسة يتعلم منها المجرمون أو من لديهم استعداد إجرامي أحدث الخطط الإجرامية من حيث الأساليب والوسائل وطريقة التنفيذ ، وإخفاء معالم الجريمة ، وكيفية الإفلات من قبضة

---

(1) Cecilia Chubert :**op cit**, p

(2) فاطمة الزهراء بنت عبد الله : **الموضة في التصور الإسلامي** ، دار الإسراء ، القاهرة ، ط 1 ، 1990، ص 90.

(3) أنظر للتفصيل أكثر (أحمد عوض بلال : **المرجع السابق** ، ص 403 وما بعدها ، عبد المنعم العوضي : **المرجع السابق** ، ص 135- 136) .

العدالة ، وكل هذا له تأثيره الخطير من حيث إثارة خيال بعض المشاهدين الذي لديهم استعداد إجرامي إلى تقليد بعض المجرمين المعروفين أو تقليد بعض أنماطهم الإجرامية .

وهكذا يتضح أن وسائل الإعلام بوضعها الحالي تلعب دورا كبيرا في انتشار الجريمة في المجتمع ، من خلال إصرارها على بث ثقافة الشر والهدم بدلا من نشر ثقافة الخير والبناء .

وعليه – حسب هذا العامل – فالمرأة تقدم على الجريمة لما تتواصل مع الفضائيات المنحلة في ظل غياب الرادع الأسري والوازع الديني .

ب- الوازع الديني :

الإنسان جسم وروح ، وقد سبق وان أشرنا إلى الدوافع والعوامل التي تتصل به ككائن مادي ، في حين أن الكثير من الدراسات تغفل الجانب الأهم وهو الجانب الروحي لهذا الفرد ، والذي يكمن في الأخلاق والوازع الديني – الغيمان – حيث تتجسد هذه الأخلاق في سلوكه وعلاقاته بمجتمعه ، وهذا الجانب الروحي ينمو بشكل سليم في ظل الدين الذي يجمع علماء النفس والاجتماع ، والأجناس البشرية الثقافية على أهميته في حياة الأفراد ، وفي حياة الجماعات ، وفي حياة الأمم والشعوب ، حيث أن له دور أساسي ، في خلق الشخصية وتقويم السلوك الإنساني [(1)] .

وقد أوضح ابن خلدون مقدمته أن الإنسان جبل على الخير والشر وانه بدون الإقتداء بالدين ، وتعهد الوازع الذي يغرسه بالنمو والحماية ، فإنه سيميل صوب الشر الأكثر ثقلا وشدا في حياة الإنسان ...وستكون نتيجة ذلك فساد العمران ، " إن الله سبحانه ركب في طبائع البشر الخير والشر ، كما قال تعالى : " وهديناه النجدين " [(2)] وقال :"فألهمهما فجورها وتقواها" [(3)] والشر أقرب الخلال إليه إذ أهمل في مرعى عوائده ولم يهذبه بالإقتداء بالدين ، وعلى ذلك – أي على هذا الطريق –الجم الغفير إلى من وفقه الله... إلى متاع أخيه ، امتدت يده إلى أخذه ، إلى أن يصده وازع..." [(4)]

وعامل الدين له علاقة مع جميع العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على سلوك الفرد ، فدرجت تدين الأسرة وجماعة الرفاق ، وتدين أعضاء الحي والعمل والمدرسة مهم

---

(1) عدنان الدوري : **المرجع السابق** ،ص 325.
(2) سورة **البلد** : الآية 10.
(3) سورة **الشمس** : الآية 08.
(4) عماد الدين خليل : **ابن خلدون إسلاميا** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1985 . ص 117.

في كون تلك العوامل ذات أثر إيجابي على الفرد إذا كان مستوى تدينها جيد والعكس من ذلك يكون أثرها سلبي إذا كان مستوى تديناه ضعيف ومعدوم ففي دراسة أجريت في المجتمع السعودي للتعرف على الفروق بين ذوي الاضطرابات النفسية " العصابية " والأسوياء في مستوى التدين على عينة مكونة من 46 مريضا نفسيا و 46 سويا ، فكان من أهم النتائج وجود فروق في مستوى التدين بين الأسوياء والعصابيين لصالح الأسوياء ، حيث أن المسلم المتمسك بتعاليم دينه الإسلامي أكثر بعدا عن الاضطرابات النفسية العصابية ، وأكثر طمأنينة وراحة نفسية ، وأن الأشخاص العصابيين لديهم انخفاض في مستوى التدين يكونون فريسة سهلة للهموم والقلق والخوف والوسواس والاكتئاب ، وغيرها من الأمراض النفسية [1] ، هذه الأخيرة التي يمكن – كما سبق وان أشرنا – أن تؤدي بالمرأة إلى الوقوع في الانحراف والجريمة ، وعلى ذلك فغياب الوازع الديني تصبح المرأة ليس لديها أساس مرجعي تميز فيه بين الخير والشر ، والسلوك السوي وغير السوي ، مما يسهل وقوعها في الانحراف وهوى الجريمة

ج- التعليم :

السؤال الذي يطرح نفسه : ما العلاقة بين التعليم والجريمة ؟

لا يقصد بالتعليم في مجال علم الإجرام مجرد تلقين المعلومات عن طريق القراءة و الكتابة وتعلم مبادئ لحساب الأولوية ، إنما يقصد به التهذيب بالمعنى الواسع لهذه الكلمة التي تشمل التربية وبث القيم الأخلاقية والاجتماعية في نفوس الأطفال [2] . والتعليم بهذا المفهوم يساهم بدرجة كبيرة في التقليل من إقدام الفرد المتعلم على ارتكاب الجريمة ، ومع ذلك فقد لا يكون للتعليم هذا الأثر لدى بعض الأفراد الذين يتوافر لديهم ميل إجرامي نحو ارتكاب نوعية خاصة من الجرائم .وبناء على ذلك سوف نتعرض فيما يلي للأثر الخاص به.

– **الأثر العام للتعليم :**

اختلف علماء الإجرام حول تحديد تأثير التعليم على مستوى العام للإجرام ، فالبعض ينكر أثر التعليم في خفض نسبة الإجرام في المجتمع ويستدلون على ذلك بعدم انخفاض

---

(1) محمد إبراهيم الرجي : **المرجع السابق** ، ص 106 – 107.
(2) محمود نجيب حسني : **المرجع السابق** ، ص 107.

النسبة العامة للإجرام في بعض البلاد رغم الانخفاض الملحوظ في نسبة الأمية [1] .ويرى أنصار هذا الرأي أن التعليم وارتفاع مستواه يمكن أن يؤدي إلى رفع المستوى الأداء الإجرامي للمجرمين المحترفين ، أي مستوى الإتقان و الاحتراف في الجريمة ، استعانة بالمعروف والعلوم والتقنيات المعرفية العلمية ، التي يمكن استخدمها إجراميا ، ومن ثم يؤدي إلى ارتكاب أفعال إجرامية أكثر دقة في التخطيط ، وأكثر براعة في التنفيذ ، وهذا من شانه أن يصعب إمكانية اكتشافها ، لذلك طالب لمبروزو كعدم رفع مستوى التعليم للمجرمين ، و معتادي الإجرام ، لأنه ينمي فيهم الميل الإجرامي ن هذا لأن التعليم يصقل المواهب ويوسع نطاق الفهم والخيرة [2] .

والبعض الأخر يرى أن التعليم يؤدي إلى خفض نسبة الجريمة ، وذلك لان التعليم يهذب من شخصية الفرد ويحد من جموحه وراء غرائزه وينمي لديه القيم الأخلاقية و احترام المبادئ الإجتماعية ، الأمر الذي ينمي لديه القدرة على مقاومة الدوافع الإجرامية لديه [3] ، والحقيقة أن الخلاف بين الاتجاهين السابقين هو في حقيقة خلاف حول مفهوم التعليم فيما يتعلق بعلم الإجرام ن فلو وقفنا عند مفهوم التعليم بمعناه الحرفي وهو مجرد محو أمية الفرد وتلقينه قواعد الحساب.

ومجموعة من المعلومات الأولية ، فلا شك أن التعليم سوف يكون عديم الأثر فيما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة ، ولكن إذا أخذنا بمفهوم التعليم سيكون له أثر هام في خفض نسبة الجريمة في المجتمع [4] .

وبالإضافة إلى إحصاءات التي اعتمد عليها البعض للقول بانعدام الأثر المانع للتعليم فيما يتعلق بالإجرام يجب التعامل معها بحرص شديد ، من ناحية لأن عدم انخفاض نسبة الإجرام رغم انخفاض نسبة الإجرام رغم انخفاض نسبة الأمية قد يكون راجعا إلى عيوب في نظام التعليم المأخوذ به بحث لا يحقق التعليم ما يراد به من تهذيب وتربية للنفس البشرية، ومن ناحية أخرى فإن نسبة الإجرام في المجتمع لا يتوقف تحديدها على عامل التعليم وحده ،

---

(1) أحمد عوض بلال : **المرجع السابق** ، ص 393.
(2) صالح محمد الحماد : **علاقة المستوى التعليمي بنمط الجريمة** ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، 2006 ، ص 25.
(3) عبد المنعم العوضي : **المرجع السابق** ، ص 138.
(4) محمود نجيب حسني : **المرجع السابق** ، ص 158.

وإنما تساهم في زيادتها أو انخفاض عوامل أخرى داخليـة وخارجيـة تتفاعل مع بعضـها البعض في الحد من ارتكاب الجريمة أو الدفع إلى ارتكـاب الجريمة [1] .

– الأثر الخاص للتعليم :

يقصد بالأثر الخاص للتعليم ما إذا كان التعليم اثر دافع إلى الجريمة بالنسبة لبعض الأفراد الذين يتوافر لديهم الميل نحو ارتكاب الجريمة ، ويرى البعض أن إجرام المتعلمين له طابع مميز لا يتسم بالعنف بل يتسم بالدهاء والمكر نتيجة ما يمنحه التعليم للمتعلمين من وسائل جديدة تعتمد على الذكاء والتفكير بدلا من اعتمادها على العنف ، وكان في مقدمة من نادى بهذا الرأي لومبروزو ، حيث يتفق هذا التفسير مع نظريته التي ترى أن الميل الإجرامي كامن في شخص المجرم ضمن خلال تكوينه البدني والنفسي ن وليس من شأن التعليم القضاء على العوامل لدى الفرد وغنما يقتصر تأثير ه فقط على تغيير طبيعة الإجرام فيحوله من إجرام عضلي يعتمد على العنف إلى إجرام ذهني قائم على الدهاء [2].

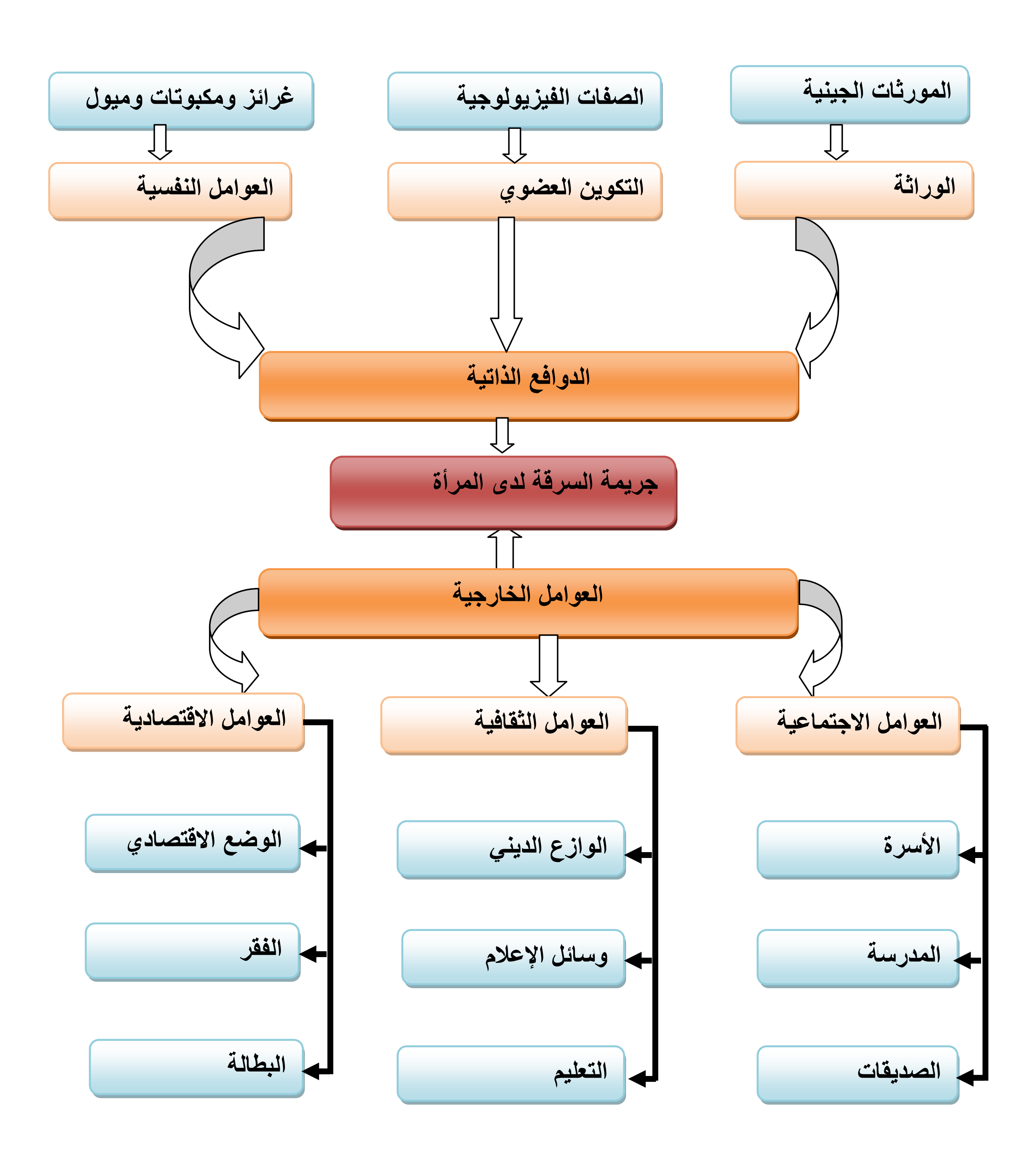
ولكن البعض الأخر يرى – وبحق – إن التعليم بمفهومه الحقيقي يمارس أثره التهذيبي في الحد من الاستعداد الإجرامي لدى الفرد ، وذلك لما يغرسه من قيم أخلاقية واجتماعية تساعد الفرد على ضبط سلوكه وجعله متوافقا مع مقتضيات الحياة الاجتماعية ومع ضرورة احترام القانون . كما أن التغير النوعي في طبيعة الإجرام قد يفسر على ضوء اعتبارات أخرى ليس بالضرورة أن يكون التعليم من بينها [3] .

من خلال استعراض النظريات والعوامل والدوافع المختلفة لجريمة المرأة ، نصل إلى أن جريمة المرأة هي ناتج لمجموعة من العوامل الخارجية من اجتماعية ، اقتصادية ، وثقافية كلها لها تأثير على سلوك المرأة وشخصيتها ، إذا كانت في حالة تهيؤ واستعداد نفسي لامتصاص هذه العوامل الخارجية وتحويلها إلى عوامل ذاتية ، بمعنى آخر أن العوامل الخارجية هي القطرة التي أفاضت الكأس المليئة بالاستعدادات الداخلية .

---

(1) عبد المنعم العوضي : **المرجع السابق** ، ص 139.
(2) محمود نجيب حسني : **المرجع السابق** ، ص 160.
(3) بشير سعد زغلول : **المرجع السابق** ، ص 103.

وذلك ما يوضحه (المخطط رقم 02) الأمر الذي سنبينه بصورة أكثر وضوحا في الجزء الخاص بالدراسة التطبيقية لتحليل مضمون جرائم المرأة .



الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

الفصل الرابع: تحليل محتوى العينة الزمنية

الفصل الخامس: عرض وتحليل المقابلات

الفصل الرابع

تحليل محتوى العينة الزمنية

الفصل الرابع تحليل محتوى العينة الزمنية

تمهيد:

أولا: تحليل مضمون جرائم السرقة لدى المرأة المنشور في جريدة النهار خلال السداسي الثاني من سنة 2015.

يسعى تحليل مضمون هذا إلى تتبع جرائم المرأة وذلك من خلال ما تنشره جريدة النهار من جرائم السرقة التي ترتكبها المرأة ، وذلك لمحاولة فهم السلوك الإجرامي للمرأة ، وكذلك التعرف على الولايات التي تزداد فيها جريمة السرقة لدى المرأة ، ومعرفة مدى وجود تباينات في معدلات هذه الجرائم مابين الولايات ومن ثم التعرف على خصائص المجرمات وفقا لحالتهم العمرية و الزواجية والسوسيومهنية ، وبيان جنس الضحية والصلة التي تربطه بالمجرمة ، والوسائل المستخدمة في ارتكابها ، ومحاولة وصف لبعض أنماط جرائم السرقة الأكثر انتشارا من النساء من حيث ديناميات حدوثها .

1 - التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة لدى المرأة في الجزائر:

جدول رقم (3) : يوضح التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة لدى المرأة في الجزائر

الولاية	التكرار	النسبة المئوية
الجزائر	11	28,9
قسنطينة	5	13,15
سطيف	4	10,52
وهران	3	7,98
البليدة	2	5,26
تلمسان	2	5,26
سيدي بلعباس	1	2,63
الوادي	1	2,63
أم البواقي	4	10,52
تيزي وزو	1	2,63
بسكرة	1	2,63
سعيدة	1	2,63
عنابة	1	2,63

مجهولة	1	2,63
المجموع	38	100

يتضح من قراءة الجدول السابق حدوث 38 جريمة منشورة بجريدة النهار خلال السداسي الثاني من عام 2015 والتي ارتكبت من قبل المرأة.

حيث نجد حدوث 14جريمة من أصل 38 جريمة سرقة في منطقة الوسط وتوزعت على الولايات الآتية كالأتي:العاصمة 11جريمة بمعدل 28.94%والبليدة بحالتين وبمعدل5.26% وتيزي وزو حالة واحدة بمعدل 2.63 %أي معدل مجموع حالات ولايات الوسط36.84%.

أما ولايات الشرق فقد سجلت 14 جريمة من أصل 38 قسنطينة 05 حالات بمعدل13.15 % تليها سطيف 04 حالات بمعدل10.52%ونفس الحالات والنسبة لمدينة أم البواقي وعنابة بحالة واحدة أي بنسبة2.63%.

أما بالنسبة لولايات الغرب فنجد وهران 03حالات بمعدل 7.89%وتلمسان بحالتين أي بمعدل5.26%.

وفي الأخير ولايات الجنوب الجزائري الوادي ،بسكرة ،سعيدة بحالة واحدة لكل ولاية على حدا أي بنسبة 2.63%لكل ولاية.

في حين تبقى حالة واحدة مجهولة حسب ما نشر في حبر الجريدة.

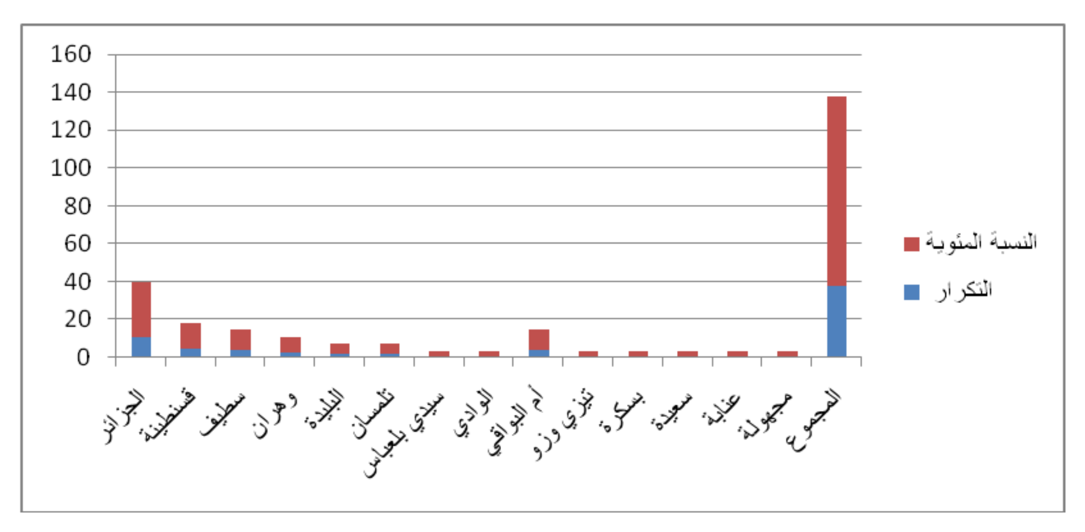
- أحيانا ما ترتكب جرائم ولا يتم الكشف أو التبليغ عنها ، وبالتالي لا تصل إلى أسماع مصالح الأمن ، لأنه في أحيان كثيرة لا يتم التبليغ خوفا من انتشار الفضيحة كالسرقة في الأسرة الواحدة ، لأن المرأة في مجتمعنا عيب أن تدخل السجن لان ذلك قد يوصم أفراد عائلتها بالعار ، وبالتالي غالبا ما يتم التستر على بعض الجرائم .
- بالرغم من أن جريدة النهار من أكثر الجرائد انتشار ، والتي تغطي أخبار الجريمة ، غير أنها لا تستطيع وكأي وسيلة إعلامية من أن تغطي جميع أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة في جميع أنحاء الوطن .

أما عن مناطق وقوع جرائم المرأة ، فقد كشف تحليل مضمون الجرائم المنشورة في جريدة النهار عن وجود تباين شاسع بين الجرائم المرتكبة في ولايات الشمال –شرق - ، وسط ،

غرب – وولايات الجنوب ، فقد تمكن الطالب من خلال هذا التحليل من إحصاء 38 ولاية أغلبها في مناطق الكثافة السكانية .

يعكس تحليل المضمون الارتفاع الكبير لجرائم المرأة في ولايات الشمال عن تلك المرتكبة في ولايات الجنوب ، وكذلك نفسر ارتفاع الجريمة في المدن الكبرى كالعاصمة ، سطيف ، وهران إلى ضعف الروابط الاجتماعية التي تدفع إلى السلوك الإجرامي ، أي أن التفكك الاجتماعي يمكن أن يكون سببا من الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم ظاهرة الإجرام عند المرأة ، فكثافة السكان وتركزهم في الشمال يزيد من فرص التقليد والمحاكاة في ارتكاب الجرائم بشكل يفوق منطقة الجنوب .

وهذا ما يتفق مع دراسة (هادية العود البهلول ، 2005) والتي أشارت على زيادة نسبـة المجرمات في المناطق ذات الجذب السكاني الكبير ، وكذلك معظم الدراسات كدراسة (Shaw and Macky) التي أرجعت أسباب ارتفاع معدلات الجريمة إلى التحضر والنمو السكاني والكثافة السكانية العالية .



الشكل رقم : (1):يوضح التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة لدى المرأة في الجزائر.

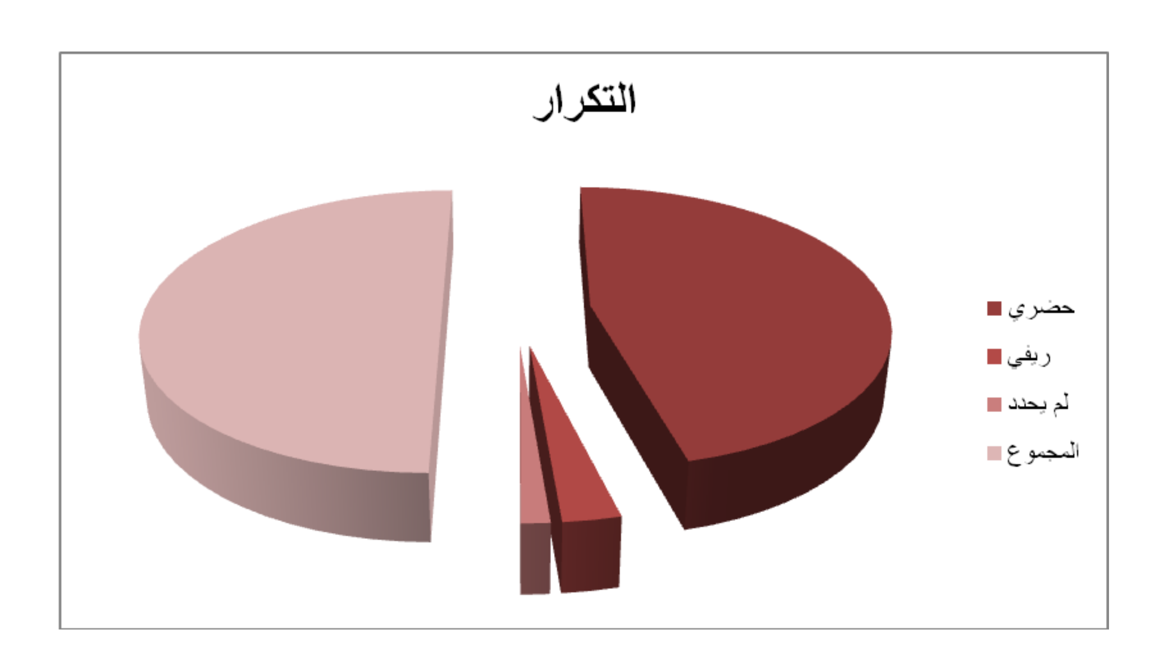
2-الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	حضري	ريفي	لم يحدد	المجموع
التكرار	**35**	**2**	**1**	**38**
النسبة	**92,1**	**5,26**	**2,64**	**100**

جدول رقم (4) يوضح التوزيع لجرائم السرقة لدى المرأة حسب الأصل الجغرافي:

يتضح من قراءة الجدول السابق دراسة إحصائية أن معظم جرائم السرقة لدى النساء المرتكبة تكون داخل المحيط العمراني أي في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية وتمثل نسبتها92.10% في حين لا تتعدى 5.26% في المناطق الريفية ،كما أنه لم تحدد نسبة 2.63% في خبر الجريدة.

ويعكس تحليل مضمون قراءة الجدول السابق إلى أن معظم الجرائم ترتكب في المناطق الأهلة بالسكان ،وهذا راجع لعدة عوامل أهمها النزوح الريفي أثناء العشرية السوداء وما له من تداعيات من انحلال أخلاقي وبالتالي الانحراف وارتكاب مختلف أنواع الجرائم،وأهمها السرقة بالإضافة إلى عوامل أخرى تناولناها في تحليل التوزيع الجغرافي لمناطق حدوث الجريمة حسب الولايات.



الشكل رقم (2): يوضح جرائم السرقة لدى المرأة حسب الأصل الجغرافي

3- خصوصية المجرمة :

ليس من الممكن إلى أي تحدث في المجتمع دون أن نسأل عن أهم جانب فيها وهو الفاعل أو الشخص مرتكب الجريمة ، أي الجاني أو المجرم الذي يسلك سلوكا لا يقره القانون أو المجتمع .

وسوف تتعرض الدراسة الحالية إلى بعض خصائص المجرمة سواء من حيث العمر أو الحالة الزواجية والحالة السوسيومهنية .

أ) عمر المجرمات :

لقد تم تقسيم المجرمات حسب أعمارهن من 10 سنوات إلى 50 سنة فما فوق.

واعتمدنا في ذلك توزيع الأعمار حسب العقود أي الأزمات الوجودية التي يعيشها الإنسان عادة عند تخطيه عقد من الزمن أي كل عشر سنوات فجاء التوزيع كالتالي :

جدول رقم (5) يوضح عمر المجرمات :

عمر المجرمة	]20-10]	]30-20]	]40-30]	]50-40]	50فاكثر	لم يحدد	المجموع
التكرار	3	12	3	4	2	14	38
النسبة	7,89	31,57	7,89	10,52	5,26	36,87	100

يتضح من قراءة الجدول السابق أن أغلبية المجرمات يقعن في الفئة العمرية (20-29سنة) واللائي بلغت نسبتهن 31.57%،تليها الفئة العمرية من(40- 49سنة)بنسبة10.52%تليها الفئة العمرية (10-19سنة) بنسبة 7.89%وكذلك بالنسبة لفئة من(30-39سنة) في حين أن العمر لم يكن محدد بنسبة36.84% من إجمالي العينة المدروسة.

يعتبر عامل السن من المتغيرات المؤثرة على فعل الجريمة وذلك بسبب ما يطرأ على شخصية الفرد خلال مراحل نموه من تغيرات بيولوجية ونفسية ، وما يسايرها من تغيرات في محيطه الاجتماعي . وهناك العديد من المحاولات العلمية التي فسرت وجود علاقة مباشرة بين العمر والجريمة ، إذ ترى أن معدلات الجريمة تقل في الفئات العمرية المبكرة ، وتبدأ في التزايد إلى أن تصل حدها الأقصى أي الفئة العمرية التي تكون أعداد الجرائم فيها في ذروتها أي عند مرحلة الشباب ، ومن ثم يأخذ معدل الجريمة في التناقص تدريجيا إلى أن يصل أقل نسبة في مرحلة الشيخوخة .

بمعنى أن : **" الجريمة تزيد كلما بلغت القوة البدنية أقصاها أي بلوغ ربيع العمر أو مرحلة الشباب ، ثم تبدأ بالاندحار والضعف حتى تتلاشى نهائيا كلما مال العمر نحو خريفه أو شيخوخته "**[1].

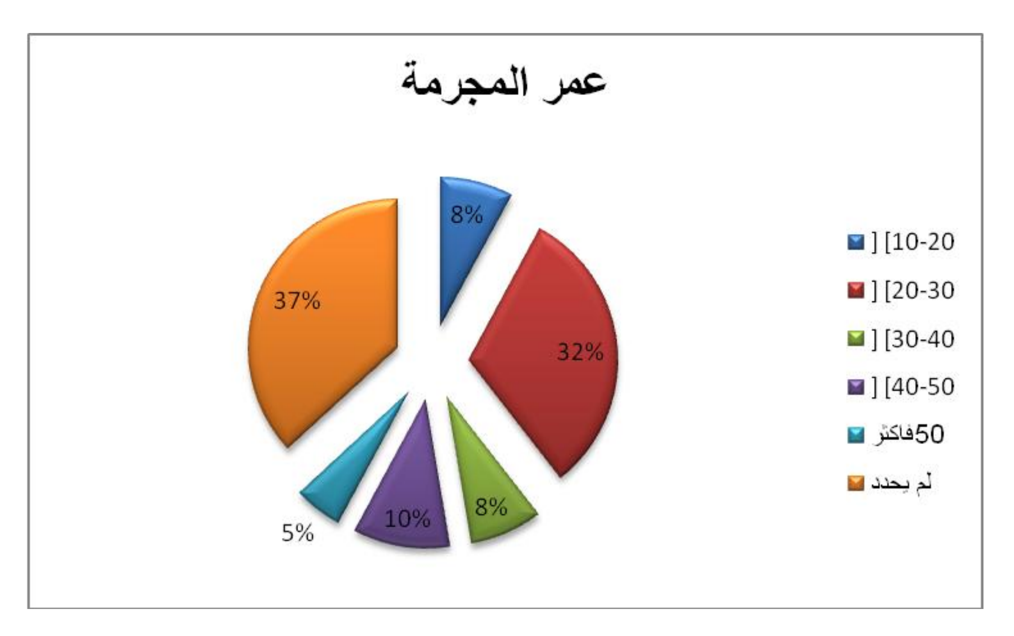
ولعل ذلك ما عكسه تحليل مضمون جرائم المرأة المنشورة بجريدة النهار في السداسي الثاني من عام 2015 ، حيث أن معظم المجرمات من الشابات (20- 39 سنة) ، بينما انخفض عددهن في الفئة العمرية المبكرة أقل من 19 سنة وكذلك في الفئة العمرية من 40 سنة فما فوق

ومن البديهي أن تكون المجرمات من الشباب لما تتسم به هذه المرحلة من قوة واندفاع على الحياة، وكون المرأة تكون فيه أكثر اختلاطا واحتكاكا بالمجتمع، وكذلك يمكن تفسير زيادة عدد المجرمات الشابات على أساس اعتبار أن المجتمع الجزائري مازال يعتبر من المجتمعات الفتية بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، وكذلك للتغيير الذي شهده المجتمع الجزائري والذي أعطى المرأة الكثير من الحقوق مساوية في ذلك للرجل مما أدى إلى تزايد عدد الجريمة .

أما الفئة العمرية أقل من 19 سنة حيث تنخفض عدد المجرمات فنفسر ذلك بان هذه الفئة ما تزال تحت إشراف الأسرة ورقابتها، وكذلك لقلة خبرتهن ومحدودية تجاربهن في الحياة .

وينخفض عدد المجرمات من40 سنة فما فوق أي مرحلة الكهولة والشيخوخة ،وهذا راجع لما تعرفه الشخصية في مرحلة الكهولة من استقرار ونضج لتعدد الخبرات والتجارب الحياتية ، وتعتبر هذه المرحلة كذلك مرحلة الاستقرار المهني والعائلي ، كما أنها مرحلة التعبير الكامل عن الشخصية والإنتاج الاجتماعي بعيدا عن نزوات الشباب .

(1) عدنان الدوري ، **المرجع السابق** ، ص 153



الشكل رقم (3): يوضح عمر المجرمات –

ب) الحالة الزواجية للمجرمة :

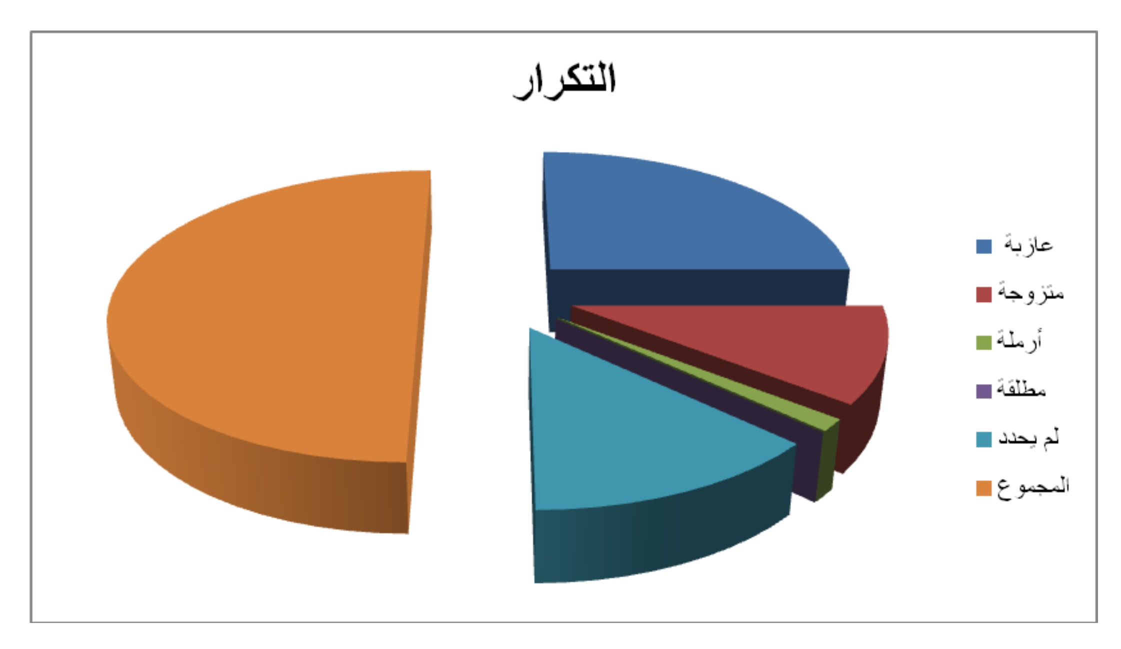
- جدول رقم (6) : يوضح توزيع المجرمات حسب الحالة الزواجية:

الحالة الزواجية	عازبة	متزوجة	أرملة	مطلقة	لم يحدد	المجموع
التكرار	19	8	1	0	10	38
النسبة	50	21,5	2,5	0	26	100

تكشف قراءة الجدول السابق أن غالبية الجرائم ارتكبت من العازبات بنسبة 50% أي بعدد 19 مجرمة [1] ، في حين وجدت 8 نساء متزوجة أي بنسبة 21.05 % في حين سجلت الأرامل نسبة 2.63 % أي 01 أرملة ، في الوقت الذي لم يكن مبينا فيه الحالة الزواجية لعدد يبلغ 10 مجرمات أي نسبة 26.31 % من إجمالي المجرمات المنشور عنهن بالجريدة في السداسي الثاني من عام 2015 .

كشف تحليل مضمون جرائم المرأة أن غالبية العظمى من المجرمات مرتكبات مختلف أنماط جرائم السرقة من العازبات وهذا يتلاءم مع نتائج دراسة مزوز بركو حيث تبين أن نسبة مرتكبي الجرائم من العازبات قد بلغت 70 % والمتزوجات 20 % .

(1)تم اعتبار القصر ضمن العازبات في هذه الدراسة



- تمثيل دائري رقم (4) : يوضح توزيع المجرمات حسب الحالة الزواجية –

ج) الحالة السوسيومهنية للمجرمة :

- جدول رقم7 : يوضح توزيع المجرمات حسب الحالة السوسيومهنية :

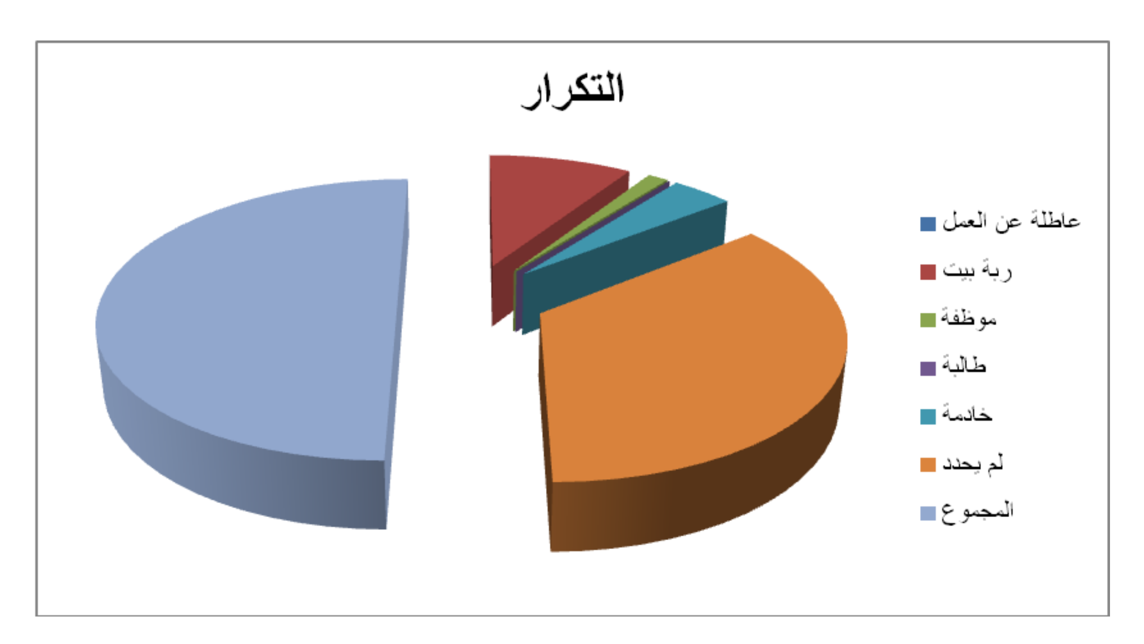
الحالة المهنية	عاطلة عن العمل	ربة بيت	موظفة	طالبة	خادمة	لم يحدد	المجموع
التكرار	0	7	1	0	3	27	38
النسبة	0	18,43	2,63	0	7,89	71,05	100

من خلال معطيات الجدول حيث نجد أن حوالي أكثر من 27 حالة لم تحدد أي بنسبة 71.05 % من العينة لم تنشر الجريدة الحالة السوسيومهنية للمجرمة تليها 07 مجرمات ربة بيت بنسبة تبلغ 18.42 % ثم تأتي فئة الموظفات والخادمات بنسبة 2.63 % و 7.89 % على التوالي ، في حين أننا لم نسجل أي حالة عن الطالبات .

يعكس تحليل مضمون جرائم المرأة بوجود عدد كبير من العاطلات عن العمل أو ربات البيوت ماكثات بالبيت دون عمل ، ولعل هذا أمر طبيعي كما ذهبت إليه معظم الدراسات بأن هناك علاقة قوية بين البطالة وتفشي الجريمة .

أما وجود الطلاب والموظفات بنسبة أقل من الفئتين السابقتين فيمكن تفسيره كون الموظفين والطلاب أكثر انضباطا من الفئات الأخرى .

ويمكن أن نفسر عدم التصريح بالمهنة في خبر الجريدة على اهتمام الناشر بالفعل الإجرامي أو نمط الجريمة في حد ذاته وكيفية حدوثها دون الاهتمام بخصائص الجانية .



- الشكل رقم (5) : يوضح توزيع المجرمات حسب الحالة السوسيومهنية -

4-أنماط الجريمة عند المرأة :

تنقسم الجرائم حسب خطورتها، وبما تسببه من الخوف وعدم الإحساس بالأمن في المجتمع، ولهذا يختلف معيار خطورة هذه الجرائم من مجتمع إلى آخر، ومن قانون إلى آخر.

وتعتبر جرائم السرقة لدى المرأة نمطا من أنماط السلوك الذي يعد خارجا عن القانون ومضرا بالمجتمع، فقد يكون هذا السلوك خطيرا ويعاقب عليه القانون في المجتمع الجزائري، غير أنه ليس كذلك في مجتمع آخر.

وفي هذا الإطار نجد أن المعنى القانوني / الاجتماعي للجريمة يشمل كل فعل مستهجن لا يقره المجتمع وخارج عن النظام القانوني ويفرض عليه عقوبة.

وسوف تتعرض الدراسة الحالية إلى أنماط جريمة السرقة لدى المرأة التي تناولتها جريدة النهار خلال السداسي الثاني من عام 2015.

وفي محاولة التعرف على أنماط جرائم السرقة المرتكبة من قبل المرأة ، وذلك من خلال تحليل مضمون الجريدة ن حيث تناولت على مدى السداسي الثاني من عام 2015 جرائم المرأة بحجم 38 جريمة ، وذلك باعتمادنا على المفهوم القانوني / الاجتماعي ، وهي مقسمة على الأنماط التي يعكسها الجدول التالي :

النسبة	التكرار	نمط الجريمة
26,31	10	تكوين جماعة أشرار لغرض السرقة
23,68	9	سرقة في الشارع
15,8	6	سرقة داخل مسكن
7,89	3	سرقة داخل محل
7,89	3	سرقة بالعنف
7,89	3	سرقة المركبات
5,28	2	سرقة بالكسر
2,63	1	سرقة بالاغراء
2,63	1	سرقة في ظرف مشدد
100	38	المجموع

تعكس بيانات الجدول الأتي أن جريمة المرأة في إطار تكوين جماعة أشرار لغرض السرقة تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 26.31% تليها السرقة في الشارع بنسبة 23.68%ثم السرقة داخل المساكن بنسبة 15.8%، في حين نلاحظ أن السرقة داخل المحلات التجارية والسرقة بالعنف وسرقة المركبات تمثل 7.89% لكل نمط على حدا ، بينما تمثل السرقة بالكسر نسبة 5.28% ،أما السرقة بالإغراء والسرقة في ظرف مشدد فلم تمثل سوى 2.63%لكل نمط.

وبتحليل مضمون أنماط جريمة السرقة لدى المرأة حسب الجدول التالي وحسب ما نشر في خبر الجريدة ،فإننا نلاحظ أن اعلي نسبة كانت للسرقة في إطار جماعة أشرار وهذا ما يفسر بجماعة الرفاق السيئة ومالها من تأثير على المرأة بالانحراف وارتكاب الجريمة وهو دليل كذلك على آن المرأة غالبا ما تستعمل كطعم للضحايا من اجل الاعتداء عليهم،وهذا ما تناولته فوزية عبد السلام في دراستها حين رأت أن :الإنسان مهما بلغت خبراته وتجاربه فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه (1) بمعنى أن هناك تأثير متبادل بين الأصدقاء، ينشأ عنه اتجاه جماعي فيما بينهما ، هذا الاتجاه قد يكون من ناحية احترام القوانين والمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع ، وهنا يمكن هذا الاتجاه العام فيما بينهم نحو مخالفة القوانين والخروج على المبادئ والقيم السائدة داخل المجتمع.في حين نلاحظ أن المرأة

---

(1) فوزية عبد السلام : المرجع السابق ، ص 179.

غالبا ما ترتكب جرائم العنف والقوة والكسر وهذا راجع لطبيعتها الفيزيولوجية لذا تلجا في أنماطها إلى السرقة داخل المساكن والمحلات التجارية.

وبتأمل أنماط الجريمة السابقة وحجمها نجد مجموعة الملاحظات التالية :هذه الجرائم لا تمثل سوى الجرائم المضبوطة من قبل القانون التي تم نشرها في جريدة النهار ، مما يوجب الأخذ بعين الاعتبار للجرائم الخفية ، والتي لم تصل إلى إسماع مصالح الأمن ولا الإعلام ، وتستروا عليها خوفا من الفضيحة ، كالسرقة وسط العائلة والحي والجيران .

من الواضح أن ارتفاع معدلات جريمة السرقة عند المرأة وراءه عدة عوامل متنوعة نذكر منها:

- التغير الاجتماعي المستمر والذي يطرأ على المجتمع مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة في الظواهر الاجتماعية تختلف عن الظواهر السائدة ، وبالتالي يطرأ على جريمة ما يطرأ على غيرها من الظواهر.

- نمو معدل السكان وعدم توافقه مع نمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي هذا اللا توافق إلى نقصان فرص العمل ، فتزداد البطالة والفقر مما يؤدي إلى الدفع نحو ارتكاب الجرائم المختلفة كالنصب والسرقة والتزوير . وقد وجدنا الكثير من الباحثين من ربط بين الفقر والبطالة والجريمة مثل دراسة (سيسيليا شابرت) التي ترى بأن الفقر يحمل المرأة على ممارسة الجريمة لإنهائه ، ودراسة (كارول لايبريري) التي ترى أن النساء يلجأن غلى الجرائم لمكانتهن الاقتصادية المتدهورة والبطالة السائدة بينهن .

- انفتاح المرأة على سوق العمل وتزايد فرصها في الاحتكاك والاختلاط بالآخرين مما يزيد من فرص اكتسابها لسلوكات منحرفة .

- الضغوط الكبيرة لمتطلبات الحياة الاجتماعية وما تولده من توتر نفسي وعصبي لدى المرأة.

- التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري جراء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الصغرى إلى المدن الكبرى ذات التكدس السكاني مما يؤدي إلى التنوع في الثقافات الفرعية وبالتالي فالإنسان يعجز عن التكيف مع هذه التغيرات بسهولة ، فيعيش حالة الفراغ الأخلاقي أو كما يسميها دور كايم بالآنومي ، حيث تصبح قيم الفرد وأخلاقه التي اكتسبها من خلال التنشئة كالاجتماعية في مراحل حياته السابقة غير صالحة لتوجيه سلوكه في ظل

مغريات الحياة الجديدة ، مما يؤدي بالفرد للشعور بالإحباط ، والذي بدوره يؤدي إلى ظهور أنماط إجرامية .

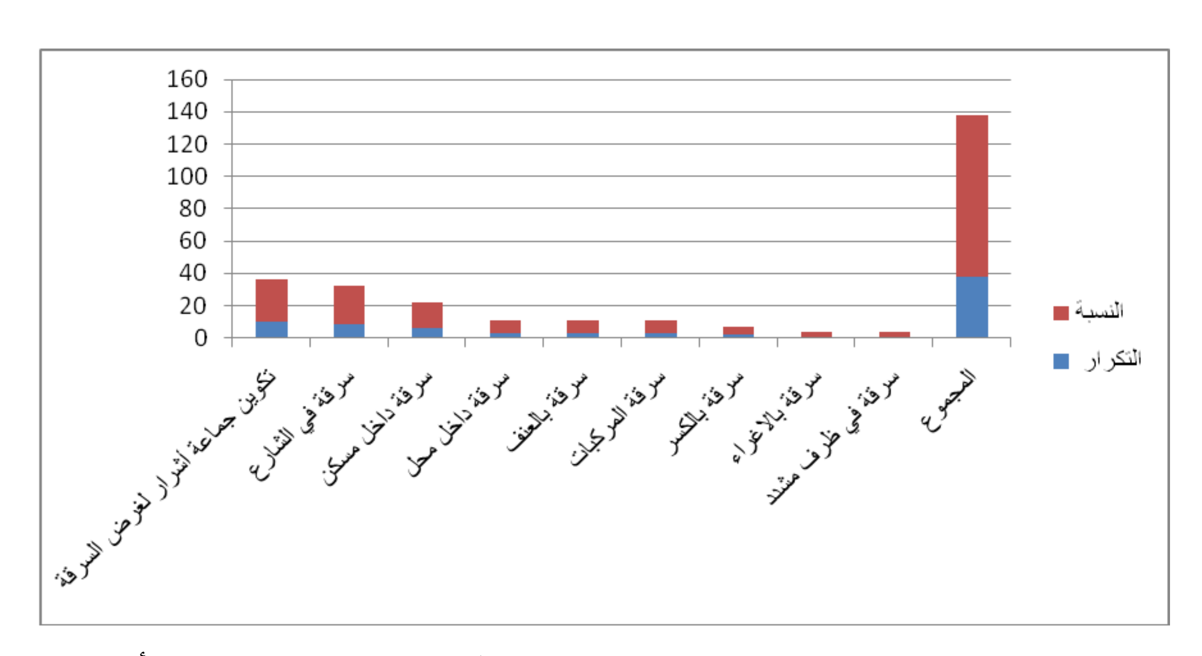
- الصحبة السيئة التي تحيط بالمرأة أو الفتاة ، والتي تزين لها بعض السلوكات المنحرفة بدعوة التحرر.

- ضعف الرقابة الأسرية والضبط من قبل الوالدين .

- الظروف الأسرية السيئة، سوء المعاملة من قبل الأب، أو الزوج....

- ضعف الوازع الديني

إذن فجريمة المرأة ليست وليدة لحظة ارتكابها، وإنما هي نتيجة تراكمات لعوامل مختلفة ساهمت على بروزها وتجسيدها في الواقع وبأنماط مختلفة.



- مدرج تكراري رقم (6) يحدد نمط جريمة السرقة لدى المرأة –

5- شريك المرأة في الجريمة:

- جدول رقم (9)يحدد شريك المرأة في جريمة السرقة:

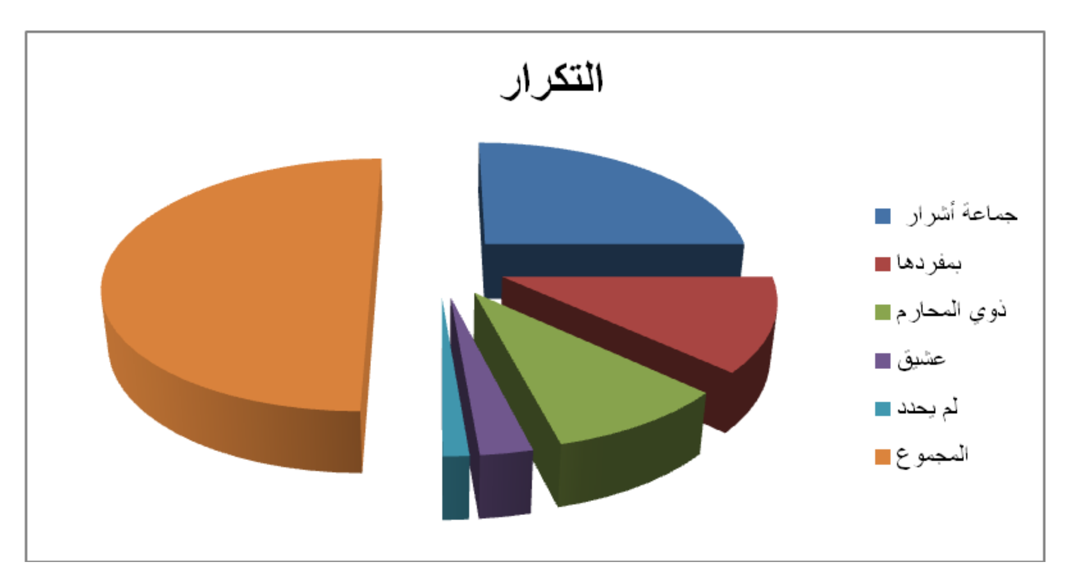
شريك المرأة في الجريمة	جماعة أشرار	بمفردها	ذوي المحارم	عشيق	لم يحدد	المجموع
التكرار	19	9	7	2	1	38
النسبة	50	23,68	18,42	5,26	2,64	100

تعكس بيانات الجدول الأتي أن جريمة المرأة في إطار تكوين جماعة أشرار لغرض السرقة تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 50% تليها السرقة بفردها بنسبة 23.68%ثم السرقة ذوي المحارم بنسبة 18.42%، في حين نلاحظ أن السرقة مع العشيق تمثل نسبة5.26% في حين لم تحدد حالة واحدة بنسبة 2.64%.

وبتحليل مضمون هذا الجدول فإننا نستخلص جملة من الملاحظات أهمها أن معظم جرائم المرآة المرتكبة من قبل المرأة تكون مع شريك في الجريمة وهذا دليل على أن انفتاح المرأة على سوق العمل وتزايد فرصها في الاحتكاك والاختلاط بالآخرين مما يزيد من فرص اكتسابها لسلوكات منحرفة بالإضافة الى:

- الصحبة السيئة التي تحيط بالمرأة أو الفتاة ، والتي تزين لها بعض السلوكات المنحرفة بدعوة التحرر.
- ضعف الرقابة الأسرية والضبط من قبل الوالدين .
- الظروف الأسرية السيئة، سوء المعاملة من قبل الأب، أو الزوج....
- ضعف الوازع الديني

التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري جراء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الصغرى إلى المدن الكبرى ذات التكدس السكاني مما يؤدي إلى التنوع في الثقافات الفرعية وبالتالي فالإنسان يعجز عن التكيف مع هذه التغيرات بسهولة ، فيعيش حالة الفراغ الأخلاقي أو كما يسميها دور كايم بالآنومي ، حيث تصبح قيم الفرد وأخلاقه التي اكتسبها من خلال التنشئة كالاجتماعية في مراحل حياته السابقة غير صالحة لتوجيه سلوكه في ظل مغريات الحياة الجديدة ، مما يؤدي بالفرد للشعور بالإحباط ، والذي بدوره يؤدي إلى ظهور أنماط إجرامية.



- تمثيل دائري رقم (7) يحدد شريك المرأة في جريمة السرقة -

6 – أنماط الجرائم ودوافعها :

المقصود بالدفعة هو القوة المحركة لا ارتكاب الجريمة.

والعوامل الدافعة لارتكاب المرأة جرائمها متعددة ومتداخلة ، إذ لا يمكن حصر الجريمة في عامل واحد أو عاملين ، فهناك عدة عوامل منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، يمكنها أن تدفع بالمرأة إلى ارتكاب مختلف الأنماط من الجرائم التي تعد وليدة التفاعل بين هذه العوامل نسبيا حسب نمط جريمة .

ومع تركيز الدراسة الحالية على الدافع المباشر والذي أدى بالمرأة إلى ارتكاب جريمتها ، وهذا بالطبع لا ينفي إهمال الدوافع الأخرى المحيطة بها.

وفي محاولة تحديد ملامح الدوافع الكامنة وراء ارتكاب الجرائم ، وذلك بعد قراءة خليفة الخبر والبحث عما وراء السطور للوقوف على خبايا الخبر والدوافع المباشرة والحقيقي لكل نمط من الجرائم التي ترتكبها المرأة .

من خلال تحليل مضمون جرائم النساء المنشورة بجريدة النهار تبين أن هناك تعدد وتنوع في الدوافع التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب جرائمها ، مما حدا بالطالب ين إلى تقسيم هذه الدوافع إلى أقسام رئيسية ضمن كل قسم رئيسي دوافع فرعية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 10 يوضح الدافع الرئيسي والدوافع التي تنطوي ضمنه

الدافع الرئيسي	الدوافع التي تنطوي ضمنه
الاقتصادي	مادي، ضغوط اقتصادية، الفقر، البطالة
الاجتماعي	نزاعات عائلية، التقليد والمحاكاة، التحريض
النفسي	الانتقام، الخوف من العار، الغيرة ، الجنس
دوافع أخرى	كالبيئة التي تعيش فيها المجرمة

أظهر تحليل مضمون جرائم المرأة المنشورة بالجريدة أن هناك دوافع متنوعة وراء إقدام المرأة على مثل هذه السلوكات الانحرافة ونذكر منها :

❖ **الدافع الاقتصادي :**

حيث تلجأ المرأة إلى السرقة ، والنصب والاحتيال والسطو ، وتجارة المخدرات ، والاختلاس والرشوة لكسب المال وتلبية حاجاتها ، وفي أغلب الأحيان تلجأ المرأة إلى ممارسة السرقة كوسيلة أسهل وأوفر لكسب المال ، وذلك لتلبي حاجاتها من الضروريات إلى الكماليات . وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع النتيجة التي توصلت إليها (سيسيليا 2003) التي ترى بأن الفقر والحاجة إلى المال هي التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجرائم .

❖ **الدافع الاجتماعي :**

حيث تؤدي المشاكل والصراعات العائلية والشجار داخل أو خارج الأسرة إلى ضغوط على المرأة مما يدفع بها إلى التنفيس عن هذا التوتر فتلجأ إلى الاعتداء على الآخرين ، و يعني أن الإحساس بالضغوط الناجمة من الحياة الاجتماعية والأسرية هي المسؤولة نوعا ما عما تأتيه المرأة من سلوكات إنحرافية ، وهذا ماذهبت غليه دراسة (محمد سلطان المومني) التي توصلت إلى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب مختلف أنماط الجريمة .

❖ **الدافع النفسي :**

حيث تنبت بذور الغيرة والحقد، والتي بدورها تولد دافع الانتقام من الآخر، إما بضربه، أو أحيانا بقتله .

في حين يكون الخوف من العار دافع نفسي يدفع بالمرأة إلى دفن ثمرة خطيئتها وذلك لإبعاد الفضيحة التي ستوصم بها كل العائلة.

تركزت صياغتها لمشكلة الدراسة منذ البداية على اهتمام بمعرفة أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع الجزائري من خلال ما نشرته الجريدة الوطنية (النهار) وقد صيغت أهداف الدراسة في عدة تساؤلات محددة على النحو التالي :

1. **كم عدد جرائم السرقة التي ترتكبها المرأة حسب ما نشر في جريدة النهار خلال السداسي الثاني من عام 2015 ؟**
2. **في أي الولايات تزداد جريمة السرقة لدى المرأة في الجزائر ؟**
3. **ما هي أهم خصائص المرأة المجرمة ؟**
4. **ما هي أنماط جريمة السرقة المرتكبة من طرف المرأة ؟**
5. **ما هي الأماكن والوسائل المستخدمة في جريمة السرقة لدى المرأة ؟**
6. **ما نوع العلاقة الاجتماعية بين المرأة وشريكها في الفعل الإجرامي ؟.**
7. **ما هي عوامل الجريمة ودوافعها لدى المرأة المجرمة حسب الجريدة ؟.**

بالإضافة إلى الأهداف السالفة الذكر ، استهدفت الدراسة التعرف على بعض النظريات ، النظرية التكاملية التي تبنتها الدراسة الحالية كتفسير لعوامل ودوافع الجريمة لدى المرأة ، ومن خلال الاستعانة بمنهج تحليل المضمون قام الطالبان بتحليل مضمون أخبار جرائم السرقة المرتكبة من قبل المرأة والمنشورة في جريدة النهار خلال السداسي الثاني من عام 2015 مع التركيز على نمط من أنماط الجريمة وهي السرقة للتحليل ، وكما سبق وان ذكرنا جمعت بيانات الدراسة عن طريق الاستعانة بأسلوب المسح الشامل لأعداد جريدة النهار في السداسي الثاني من عام 2015 .

وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية :

أولا / النتائج العامة

1) **حرص** الجريدة على رصد أخبار الجريمة في المجتمع الجزائري، وإبراز كافة أنماط الجريمة في مختلف صفحاتها، كما اعتمدت على تقديم هذه الأخبار بطريقة مجردة بعيدة عن المبالغة في الوصف، وتبين تركيز الجريدة على الجرائم الخاصة بالمرأة كالسرقة، الدعارة، الخيانة الزوجية ...الخ

2) **الارتباط** بالمصادر الرسمية كمصالح الأمن ، الدرك الوطني ، والمحاكم في تغطيتها لأخبار الجريمة .

3) **الاهتمام** والتركيز على تداول الفعل الإجرامي للمرأة (نمط الجريمة) وإغفال خصوصيات المجرمة كالحالة الزواجية ، السوسيومهنية ، والخلفية الاقتصادية ..، مما يؤثر على دقة التفسير لما لهذه الخصائص من أهمية في معرفة الدافع وراء الجريمة .

4) **الاهتمام** بتغطية قضايا الجريمة لولايات دون أخرى ، وخاصة الولايات الكبرى كالعاصمة، وهران ، سطيف ..، وتهميشها لولايات الجنوب وخاصة أدرار وايليزي .

5)صعوبة الحصول على المعلومات أو الإحصائيات المتعلقة بجرائم المرأة بحجة السرية الأمنية سواء من طرف مقر الجريدة أو من المصالح الأمنية ، مما عرقل سير البحث العلمي .

ثانيا/النتائج المتعلقة بدوافع وأنماط بجرائم السرقة لدى المرأة:

أظهر تحليل مضمون الجريدة فيما يتعلق بأنماط و دوافع الجريمة لدى المرأة الجزائرية،النتائج التالية:

1 **ـ حجم جرائم المرأة ومناطق حدوثها:** معدلات الجريمة مرتفعة في المدن ذات الاستقطاب الكبير للسكان عنه في المدن الصغرى

2 **ـ خصوصية المجرمة:** أغلبية المجرمات ينتمين إلى الفئة العمرية (20-30)سنة ،من العازبات العاطلات عن العمل.

3-أنماط جريمة السرقة عند المرأة:

- يبدو أن أنماط جريمة السرقة عند المرأة تشبه أنماط جرائم السرقة عند الرجال ومنه قسمنا أنماط السرقة إلى:
- تكوين جمعية أشرار لغرض السرقة وتأتي في المرتبة الأولى وشكلت نسبتها26.31% من مجموع أنماط جرائم السرقة.
- السرقة في الشارع وشكلت نسبتها 32.68% وتحتل المرتبة الثانية من مجموع أنماط جرائم السرقة.
- السرقة من داخل مسكن وشكلت نسبتها15.78% وتحتل بذلك المرتبة الثالثة
- في حين إن السرقة من داخل والسرقة بالعنف وسرقة المركبات فقد جاءت في مرتبة واحدة بنسبة7.89%.
- أما السرقة بالإغراء والسرقة تحت ظرف مشدد فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة2.63%.
- **4/دوافع الجريمة عند المرأة:** الدوافع هي التي تحرك المرأة الى ارتكاب جرائمها وهي متعددة ومتنوعة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدافع الاقتصادي:** الحاجة الى المال وذلك بفضل الضغوط التي تحيط بالمرأة والفقر الى جانب البطالة كل هذه العوامل تدفع بها للبحث على المال والحصول عليه بطرق غير شرعية.
- **الدافع الاجتماعي:** ويتمثل في النزاعات والصراعات العائلية، التفكك الأسري التقليد لنماذج إنحرافية داخل الأسرة والتحريض على الجريمة.
- **الدافع النفسي:** كالانتقام والخوف من الفضيحة الغيرة، الدافع الجنسي والخبرات العنيفة التي عاشتها المجرمة وما تولده من مكبوتات......الخ
- ودوافع أخرى كالبيئة التي تعيش فيها المجرمة وأصدقاء السوء، ضعف الوازع الديني......الخ إلى غيرها من الدوافع التي لا يمكن بأخذ واحد منها على حساب الأخر إذ لا يمكن إرجاع الجريمة إلى دافع واحد فقط ، بل بتداخل جميع هذه الدوافع لتكون لنا الأنماط الإجرامية السالفة الذكر.

الفصل الخامس

عرض وتحليل المقابلات

الفصل الخامس عرض وتحليل المقابلات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصف المنهجية المتبعة في الدراسة وعينتها و الإجراءات المتبعة فيها،وهي كما يلي :تحديد العينة ومجال الدراسة من حيث:المجال البشري،المكاني،ألزماني،ثم عرض المعطيات وتفسيرها وتحليلها حسب خصائص المبحوثات من حيث السن، المستوى التعليمي،الأصل الجغرافي و الوضع الاجتماعي،وفي الأخير التحليل والتعليق على الحالات حسب الفرضيات ومن ثم الاستنتاج العام.

تحديد العينة:

أن هدف كل باحث هو التوصل إلى استنتاجات عن المجتمع الأصلي الذي نبعت منه المشكلة،ويتم ذالك عن طريق اختيار فئة ممثلة لهذا المجتمع تمثيلا صحيحا،هذا ما يسمى بالعينة ،فهي أذن:*ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق عملية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا*.

وتم اختيار في دراستنا العينة التراكمية بمعنى إننا تعرضنا لفئة من المجتمع قامت بارتكاب هذا النوع من الجرائم – السرقة-،وقد تحصلنا عليها من خلال مقابلة بعض الحالات بقصر البخاري بولاية المدية.

حيث تمكنا من الحصول على 08ثمانية حالات كن قد قبلن التعاون معنا بعد ثقتهن بنا على انه في إطار بحث علمي.

مجال الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على عينة تتكون 08 ثمانية حالات ممن ارتكبن جريمة السرقة.

المجال المكاني:

لقد تمت دراستنا بمدينة قصر البخاري بولاية المدية .

المجال الزماني:

أنجزنا دراستنا الميدانية في الفترة الممتدة من بداية أفريل إلى غاية2016/06/02.

عرض المعطيات وتفسيرها وتحليلها :

1 -**جنس الحالات:**

كله من فئة النساء وهذا راجع على طبيعة الدراسة التي نحن بصدد دراستها وهي جرائم السرقة عند النساء.

2 -المرحلة العمرية :

لقد قصدنا في دراستنا جميع المراحل العمرية وقسمناها على أربع فئات وكانت الآتي :

[10-20] و [20-30] و [30-40] و [40 فأكثر

وهذا حسب طبيعة الدراسة لتحديد أكثر الفئات ارتكابا لهذا النوع من الجرائم (جريمة السرقة).

جدول رقم 11:توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي

الحالة / المستوى الدراسي	الحالة 01	الحالة 02	الحالة 03	الحالة 04	الحالة 05	الحالة 06	الحالة 07	الحالة 08	المجموع
ابتدائي	X							X	02
متوسط						X	X		02
ثانوي			X		X				02
جامعي		X		X					02
المجمـــــــــــــــوع									08

نلاحظ من هذا الجدول أن المستوى التعليمي يتراوح من الابتدائي إلى الجامعي حيث نجد (02) من أصل (08) حالات مستواهن التعليمي ابتدائي و (02) من أصل (08) حالات مستواهن التعليمي متوسط و (02) من أصل (08) حالات مستواهن التعليمي ثانوي و (02) من أصل (08) حالات مستواهن التعليمي جامعي .

جدول رقم 12: توزيع الحالات حسب الأصل الجغرافي :

الحالة / الأصل الجغرافي	الحالة 01	الحالة 02	الحالة 03	الحالة 04	الحالة 05	الحالة 06	الحالة 07	الحالة 08	المجموع
حضري	X	X	X	X		X	X	X	07
ريفي									00
شبه حضري					X				01
المجمـــــــــــــــوع									08

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الحالات تنحدر من أصل جغرافي حضري (07) حالات من أصل (08) حالات، وهذا ما يدل على أنه للأصل الجغرافي تأثير كبير في ارتكاب هذا النوع من الجرائم وهذا راجع إلى أن المجتمع الحضري يتسم بالانفتاح ومدينة قصر البخاري من الناطق التي شهدت نزوحا داخليا وهذا أثناء العشرية السوداء.

جدول رقم 13: توزيع الحالات حسب الوضع المعيشي

الحالة / المستوى المعيشي	الحالة 01	الحالة 02	الحالة 03	الحالة 04	الحالة 05	الحالة 06	الحالة 07	الحالة 08	المجموع
كاف									00
غير كاف	X	X	X	X	X	X	X	X	08
المجمـــــــــــــــوع									08

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن الوضع المعيشي للمبحوثات هو السبب الرئيسي في ظهور هذا النوع من الجرائم (جريمة السرقة) حيث نجد أن جل الحالات لها وضع معيشي صعب وهذا ما أدى بها إلى ارتكاب هذا النوع من الجريمة قصد الحصول على المال لتغطية تكاليف الحياة –الفقر ،البطالة.

جدول رقم 14: توزيع الحالات حسب نوع جريمة السرقة المرتكبة :

الحالة / **نوع الجريمة**	الحالة 01	الحالة 02	الحالة 03	الحالة 04	الحالة 05	الحالة 06	الحالة 07	الحالة 08	المجموع
سرقة بالكسر									**00**
جماعة أشرار							**X**	**X**	**02**
بالإغراء						**X**			**01**
داخل محل	**X**				**X**				**02**
داخل مسكن		**X**	**X**	**X**					**03**
المجموع									**08**

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن السرقة داخل المساكن تمثل اعلي نسبة حث من أصل 08 حالات نجد ثلاثة،تليها السرقة داخل المحلات تكوين جماعة أشرار لغرض السرقة ب02 حالتين لكل نوع من أصل 08 حالات،و في الأخير السرقة بالإغراء بحالة واحدة .

أولا :عرض الحالات

<u>عرض الحالة الأولى:</u>

الرمز: ف.ت

المحور الأول:البيانات العامة

- تاريخ المقابلة:02 / 2016/05

- السن:20-30

- مدة المقابلة :40 دقيقة

- المستوى التعليمي:ابتدائي

- الأصل الجغرافي:حضري

- طبيعة السكن :بناء قصديري

- الوظيفة:ماكثة بالبيت

- الحالة الصحية :نوبات صرع

- المستوى المعيشي: غير كافي

- العلاقة بأفراد العائلة: جيدة

- الشريك:بمفردها

المحور الثاني:خاص بالفرضية الأولى:

صرحت قائلة :ما نتفكرش مليح بصح كنت نسرق داخل الحمامات و عند الحفافات و هذا قداش من مرة .

المحور الثالث:خاص بالفرضية الثانية:

نحوس على الدراهم لخاطر بابا مايخدمش، ومكاش ليخدم علينا ، وأضافت قائلة : كنت نسرق وحدي ونسرق ليبورتابل وماكياج و lesak و هذا مع الصباح .

كما صرحت قائلة :كنت نسرق وكانت يما برك لتعرف .سرقت الناس إلي منعرفهمش.

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الأولى :ف.ت في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي ابتدائي ،تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بيت قصديري عاطلة عن العمل تنتابها بعض نوبات مرض الصرع، عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها جيدة بعائلتها.اتخذت من السرقة في المحلات والحمامات وقاعات الحلاقة مهنة تعول بها عائلتها.

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الظروف الإجتماعية القاسية (الفقر والبطالة)
3) حسب الفرضية الثالثة : فإن نمط السرقة هو سرقة المحلات (الحمامات وقاعات الحلاقة)
4) حسب الفرضية الرابعة : الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني.

عرض الحالة الثانية :

الرمز: م . س

المحور الأول:البيانات العامة - تاريخ المقابلة:2016/05/04

- السن:20-30 - مدة المقابلة :30دقيقة

- المستوى التعليمي: جامعي

- الأصل الجغرافي: حضري

- طبيعة السكن : شقة عمارة

- الوظيفة: طالبة

- الحالة الصحية : جيدة

- المستوى المعيشي: غير كافي

- العلاقة بأفراد العائلة: لا تعرف والدها وهي تعيش مع أمها .

- الشريك : مع العشيق.

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى :

صرحت قائلة : ملي كنت نقرا في ليكول كنت نسرق لصحاباتي .

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية:

كنت نحوس على الدراهم على خاطر معنديش لي يسرف عليا .

كما صرحت قائلة : كنت نسرق الهواتف النقالة في الإقامة الجامعية وبعض الأغراض الثمينة من المنازل.كنت نسرق مع حنوني ونعطيلو الدراهم .

ونعاود نسرق على خاطر أنا نستحق الدراهم دايمن

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الثانية : م.س في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي جامعي ، تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بيت شقة عمارة وهي طالبة جامعية ، تعيش مع والدتها ولا تعرف والدها ، عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها جيدة بأمها.اتخذت من السرقة في المحلات الإقامة الجامعية وهذا برفقة عشيقها .

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

01) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.

02) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الظروف الإجتماعية القاسية (الفقر وجماعة الرفاق)

03) حسب الفرضية الثالثة : فإن نمط السرقة هو سرقة المحلات والإقامة الجامعية

04) حسب الفرضية الرابعة : الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني .

<u>عرض الحالة الثالثة</u>:

الرمز: أ. م

المحور الأول:البيانات العامة - تاريخ المقابلة:2016/05/11

- السن:20-30 - مدة المقابلة :40 دقيقة
- المستوى التعليمي : ثانوي
- الأصل الجغرافي : حضري
- طبيعة السكن : شقة عمارة
- الوظيفة : ماكثة بالبيت
- الحالة الصحية : جيدة
- المستوى المعيشي: غير كافي
- العلاقة بأفراد العائلة : جيدة
- الشريك : خطيبها

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى :

صرحت قائلة : أول وآخر مرة كانت منذ عامين عندما سرقة حلي والدتي من المنزل .

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية :

صرحت قائلة : سرقة باش نطي الدراهم لخطيبي باش يدفع المهر لبابا.

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الثالثة: أ. م تعيش في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي ثانوي، تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في شقة بعمارة،عاطلة عن العمل،قامت بالسرقة من أجل خطيبها لمساعدته على تقديم المهر لوالدها، ليست من معتادي السرقة .

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية: إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الدافع النفسي (حبها لخطيبها)
3) حسب الفرضية الثالثة: فإن نمط السرقة هو سرقة من المنزل .
4) حسب الفرضية الرابعة: الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني.

<u>عرض الحالة الرابعة</u>:

الرمز: ك .س

المحور الأول:البيانات العامة

- تاريخ المقابلة:2016/05/12
- مدة المقابلة :25 دقيقة

- السن:20-30
- المستوى التعليمي:جامعي
- الأصل الجغرافي:حضري
- طبيعة السكن :شقة عمارة
- الوظيفة:طالبة
- الحالة الصحية :جيدة
- المستوى المعيشي: غير كافي
- العلاقة بأفراد العائلة : متوترة
- الشريك : بمفردها

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى :

صرحت قائلة :سرقة الدراهم لخويا .

المحور الثالث:خاص بالفرضية الثانية:

نستحق بزاف الدراهم كنت نسرق لبورتابل واللبسة لصحاباتي .

كما صرحت قائلة :كنت نسرق أنا وختي الكبيرة

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الرابعة : ك. س في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي جامعي،تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بيت شقة بعمارة طالبة جامعية،عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها متوترة بعائلتها خاصة مع زوجة أخيها،اتخذت من السرقة في منزلها حرفتا لتلبية كل حاجياتها.

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الظروف الإجتماعية (الفقر والبطالة)
3) حسب الفرضية الثالثة: فإن نمط السرقة هو سرقة في المنزل.
4) حسب الفرضية الرابعة: الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني.

<u>عرض الحالة الخامسة</u> :

الرمز: ف . غ

المحور الأول:البيانات العامة

- تاريخ المقابلة:14/ 2016/05
- مدة المقابلة :25 دقيقة

- السن:20-30
- المستوى التعليمي : ثانوي
- الأصل الجغرافي : شبه حضري
- طبيعة السكن : بناء ريفي
- الوظيفة : ماكثة بالبيت
- الحالة الصحية : جيدة
- المستوى المعيشي : غير كافي

- العلاقة بأفراد العائلة : جيدة

- الشريك : بمفردها

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى:

صرحت قائلة : أول مرة سرقت في محل لبيع ملابس النساء

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثالثة:

سرقت الحوايج على خاطر معنديش باش نشريها علي راني مخطوبة و معنديش باش نجهز

كما صرحت قائلة :منيش موالفة نسرق هذي أول مرة سرقة.

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الخامسة :ف.غ في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي ثانوي ، تسكن بجوار مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بناء ريفي عاطلة عن العمل،عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها حتى الملابس،علاقتها جيدة بعائلتها.اتخذت من السرقة في المحلات التجارية حتى تلبي حاجياتها.

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي رغبتها في تلبية حاجياتها بسبب فقر عائلتها .
3) حسب الفرضية الثالثة : فإن نمط السرقة هو سرقة محلات ملابس النساء
4) حسب الفرضية الرابعة : الحالة من منطقة شبه حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني .

<u>عرض الحالة السادسة</u>:

الرمز: م . ك

المحور الأول:البيانات العامة

- تاريخ المقابلة:15/ 2016/05

- مدة المقابلة :20 دقيقة

- السن:20-30

- المستوى التعليمي : متوسط

- الأصل الجغرافي : حضري

- طبيعة السكن : بناء فوضوي

- الوظيفة : ماكثة بالبيت

- الحالة الصحية : جيدة

- المستوى المعيشي : غير كافي

- العلاقة بأفراد العائلة :متوترة

- الشريك : بمفردها أو مع شريك

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى :

صرحت قائلة : نسرق وحدي ولي منقدرش نسرقها ، نسرقها مع حنوني.

المحور الثالث:خاص بالفرضية الثانية:

نحوس على الدراهم باش نشري واش نحب .

كما صرحت قائلة : كنت نسرق كل حاجة نقدر نسرقها منين ذاك وحدي ومنين ذاك مع حنوني وحتى مع خاوتي.

تقديم الحالة:

تعيش الحالة السادسة: م . ك في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي متوسط،تسكن بمدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بناء فوضوي عاطلة عن العمل،عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها متوترة بعائلتها.اتخذت من السرقة مهنة مع شريكها من أجل الحصول على المال.

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الظروف الإجتماعية والرفقة السيئة (الفقر والبطالة وجماعة الرفاق)
3) حسب الفرضية الثالثة : فإن نمط السرقة هو سرقة المحلات (الحمامات وقاعات الحلاقة)
4) حسب الفرضية الرابعة : الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني.

عرض الحالة السابعة :

الرمز: س . م

المحور الأول:البيانات العامة - تاريخ المقابلة:16/ 2016/05

- السن:30 - 40 - مدة المقابلة :35 دقيقة

- المستوى التعليمي : متوسط

- الأصل الجغرافي : حضري

- طبيعة السكن : شقة عمارة

- الوظيفة : ماكثة بالبيت

- الحالة الصحية : جيدة

- المستوى المعيشي : غير كافي

- العلاقة بأفراد العائلة : متوترة (خلاف دائم مع الوالد)

- الشريك : مع شركاء

المحور الثاني:خاص بالفرضية الأولى:

صرحت قائلة : أنا أوهم الأشخاص بممارسة الرذيلة وبعد التوجه إلى مكان معزول ونقوم بسرقة أمواله.

المحور الثالث:خاص بالفرضية الثانية:

الحصول على المال وتحقيق الرغبة الجنسية لإرضاء حنوني الذي يحقق كل رغباتي .

كما صرحت قائلة :نحب نسرق الناس لي ما نعرفهمش وحنوني يدي كلش (ليبورتابل + الدراهم) كما صرحت أنها على علاقة غرامية بجارها في الحي الذي هو شريكها في جرائم السرقة

تعيش الحالة السابعة : س . م في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثالث من عمرها،مستواها الدراسي متوسط،تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في شقة بعمارة،عاطلة عن العمل،عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها متوترة مع والدها، وهي على علاقة غرامية بجارها اتخذت من السرقة و الرذيلة وسيلة لتلبية رغباتها الجنسية والمادية .

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي تحقيق رغباتها الجنسية والعاطفية والمادية .
3) حسب الفرضية الثالثة : فإن نمط السرقة هو سرقة في إطار جماعة أشرار
4) حسب الفرضية الرابعة : الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثالث.

عرض الحالة الثامنة:

الرمز: ف.ت

المحور الأول:البيانات العامة

- السن:20-30
- المستوى التعليمي : ابتدائي
- الأصل الجغرافي : حضري
- طبيعة السكن : بناء فوضوي
- الوظيفة : ماكثة بالبيت
- الحالة الصحية : جيدة
- المستوى المعيشي : غير كافي
- العلاقة بأفراد العائلة : متوترة مع جميع أفراد العائلة
- الشريك : مع عشيقها وجماعة أشرار

- تاريخ المقابلة:17/ 2016/05
- مدة المقابلة :30 دقيقة

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى :

صرحت قائلة : قبل ما نبدا مع الجماعة حنوني سرقت واحدة فاميلتي .

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية :

باش نوفر الدراهم وباش لبي لحنوني الرغبة تيعو.

كما صرحت قائلة :حتى خاوتي ثاني يسرقو .

تقديم الحالة:

تعيش الحالة الثامنة : ك . ع في عائلة ذات دخل محدود ، وهي في العقد الثاني من عمرها،مستواها الدراسي ابتدائي،تسكن مدينة قصر البخاري بالمدية تقطن في بناء فوضوي عاطلة عن العمل،عائلتها فقيرة لا تستطيع تلبية حاجاتها حتى البسيطة منها،علاقتها متوترة مع جميع أفراد عائلتها لأن والديها مطلقان وكيلاهما أعاد الزواج اتخذت من السرقة وجماعة الرفاق عائلتها الثانية وهي تقوم بذلك من أجل الاستمتاع وتلبية رغباتها الجنسية والحصول على المال .

التحليل والتعليق حسب الفرضيات:

1) حسب الفرضية الأولى : الحالة إثبات لانتشار لجريمة السرقة لدى النساء.
2) حسب الفرضية الثانية : إن العامل الرئيسي لارتكابها لجريمة السرقة هي الظروف الإجتماعية القاسية (طلاق والديها)
3) حسب الفرضية الثالثة: فإن نمط السرقة هو سرقة في إطار تكوين جماعة أشرار.
4) حسب الفرضية الرابعة: الحالة من منطقة حضرية وهي من فئة الشباب أي في عقدها الثاني.

الاستنتاج الخاص بالدراسة:

من خلال التحليل والتعليق حسب الفرضيات نستنتج مايلي:

- هذه الحالات تمثل عينة من مدينة قصر البخاري وبالتالي فهي إثبات على انتشار جريمة السرقة في المجتمع الجزائري وبالتالي فقد تحققت الفرضية الرئيسية للدراسة.

- من دراسة الحالات الثمانية يتبين لنا أن العامل الاجتماعي المتمثل في الفقر له تأثير كبير في انحراف المرأة إلى ارتكاب جريمة السرقة ومنها الدخول إلى عالم الرذيلة. وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع النتيجة التي توصلت إليها (سيسيليا 2003) التي ترى بأن الفقر والحاجة إلى المال هي التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجرائم .

- يتبين لنا من الحالة الثانية والرابعة والسادسة والسابعة انه لتوتر العلاقات العائلية تأثير على انحراف المرأة وارتكابها لجريمة السرقة.

- يتبين لنا من خلال الحالة الثانية و الثالثة والسادسة والسابعة والثامنة أنه للمرأة في اغلب الأحيان شريك في الجريمة وغالبا ما يكون هذا الشريك شخص مقرب (خليل ،عشيق) .

- حالات الدراسة معظمها من الفئة العمرية من 20إلى 30أي أن معظم مرتكبات جرائم السرقة من فئة الشباب وهذا أمر طبيعي باعتبار هذه الفئة مفعمة بالنشاط والحيوية وهذا ماتوصلت إليه معظم الدراسات السابقة. يعتبر عامل السن من المتغيرات المؤثرة على فعل الجريمة وذلك بسبب ما يطرأ على شخصية الفرد خلال مراحل نموه من تغيرات بيولوجية ونفسية ، وما يسايرها من تغيرات في محيطه الاجتماعي . وهناك العديد من المحاولات العلمية التي فسرت وجود علاقة مباشرة بين العمر والجريمة ، إذ ترى أن معدلات الجريمة تقل في الفئات العمرية المبكرة ، وتبدأ في التزايد إلى أن تصل حدها الأقصى أي الفئة العمرية التي تكون أعداد الجرائم فيها في ذروتها أي عند مرحلة الشباب ، ومن ثم يأخذ معدل الجريمة في التناقص تدريجيا إلى أن يصل أقل نسبة في مرحلة الشيخوخة .
بمعنى أن : **" الجريمة تزيد كلما بلغت القوة البدنية أقصاها أي بلوغ ربيع العمر أو مرحلة الشباب ، ثم تبدأ بالاندحار والضعف حتى تتلاشى نهائيا كلما مال العمر نحو خريفه أو شيخوخته "**[1].

وفي الأخيران توصلنا إلى هذه النتائج له دلالة على تحقق كل فرضيات موضوع الدراسة.

الاستنتاج العام للدراسة

إن دراستنا لهذا الموضوع ومن خلال بحثنا والتدقيق في أهم عوامله ودوافعه وأسبابه فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

1. هذه الجرائم لا تمثل سوى العينة التي تمت معها المقابلة، مما يوجب الأخذ بعين الاعتبار للجرائم الخفية ، والتي لم تصل إلى أسماع مصالح الأمن ولا الإعلام ، وتستروا عليها خوفا من الفضيحة ، كالسرقة وسط العائلة والحي والجيران .
2. من الواضح أن ارتفاع معدلات جريمة السرقة عند المرأة وراءه عدة عوامل متنوعة نذكر منها:

(1) عدنان الدوري ، **المرجع السابق** ، ص 153

- التغير الاجتماعي المستمر والذي يطرأ على المجتمع مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة في الظواهر الاجتماعية تختلف عن الظواهر السائدة ، وبالتالي يطرأ على جريمة ما يطرأ على غيرها من الظواهر.

- نمو معدل السكان وعدم توافقه مع النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي هذا اللا توافق إلى نقصان فرص العمل ، فتزداد البطالة والفقر مما يؤدي إلى الدفع نحو ارتكاب الجرائم المختلفة كالنصب والسرقة والتزوير . وقد وجدنا الكثير من الباحثين من ربط بين الفقر والبطالة والجريمة مثل دراسة (سيسيليا شابرت) التي ترى بأن الفقر يحمل المرأة على ممارسة الجريمة لإنهائه ، ودراسة (كارول لايبريري) التي ترى أن النساء يلجأن إلى الجرائم لمكانتهن الاقتصادية المتدهورة والبطالة السائدة بينهن .

- الانفتاح الكبير على المدنية المادية الإباحية والانحلال الخلقي الذي تبثه وسائل الإعلام العالمية والذي يؤدي إلى تفشي الجرائم الأخلاقية .

-انفتاح المرأة على سوق العمل وتزايد فرصها في الاحتكاك والاختلاط بالآخرين مما يزيد من فرص اكتسابها لسلوكات منحرفة .

- الضغوط الكبيرة لمتطلبات الحياة الاجتماعية وما تولده من توتر نفسي وعصبي لدى المرأة.

- التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري جراء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الصغرى إلى المدن الكبرى ذات التكدس السكاني مما يؤدي إلى التنوع في الثقافات الفرعية وبالتالي فالإنسان يعجز عن التكيف مع هذه التغيرات بسهولة ، فيعيش حالة الفراغ الأخلاقي أو كما يسميها دور كايم بالآنومي ، حيث تصبح قيم الفرد وأخلاقه التي اكتسبها من خلال التنشئة كالاجتماعية في مراحل حياته السابقة غير صالحة لتوجيه سلوكه في ظل مغريات الحياة الجديدة ، مما يؤدي بالفرد للشعور بالإحباط ، والذي بدوره يؤدي إلى ظهور أنماط إجرامية .

- الصحبة السيئة التي تحيط بالمرأة أو الفتاة ، والتي تزين لها بعض السلوكات المنحرفة بدعوة التحرر.

-ضعف الرقابة الأسرية والضبط من قبل الوالدين .

- الظروف الأسرية السيئة، سوء المعاملة من قبل الأب، أو الزوج....

- ضعف الوازع الديني
إذن فجريمة المرأة ليست وليدة لحظة ارتكابها، وإنما هي نتيجة تراكمات لعوامل مختلفة ساهمت على بروزها وتجسيدها في الواقع وبأنماط مختلفة.
- والعوامل الدافعة لارتكاب المرأة جرائمها متعددة ومتداخلة ، إذ لا يمكن حصر الجريمة في عامل واحد أو عاملين ، فهناك عدة عوامل منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، يمكنها أن تدفع بالمرأة إلى ارتكاب مختلف الأنماط من الجرائم التي تعد وليدة التفاعل بين هذه العوامل نسبيا حسب نمط جريمة .
- ومع تركيز الدراسة الحالية على الدافع المباشر والذي أدى بالمرأة إلى ارتكاب جريمتها ، وهذا بالطبع لا ينفي إهمال الدوافع الأخرى المحيطة بها.
- وفي محاولة تحديد ملامح الدوافع الكامنة وراء ارتكاب الجرائم، وذلك بعد قراءة خليفة للجرائم التي ترتكبها المرأة.

- **<u>الدافع الاقتصادي :</u>**

حيث تلجأ المرأة إلى السرقة ، والنصب والاحتيال والسطو ، وتجارة المخدرات ، والاختلاس والرشوة لكسب المال وتلبية حاجاتها ، وفي أغلب الأحيان تلجأ المرأة إلى ممارسة الدعارة كوسيلة أسهل وأوفر لكسب المال ، وذلك لتلبي حاجاتها من الضروريات إلى الكماليات . وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع النتيجة التي توصلت إليها (سيسيليا 2003) التي ترى بأن الفقر والحاجة إلى المال هي التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجرائم .

- **<u>الدافع الاجتماعي :</u>**

حيث تؤدي المشاكل والصراعات العائلية والشجار داخل أو خارج الأسرة إلى ضغوط على المرأة مما يدفع بها إلى التنفيس عن هذا التوتر فتلجأ إلى جماعة الرفاق أوالى العلاقات غير الشرعية ، يعني أن الإحساس بالضغوط الناجمة من الحياة الاجتماعية والأسرية هي المسؤولة نوعا ما عما تأتيه المرأة من سلوكات إنحرافية . وهذا ماذهبت إليه دراسة (محمد سلطان المومني) التي توصلت إلى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب مختلف أنماط الجريمة .

- **الدافع النفسي :**

حيث تنبت بذور الغيرة والحقد، والتي بدورها تولد دافع الانتقام من الآخر، إما بضربه، أو أحيانا بقتله ، مثلما نشرت جريدة النهار أن امرأة أقدمت على قتل زوجها لأنه تزوج عليها ، وأخرى قامت بخيانة زوجها لأنه خانها.

في حين يكون الخوف من العار دافع نفسي يدفع بالمرأة إلى دفن ثمرة خطيئتها وذلك لإبعاد الفضيحة التي ستوصم بها كل العائلة.

وهذا ما تركزت عليه صياغتها لمشكلة الدراسة منذ البداية على الاهتمام بمعرفة أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع الجزائري .

بالإضافة إلى الأهداف السالفة الذكر ، استهدفت الدراسة التعرف على بعض النظريات ، النظرية التكاملية التي تبنتها الدراسة الحالية كتفسير لعوامل ودوافع الجريمة لدى المرأة.

قـــــائمـــة الـــــمراجــــع

أولا – الـــقران الـــكـــــريم :

01 – ســـــورة المائـــدة، الآية :8.

02 –ســــــورة المطففـين، الآية :29.

03- ســـــورة المرسلات، الآية :46.

04-ســـــــــورة القمر ،الآية 47

ثانيا-المراجع باللغة العربية :

05- محمد أبو زهرة:الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص19

06- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص181.

07- عبد الرحمن العيسوي : دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ط 1، 2004،ص28.

08-سامية حسن الساعاتي : علم الاجتماع الجنائي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005،ص 28.

09- عبد الله أوهايبية : شرح قانون العقوبات الجزائري ، جامعة الجزائر ، 2003،ص 22.

10- سامية محمد جابر: الجريمة والقانون و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2007، ص 07.

11- طلعت إبراهيم لطفي : داريات في علم الاجتماع الجنائي ، دار غريب ، القاهرة ، ط2008،1 ، ص17.

12- أكرم عبد الرزاق المشهد لني : واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، ط1 ، 2005 ، ص 45 .

13- عبود السراج : علم الإجرام وعلم العقاب ، جامعة الكويت ، ط 1983،1،ص 264.

14-عبد الرحمان العيسوي : مبحث في الجريمة ، دار النهضة العربية ، بيروت،1992، ص 25.

15- أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1984،ص176.
16- جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود : الانحراف والجريمة في عالم متغير ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ،2004 ص 134.
17-محمد علي وآخرون : المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985، ص 76.
18-أحمد عزت راجح : أصول علم النفس ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ط 7 ، 1968، ص 61 .
19-عزت عبد العظيم الطويل : معالم علم النفس المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط 3 ، 1999 ، ص166.
20- مجد الهاشمي: موسوعة جرائم النساء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 54.
21- ابن الشيخ فريد زين الدين : علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 1995، ص 7-8.
22- عباس محمود مكي، الخبير النفس-جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 20007، ص 118.
23- محمد شلال حبيب: أصول علم الإجرام، مطبعة جامعة بغداد، العراق، ط1، 1985، ص 93-98)
24- غريب محمد سيد، سامية محمد جابر: علم اجتماع السلوك ألانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 30.
25- كولن ولسون، ت.مالك الأيوبي: سيكولوجية العنف- أصول الدافع الإجرامي البشري، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 10.
26- مجدي أحمد محمد عبد الله: السلوك الإجرامي وديناميانه، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س، ص 177.
27- آمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة العربية، القاهرة، ط1، 2000، ص 226.

28- محمد إبراهيم دياب البداينة: واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2003، ص 97.

29- سامية محمد جابر: الانحراف والمجتمع، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1988، ص 170.

30- أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983، ص 77-78.

31- محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، د.س، ص 104.

32- بركات النمر المهيرات: جغرافيا الجريمة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 2000، ص 45.

33-بوفولة بوخميس: الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 79.

34- بشير سعد زغلول: علم الإجرام، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص 47

35- فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 65.

36- محمد فتحي عيد :الإجرام المعاصر ، جامعة نايف العربية ، الرياض،د.س ص17

37- محمد الأمين البشري : أنماط الجرائم في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص .81

38- عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ،مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ج1 ،ط3 ، 1963 ، ص .69

39- محمد الأمين البشري : أنماط الجرائم في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،1999 ، ض 120-.121

40- محمود بن محمد عبد الله كسناوي : ظاهرة النشل آثارها الإجتماعية ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،2007، ص6

41- صالح الدهري ووهيب مجد الكبسي :علم النفس العام ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ،ط1 ، 1999، ص 103

42 – جابر عبد الحميد جابر : سيكولوجية التعلم ونظريات التعليم ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ،1989 ، ص1

43– أحمد عوض بلال : النظرية العامة والتطبيقات ، دار الثقافة العربية ، ط 1 ،د س،ص 73

44- محمود نجيب حسني : دروس في علم الإجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1988،ص 21.

45- محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1980، ص 646

46- إبراهيم أبو عرقوب : الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 ، ص 93.

47- مجدي عزيز إبراهيم : موسوعة المعارف التربوية ، عالم الكيب ، القاهرة ، ط 1 ، 2007 ، ص 2281.

48-فاطمة الزهراء بنت عبد الله : الموضة في التصور الإسلامي ، دار الإسراء ، القاهرة، ط 1 ، 1990، ص 90.

49- عماد الدين خليل : ابن خلدون اسلاميا ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1985 . ص 117

50-صالح محمد الحماد : علاقة المستوى التعليمي بنمط الجريمة ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، 2006 ، ص 25.

51- ماثيو جيدير ، ت ملكة أبيض : منهجية البحث - دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجيستير والدكتوراه ، د .س ، ص 72.

52- صالح حسن الدهري و وهيب مجد الكبيسي : علم النفس العام ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 1999 ، ص 35 .

المجـــــــلات

53- الجريدة الرسمية : السنة 43 ، العدد 84 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 2006 ، ص 22.

54- هادية العود البهلول : جرائم النساء من خلال باب "أخبار الجريمة " في أهم الصحف اليومية في تونس ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد41، 2009) في :
htt/www.ULUM.com
55-سرور بن عبد الوهاب : **الدافع والباعث على الجريمة وأثرها فى العقوبات التعزيرية**، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،2004 ، ص 40
56- مزوز بركو **: المرأة المجرمة العوامل والخصائص النفسية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 28 ، المجلد أ، ديسمبر 2007 ، ص 11 -.112
57-فرانسيس هيندسون، ت ريهام حسين إبراهيم: المرأة والجريمة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، ص 111.

القواميس والمعاجم

58- ابن منظور : لسان العرب ، بيروت ، ط 1994 ، 3، ص 445.
59- أحمد مختار عمر وآخرون : معجم اللغة العربية ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ط1، 2008، ص 366.
60-احمد الزيات وآخرون ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، اسطنبول ، دس ، ص 258.
61- أحمد مختار عمر وآخرون : معجم اللغة العربية ، عالم الكتاب، القاهرة ، ط2008، 1 ، ص 366.
62-إبراهيم مدكور : معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص622.
63-إبراهيم مدكور : معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص622.
64-عدنان الدوري : فاروق مداس : قاموس مصطلحات علم الإجتماع ، دار مدني للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 180.
65-عدنان الدوري : فاروق مداس : قاموس مصطلحات علم الإجتماع ، دار مدني للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 180.

الرسائل الجامعية

66- نوار الطيب: جرائم القتل في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1996-1997، ص 38.

67- مزوز بركو : إجرام المرأة في المجتمع الجزائري – العوامل و الآثار - ، رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس وعلوم التربية ،جامعة منتوري ، قسنطينة ،ص103.

- محمد إبراهيم الريدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية ، الرياض ،2003 ، ص 11.

المراجع باللغة الأجنبية:

69-Ellen Adelberg andClaubia Currie (1993) : Women and the Canadian justice system ,Toronto,Press Gang Publishers,p98.

70-Pamela Davies (1999): Women,crime and informal economy – Female offending and crime for gain -, British society of criminology, vol2,Belfast,p03.

71-Stephanie S.Covington & Barbara E Bloom (2003) : Gendred justice : Women in the crime justice system, Carolina Academic Press, p 02

72-Jennifer Campbell (2009) : How has the feminist critique added to criminology,, Oxford, Basil Blackwell, p 04

73-Xavier Malisoux (2009) : La violence : en jeux de fille, Service Etudes du secrétariat National des FRS, ed. Dominique Plasman, Bruxelles, P 04

74-Marie. André (1979) : la femme et le crime, ed. de l'aurore, montréal, P : 33.

75- Ellen. A & Claudia Currie (1987) : «Too few to cont : canadian women in with the law », Vancover : press gang publishers, p 29.

76-Cecilia Shubert(2005) : Female crime and poverty :Stolen apportunities.University of Athabasca.2003.

77-Carol Smar (1979): " The new Female criminam : Reality or myth ? " Britsh journal of criminology , vol 19, N01

78-Emile Durkheim(1894) **Lzs re'gles de la me'thode sociologigue**. ed.Macintoch.Quebec.2002.p 45 .366

المراجع الالكترونية:

79- (**86 % من دوافع الجريمة النسوية** ...، في :)com.sa. http://www.alwatan

80- (جريدة البصائر :دلالات احتراف المرأة الجزائرية للجريمة،14مارس،2009 ، العدد43،في) http://www.abassair.org

81- (جريدة المساء: **الإجرام النسوي صورة لانحراف الأسر** ،في): http/www .djazairess.com

82- **(السلوك الإجرامي عند المرأة)**، في: http//www.startimes.com

83- (**الدافع في قاموس اللغة الإنجليزية**) في : http://www.ar.w3dictionnary.org

الملاحق